جامعة حمه لخضر–الوادي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

"دراسة قياسية للفترة(1980–2015)"

إعداد الطالبات:

- حراش دالية
- مرغني نادية

إشراف الأستاذ :

أ/دريدي البشير

لجنة المناقشة:

أحمد نصير	أستاذ محاضر "أ" بجامعة حمه لخضر الوادي	رئيسا
دريدي البشير	أستاذ مساعد "أ" بجامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
العبسي علي	أستاذ مساعد "ب" بجامعة حمه لخضر الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2016–2017

الاهداء

الحمد الله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو أن هدانا االله

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثرة عطائك

إنه لاينسى في هذه اللحظات التي لعلي لا أملك أغلى منه أن اهدى ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

ضياء قلبي ونور صبري، محمد صلوات الله وسلامه عليه.

الى منبع فخري واعتزازي، إلى من غمرني بعطفه وحنانه وزرع بنفسي حب الخير والدي العزيز.

إلي من رافقتني دعواتها، وزادني رضاها نجاحا، إلى منبع الامل الصافي الحنون والأمل المشرق الذي لا يغيب ضوءه كالشمس والقمر أمي الحبيبة.

إلى الشموع التي أنارت دربي وقاسمتني حياتي بمرح ومحبة إخوتي وأخواتي.

إلى كل صديقاتي الغاليات وعائلاتهم، وإلى كل الزملاء و الزميلات في قسم العلوم الإقتصادية.

شكر وتقدير

أول الشكر لله القهار صاحب الفضل والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبل العلم والمعرفة فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضى.

ثم كامل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف دريدي البشير صاحب الفضل بعد الله على ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات قيمة خلال كل مرحلة من مراحل إنجاز هذا العمل فله منا كل التقدير والاحترام.

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وتسخيرهم وقتهم وجهدهم لقراءتها.

لا يفوتنا أن اشكر كل من تزودنا بعلمهم وكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم كما نتقدم بالشكر التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر.

ملخص:

يهدف هذا الموضوع الى دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر باستخدام طريقة الانحدار الخطي المتعدد للفترة (1980-2015) ولتحقيق هدف الدراسة ثم استعمال البرنامج الاحصائي eviews9 واستعانة ببعض المتغيرات وتكمن في (أسعار النفط الخام، الناتج الوطني الحقيقي الخام والجباية البترولية)حيث يعتبر الناتج الإجمالي كمتغير خارجي اما أسعار النفط الخام والجباية والبترولية فمتغيران داخليان لنفس الفترة وقد اظهرت النتائج انه هناك علاقة قوية تربط بين متغيرات الدراسة وهذا يعني وجود تأثير لتغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2015).

الكلمات المفتاحية:طريقة الانحدار المتعدد، اسعار النفط، الناتج الوطني الحقيقي الخام، الجباية البترولية،النمو الاقتصادي.

Résumé :

Cet rubrique est conçue pour étudier l'effet des variations des prix du pétrole sur la croissance économique, le cas d 'Algérie, une étude utilisant la méthode de régression linéaire multiple pour la période (1980-2015), et pour atteindre l'objectif de l'étude, puis l' utilisation statistique programme de eviews 9 de certaines variables et de compléter les (prix du pétrole brut, produit national brutréel premières et collection pétrole), où est la variable extérieure brute, soit le pétrole brut total des prix et de la collecte et du pétrole variable interne de la même période. Les résultats ont montré qu'il existe une forte relation qui relie mes variables d'étude et cela signifie avoir l'effet des variations des prix du pétrole sur la croissance économique en Algérie (1980 -2015)

Mots clés: méthode de régression multiple, les prix du pétrole, le PIB réel, la collecte du pétrole, la croissance economique.

الإهـــــــــــداء

شكر وتقديـــــر

ملخـــــــــص

فهرس المحتويات.....**I_V I**

قائمة الأشكال و الجداول.....**V_ IV**

قائمة الملاحـــــــــــق..... **IIV**

المقدمة العامة.....**أ– د**

الفصل الأول :عموميات حول أسعار النفط، والأسواق العالمية للنفط

تمهيد.....**05**

المبحث الاول: عموميات حول النفط.....**06**

المطلب الأول:مفهوم النفط وأنواعه.....**06**

الفرع الأول:مفهوم النفط.....06

الفرع الثاني: انواع النفط.....07

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في جودة النفط والنظريات المفسرة له.....**08**

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في درجة جودة النفط.....08

الفرع الثاني: نظريات نشأة وتكوين النفط.....08

المطلب الثالث: خصائص النفط وأهميته.....09

الفرع الأول: خصائص النفط.....10

الفرع الثاني: أهمية النفط.....10

المبحث الثاني: مراحل تطور الاسعار النفطية وطرق تسعيرها.....**12**

المطلب الاول: التطور التاريخي لاسعار النفط.....**12**

الفرع الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط 1973-1985.....12

الفرع الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط 2000-2001.....13

الفرع الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط 2001- 2010.....14

المطلب الثاني: ماهية السعر النفطي وانواعه..... 14

الفرع الاول: مفهوم السعر النفطي.....14

الفرع الثاني: انواع السعر النفطي.....15

المطلب الثالث:طرق ومراحل تسعيير البترول..... 18

الفرع الاول: مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق 1920-1939.....18

الفرع الثاني: مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري1950- 1980.....19

الفرع الثالث: مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة(1980حاليا).....19

المبحث الثالث: ماهية الاسواق النفطية.....20

المطلب الأول: نشاة وتطور الأسواق العالمية للنفط..... 20

الفرع الاول: سوق النفط 1945-1986.....20

الفرع الثاني: سوق النفط مطلع القرن 21.....22

المطلب الثاني: الطلب والعرض البترولي و محدداتهما.....23

الفرع الاول: الطلب البترولي ومحدداته.....23

الفرع الثاني:العرض البترولي ومحدداته.....26

المطلب الثالث: ماهية الاسواق النفطية انواعها ومميزاتها.....27

الفرع الأول: الأسواق النفطية.....28

الفرع الثاني: أنواع ومميزات الأسواق النفطية 31

المبحث الرابع: قراءة في موضوع النمو الاقتصادي.....34

المطلب الاول:مفاهيم حول النمو الاقتصادي.....34

الفرع الاول: تعريف النمو والتنمية الاقتصادية.....34

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي.....37

الفرع الثالث: عناصر النمو الاقتصادي.....39

المطلب الثاني: مكونات النمو الاقتصادي.....40

الفرع الاول: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.....40

الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي.....55

الفرع الثالث: قياس و أهمية تحليل النمو الاقتصادي.....58

المبحث الخامس: النفط في الجزائر.....60

المطلب الاول: لمحة عن النفط في الجزائر.....60

الفرع الاول : تاريخ النفط في الجزائر.....60

الفرع الثاني: الإمكانات النفطية الجزائرية.....64

الفرع الثالث:السياسة النفطية في الجزائر.....65

المطلب الثاني:تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.....66

الفرع الاول:أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري.....67

الفرع الثاني: أثر تقلبات اسعار النفط على الناتج الداخلي الاجمالي.....69

الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة.....71

الفرع الرابع:كيف استجابت السلطات الجزائرية لصدمة انهيار أسعار النفط ومدى فعاليتها.....74

خلاصة.....77

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية حالة الجزائر1980-2015

المبحث الاول:الطريقة وأدوات المستعملة ونتائج الدراسة 78

المطلب الاول: الطريق المستخدمة في جمع بيانات الدراسة..... 78

المطلب الثاني : أدوات الدراسة..... 81

الفرع الاول: الطرق المستخدمة في جمع البيانات..... 81

الفرع الثاني : الادوات الاحصائية والقياسية المستخدمة..... 81

المطلب الثالث : المنهج المتبع ونوع الدراسة..... 82

الفرع الاول: المنهج المستخدم..... 82

الفرع الثاني: نوع الدراسة..... 82

المبحث الثاني: النتائج ومناقشات الدراسة..... 83

المطلب الاول:عرض نتائج الدراسة..... 83

الفرع الاول: الدراسة الوصفية..... 83

الفرع الثاني : صياغة النموذج..... 87

الفرع الثالث : المفاضلة بين النماذج..... 91

الفرع الرابع: التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير واستقلالية الاخطاء..... 94

المطلب الثاني : ربط نتائج الدراسة بالفرضيات..... 89

خلاصة..... 100

الخاتمة العامة..... 101

قائمة المراجع..... 107

الملاحـــق

قـــائـــمـــة الـــجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	يوضح تقدير المسافة من مناطق الاحتياطات الغازية إلى أوروبا الغربية	63
الجدول رقم(2-1)	يوضح مقارنة بين البترول الجزائري و بعض انواع نفط دول أوبك	64
الجدول رقم (3-1)	يوضح تطور الصادرات الجزائرية 1999-2007	68
الجدول رقم (4-1)	يوضح تطورات الواردات الجزائرية خلال 1999- 2015	70-69
الجدول رقم (5-1)	يوضح تطورات اسعار النفط وتأثيرها على الناتج الداخلي الاجمالي خلال 1999 -2015	71-70
الجدول رقم (6-1)	يوضح نسبة الجباية النفطية من الايرادات الكلية في الفترة 1999-2015	73-72
الجدول رقم (7-1)	يوضح تطور النفقات العامة ودور الجباية النفطية في تغطيتها	74

قـــائـــمـــة الأشـكـــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	يوضح تطور الاحتياطات من نفط الخام خلال الفترة 1988-2015	65
الشكل رقم (2-1)	يوضح تطور الانتاج من النفط الخام خلال الفترة 1988-2015	66
الشكل رقم (1-2)	يوضح تمثيل متغيرات الدراسة	83
الشكل رقم(2-2)	الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة	84
الشكل رقم (3-2)	اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة	86
الشكل رقم (4-2)	يوضح تقدير النموذج الاول	87
الشكل رقم (5-2)	يوضح نتائج تقدير النموذج الثاني	88
الشكل رقم (6-2)	يوضح نتائج تقدير النموذج الثالث	89
الشكل رقم (7-2)	نتائج تقدير النموذج الرابع	90
الشكل رقم(8-2)	المفاضلة بين النماذج الأربعة	91
الشكل رقم(9-2)	يوضح المقارنة بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والمقدر وبواقي التقدير	92
الشكل رقم (10-2)	يوضح اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	93
الشكل رقم (11-2)	يوضح التقدير غير المعلمي لدالة كثافة بواقي التقدير بطريقة النواة	94
الشكل رقم(12-2)	دالتا الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للبواقي	94
الشكل رقم (13-2)	نتائج اختبار Breusch-Godfrey	95
الشكل رقم(14-2)	يوضح دالتا الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لمربعات البواقي	96
الشكل رقم (15-2)	يوضح نتائج اختبار ARCH-LM على البواقي	97
الشكل رقم (16-2)	يوضح نتائج اختبار White على البواقي	98

قـــائـــمـــة المـــــلاحـــــــق

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق رقم(1-2)	يوضح تطورات أسعار النفط الخام في الجزائر (1980-2015)
الملحق رقم (2-2)	يوضح الناتج الوطني الحقيقي الخام بدولار الأمريكي (1980-2015)
الملحق رقم(3-2)	يوضح الجباية البترولية بدولار(1980-2015)

تمهيد

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ سنة 1859م، فهو المصدر الرئيسي للطاقة على اختلاف أنواعها وأشكالها الذي تعتمد عليه معظم اقتصاديات دول العالم المتقدم كما أنه يعتبر سلعة إستراتيجية عالمية ومادة أولية في الصناعات الكيماوية والنفطية باعتباره مصدرا هاما للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة.

وتتزايد أهمية النفط يوما بعد يوم رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في إحلاله بطاقات أخرى كالغاز والفحم والطاقة النووية أو بالطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية وغيرها من الطاقات.

ومن جهة أخرى فإن لأسعار هذا المورد الإستراتيجي آثار اقتصادية تختلف باختلاف سلوك السعر في السوق النفطية، حيث أن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط يشكل خطرا حقيقيا على النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم عامة والجزائر خاصة.

وهو الوضع الذي يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية وفي هذا السياق فقد انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف عام2014،حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان،انخفض سعر برميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30دولارا مطلع العام2016 .

الإشكالية:

لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتضمنة في السؤال الجوهري التالي:

ما مدى أثر تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية على معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة على هذا التساؤل والإلمام بحيثيات الموضوع قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ إلى ما تعود العوامل المحددة لأسعار النفط؟وما محددات الطلب عليه في السوق النفطية؟

- ✓ ماهي محددات النمو وما علاقة الإنتاج البترولي بالنمو الاقتصادي؟
- ✓ كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على الناتج الداخلي الإجمالي للجزائر؟
- ✓ هل يوجد نموذج قياسي لحالة الجزائر يحدد العلاقة بين أسعار النفط والجباية النفطية والنمو الاقتصادي؟

فرضـــــــــيات الدراسة:

- ✓ من العوامل المحددة لأسعار النفط نجد الوضع الاقتصادي العالمي والعوامل الجيوسياسية، وتعود محددات الطلب عليه إلى النمو الاقتصادي العالمي والاستقرار السياسي في العالم بالإضافة إلى النمو الاقتصادي.
- ✓ يعتبر الناتج الوطني ومعدل الدخل الفردي من أهم محددات النمو الاقتصادي لأي بلد وبما أن بعض الدول النفطية التي تعتمد على قطاع المحروقات في اقتصادياتها بالرغم من التقلبات التي تشهدها أسعار البترول إلا أنها لا تزال تعتمد على هذا القطاع.
- ✓ تؤثر تقلبات أسعار النفط على الناتج الداخلي الإجمالي بالإيجاب ففي حالة ارتفاع أسعار النفط فان الناتج الداخلي الإجمالي كذلك يترتفع، و تنخفض هذه الأخيرة في حالة انخفاض أسعار النفط.
- ✓ يمكن صياغة نموذج يحتوي على النمو الاقتصادي كمتغير تابع واعتبار أسعار النفط والجباية النفطية –لما لها من تأثير على النمو الاقتصادي –كمتغيرات مستقلة تطبيقا على حالة الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ الرغبة الشخصية في البحث في الموضوع.
- ✓ محاولة فهم الاقتصاد الوطني في ظل التبعية لقطاع المحروقات.
- ✓ بحكم مجال التخصص محاولة إسقاط النموذج القياسي على الاقتصاد الوطني.

أهمية وأهداف الدراسة:

نظر لتعلق الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات وفي ظل انخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة سنحاول فهم الانعكاسات التي تنجر عن ذلك.

ومن أهم النقاط التي يمكن أن تهدف إليها هذه الدراسة هي:

- ✓ محاولة فهم التأثر الذي ينجر على الاقتصاد الوطني من خلال تدهور أسعار النفط وذلك بالقيام بنموذج قياسي.
- ✓ محاولة فهم أهم العوامل التي تتحكم في تحديد أسعار النفط وكيفية تسعيره.
- ✓ محاولة فهم الرابط الأساسي بين سعر النفط والجباية البترولية والنمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة: بعد البحث المكثف على مستوى المذكرات المنجزة في السابق والتي تصب في نفس المجال، وجدنا عدة دراسات وهي:

الدراسة الأولى: العمري على "تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2006)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر .

تمثلت في دراسة العلاقة القائمة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي، وقد استخدم طريقة نماذج الانحدار الذاتي مع نموذج تصحيح الخطأ مستعينا بالمعطيات (أسعار النفط،الناتج الحقيقي الخام والجباية البترولية) وذلك من خلال برنامج افيوز 4 وقد توصل الى تاثير الجباية باسعار النفط تاثيرا كبيرا بحيث اذا ارتفعت أسعار النفط ب 0.327 يودي ذلك الى ارتفاع في الجباية البترولية بدولار واحد، وان علاقة السعر الخام مع الناتج علاقة طردية حيث ان ارتفاع السعر النفطي ب 0.016 يؤدي الى ارتفاع الناتج بدولار واحد.

الدراسة الثانية: د.زرواط فاطمة الزهراء، أ. بوروحة عبد الحميد "المؤتمر الأول السياسة الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية" ، جامعة مستغانم وجامعة تلمسان، اثر تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الوطني (1980-2014).

تمت الدراسة حول أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (1980-2014) من خلال استخدام المعطيات (اسعار النفط الخام، ناتج المحلي الاجمالي ، اجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج، معدل البطالة) ، وذلك بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي افيوز 8. و اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة أسعار البترول ب1% يؤدي إلى ارتفاع في الناتج ب0.72% وان الزيادة في الاستثمارات ب10%يؤدي الى ارتفاع الناتج ب0.99 %،اما البطالة فهي تؤثر في النمو على المدى الطويل.

الدراسة الثالثة : حاج بن زيدان "دراسة النمو الاقتصادي في ضل تقلبات اسعار البترول لدى دول الميناء" ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دراسة قياسية حالة (الجزائر،المملكة العربية السعودية ، مصر) في الفترة (1970-2010)وتم استخدام تحليل (دراسة حالة الجزائر) تحليل احصائي لقيم الناتج المحلي الخام

باستخدام عدة مقاييس وصفية وهي البحث عن القيمة المركزية ومدي التشتت والبحث على تماثل التوزيع حول القيمة المتوسطة ودراسة معادلة التوزيع الاخصائي وقد استخدم تحليل قياسي للناتج المحلي الاجمالي واسعار النفط وذلك اعتمادا على نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج SPSS، وقد تم التوصل إلى وجود ارتباط ايجابي بين قيم الناتج المحلي الاجمالي الخام واسعار النفط حيث ان زيادة وحدة واحدة قيم أسعار النفط يرافقها زيادة لوغاريتم في الناتج المحلي الخام بمقدار 17.986 دولار .

صعوبات الدراسة:

ان الصعوبات التى تلقيناها في انجاز هذه الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الطلبة ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- ✓ جل المراجع التي تتناول أسعار النفط لا تواكب التطورات الحديثة .
- ✓ انعدام المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في المكتبات الجامعية.

حـــــــــدود الدراسة:

الحد الموضوعي : دراسة تأثير أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي.

الحد المكاني:اخترنا أن تكون دراستنا التطبيقية لهذا الموضوع في الجزائر.

الحد الزماني: الفترة (1980-2015).

منهج البحث والأدوات المستخدمة في الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة فإننا سوف نعتمد في دراستنا لهذا الموضوع على المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي؛ الوصفي من اجل التطرق إلى بعض المفاهيم وأدبيات الموضوع والمنهج التحليلي عن طريق استعمال الأدوات والبرامج الإحصائية.

أدوات الدراسة:

وتكمن في البرنامج الاحصائي eviewes9 بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الكتب والمراجع.

هيكل البحث:

قسمت هذه الدراسة إلى فصلين حيث سيتم التطرق في الفصل الأول إلى عموميات حول أسعار النفط والأسواق العالمية للنفط، حيث سنتناول مجموعة من الجوانب النظرية التي تحيط بهذا المفهوم ، سنتطرق فيه إلى عموميات حول النفط و مراحل تطور الأسعار النفطية وطرق تسعيرها كما سنتناول أيضا ماهية الأسواق النفطية. بالاضافة الى مفاهيم حول النمو الاقتصادي والتعرف على ماهية النفط في الجزائر

أما الفصل الثاني سنتطرق الى دراسة تحليلية وقياسية حالة الجزائر للفترة (1980-2015).

الفصل الأول

الخلفية النظرية لتقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعد النفط الخام من أهم مصادر الطاقة في العالم، ويشكل سلعة إستراتيجية دولية تتمتع بقيمة اقتصادية عالية، حيث تأتى أهميته من وفرته النسبية وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه، ولقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر وسنين طويلة قادمة، ولكن في نفس الوقت كان أداة للسيطرة والتمييز، والحروب، ومازال المحرك لآليات السياسة والاقتصاد، ويبدوا أن إشكالية تحديد أسعار النفط لخام تعتمد في جزء أساسي منها علوما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية، فضلا عن وجود قوى محركة أخرى لها تأثيرها في الأسعار، وتخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من لتطورات المهمة التي قادت إلى حدوث اختلاف كبير بين العرض والطلب، حيث أن السوق النفطية ذات طبيعية خاصة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية التي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط في السوق.

اما عند دراسة النمو الاقتصادي لابد من التعرج في مكوناته ودراستها حيث تسمح هذه الدراسة بالتحليل الامثل والصحيح والقريب من الواقعية مما يسمح بمعرفة أسباب الإرتفاع أو الإنخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وخاصة إذا كانت مرتبطة بمحددات كأسعار النفط والجباية البترولية.

لقطاع المحروقات مكانة كبيرة في الاقتصاد الوطني الجزائري حيث تمتلك الجزائر ثروات طبيعية هائلة (النفط، الغاز ، المعادن ، اليورانيوم .... إلخ) حيث تساهم مداخيل إستغلال هاته الثروات على الاقتصاد الوطني باالإيجاب في حالة انتعاش أسعارها وبالسلب في حالة إنخفاضه.

و من هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: عموميات حول النفط
- ✓ المبحث الثاني: مراحل تطور الأسعار النفطية وطرق تسعيره
- ✓ المبحث الثالث: ماهية الأسواق النفطية
- ✓ المبحث الرابع: قراءة في موضوع النمو الاقتصادي
- ✓ المبحث الخامس :ماهية النـــفـــط في الجـــــزائـــــــــر

المبحث الأول: عموميات حول النفط

يعتبر البترول مادة حيوية و أساسية للصناعة و التجارة الدولية إذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه السلعة التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية.

و قد شهدت أسعار الذهب الأسود عبر الزمن تطورات و تغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الأزمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة أبرزها أزمة،1986 والتي انخفض فيها سعر البترول إلى حدود النصف أعقبتها أزمة سنة 1998أي نوصل سعر البرميل من النفط إلى أقل من 10دولارات ، وخلال السنوات القليلة الماضية تعدت أسعار البترول سقف 100دولار للبرميل، مما سمح للدول المنتجة والمصدرة للبترول بتحقيق طفرة نفطية، لكنها سرعان ما انخفضت منذ النصف الثاني منذ سنة2008 بسبب إعصار الأزمة المالية العالمية.

المطلب الأول:مفهوم النفط وأنواعه

باعتبار النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان وباعتباره عصب الاقتصاد العالمي والمصدر الأول والأساسي للتنمية الاقتصادية، سنتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على أصل النفط وأنواعه.

الفرع الأول:مفهوم النفط

1-تعريف البترول: هناك عدة تعاريف للبترول منها:

- إن كلمة البترول هي بالأصل كلمة لاتينية pétroleurوتعنيPetr : صخر + oléum : زيت أي معنى زيت الصخر ، والبترول مادة بسيطة ومركبة ، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون ، وهو بنفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي منها.[1]
- الزيت الخام هو سائل دهني له رائحة خاصة تميزه ، وتختلف ألوانه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر ، كما تختلف لزوجته تبعا لكثافة النوعية[2].

[1]- محمد احمد الدوري :**''محاضرات في الاقتصاد البترولي''**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983 ص 8.

[2]- مندور احمد ورمضان احمد:**''اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية ''**، مدرس الاقتصاد، جامعة الاسكندرية وبيروت ، الدار الجامعية 1990 ص 151.

ويتكون البترول من المواد العضوية (حيوانية ونباتية) التي انطمرت لملايين في طبقات من الرمل الناعم تحت ضغط وحرارة شديدين ، ويبقى البترول الذي قد يكون مختلطا بالماء داخل مسام تلك الطبقات الرسوبية إلى أن تحدث فيها إلتواءات وانكسارات بفعل حركات القشرة الأرضية فيندفع تحت الضغط الواقع عليه ، وبحكم طبيعته التي تسمح له بالهجرة migrate داخل الصخور المسامية ليتراكم فيما يسمى بالمصيدة البترولية ولا يمنعه من مواصلة الهجرة في تلك الحالة إلا ما يحاصر المصيدة من طبقات صخرية غير مسامية ، وقد تتكون المصيدة البترولية أيضا نتيجة تحول الطبقات المسامية إلى طبقات غير مسامية بفعل العوامل الطبيعية أو لأسباب جيولوجية أخرى ، وإذا تقارب عدد من المصايد أو الطبقات الحاملة للبترول تقاربا يجعل منها وحدة منتجة واحدة تسمى حقلا بتروليا.

ومما سبق نستخلص أن النفط هو مادة سائلة تتكون من مركبات هيدروكربونية ولها خصائص مختلفة وذات تركيبات جزئية متنوعة.

الفرع الثاني: انواع النفط

من التعاريف السابقة التي تطرقنا إليها في الفرع السابق يتوضح لنا أن للنفط أنواع متعددة.

- النفط الخام الموجود في الطبيعة كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له، إلا انه لا يكون على نوع واحد في العالم، فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيماوية، أو بالكثافة أو باللزوجة أو بحسب إحتواءه على المواد الكبريتية.
- النفط يختلف ويتباين في نوعه من منطقة وبلد إلى آخر، و حتى داخل الحقل الواحد لا يتواجد نفط واحد في نوعه بل قد يتواجد أنواع متعددة، فالمنطقة الأوروبية تحتوي على نفط مختلف عن نفط القارة الإفريقية، والنفط العربي في المنطقة الأسيوية يختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية وهكذا فقد يكون نفطها بارفينيا وهو النفط المحتوى على نسبة عالية من المركبات الهيدوركربونية البارافنية، أو قد يكون نفطا نافتينيا، وهو النفط المحتوي على نسبة عالية من المركبات النافتينية، أو يكون من المواد الإسفلية (العطرية، أرومايتة).
- هناك نفط خفيف، ثقيل، متوسط، وهناك نفط بحسب درجة الكثافة النوعية (العالي أو المنخفض)، كما يوجد نفط حلو أو مر للدليل على مقدار ونسبة إحتوائه على المادة الكبريتية، هذا إلى جانب الأوصاف الأخرى.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في جودة النفط والنظريات المفسرة له

سنتناول في هذا المطلب العوامل المؤثرة في درجة جودة البترول والنظريات المفسرة لنشاط وتكوين النفط.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في درجة جودة النفط

العوامل المؤثرة في درجة وجودة النفط والتي تحدد بدورها نوع وطبيعة المشتقات التي يمكن الحصول عليها على مستوى، ودرجة تكونه وذلك حسب العوامل التالية[1]:

1- مستوى الضغط والحرارة والتي تعرض لها البترول والتي تحدد مدى نشاط البكتريا التي حددت بدورها نسبة كل من الكربوهيدرات والبروتينات، والأكسجين والأزوت فيه.

2- المياه الجوفية التي تتسرب من خلال طبقات الحاملة لنفط، حيث تؤثر خصائص هذه المياه في نوعية النفط بما تحمله من عناصر مختلفة وخاصة الأوكسجين والكبريت والتي تعمل على تقليل جودة النفط في مناطق عديدة.

3- طبيعة بقايا المواد النباتية والحيوانية التي تحللت، وكان هناك رأي قديم في تكوين زيت النفط مؤداه أن تتكون كيميائيا خلال تكوينات القشرة الأرضية بفعل بعض التغيرات الكيميائية التي تعرضت لها بعض الصخور والعناصر التي تتألف منها القشرة الأرضية وخاصة الصوديوم المعدني مع المياه الجوفية التي تحتوي على ثاني أكسيد الكربون.

الفرع الثاني: نظريات نشأة وتكوين النفط

لقد عرف الإنسان النفط (البترول)منذ قديم الزمان، ولكنه لم يتمكن من معرفته حينذاك بشكل جيد سواء ما تعلق بماهيته أو طبيعته أو خصائصه وكيفية تواجده إلا في فترات متأخرة من حياة الإنسانية وهي فترة العصر الحديث وخاصة فترة أواخر القرن التاسع عشر، حيث توسعت المعارف والعلوم الإنسانية لتبلغ مراحل متقدمة وعند ذاك أمكن للمعنيين من مختلف الاختصاصات بالدراسة والتحليل من معرفة الشيء الكثير عن النفط وبشكل خاص كيفية تكونه وتواجده ، ورغم ذلك فقد انقسم المختصون في البحث عن أصل ومنشأ النفط إلى فريقين أحدهما يؤيد الأصل العضوي لمصدر النشوء والآخر يؤكد عن الأسباب اللاعضوية، ومن هنا نستنتج أن هناك نظريتين لتفسير أصل تكون النفط.

[1]- بيطام ريمة، "**اسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر(2000-2008)**"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009، ص31.

1- النظريات اللاعضوية وهي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون البترول، والكيفية التي يتم بها وبداية تلك النظريات تعود إلى أوائل القرن التاسع عشر كنظرية العالم ماركس في عام 1965، إن هذه النظريات رغم تعددها فإنها تجمع على أن مادة البترول قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيميائية بين العناصر اللاعضوية كاتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلا أو عنصر كبريت الحديد مع الماء وغيرها من العناصر الأخرى، وما يدعم صحة آراء وأسانيد هذه المجموع ة في أصل تكون البترول هو توصلها نظريا ومختبريا إلى تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية كالبنزين والميثان وغيره من الأحواض.

2-النظريات العضوية

يرتبط البترول بوجود الصخور الرسوبية، وهي صخور تكونت من الوحل والرمل أو الأصداف التي تجمعت في قيعان البحار وكانت هذه المواد الرسوبية في الأصل جزء من الأرض القريبة من البحار، ثم عملت الظواهر الجوية على تفتيتها وجرفها إلى البحر، حيث ترسبت تدريجيا في قاع البحر ببطء شديد بمعدل بضعة مليمترات كل مائة عام، وترسبت معها بقايا الملايين من النباتات والمخلوقات الصغيرة الموجودة في البحر، وتلك البقايا هي ذاتها المادة العضوية التي تطورت مع الزمن إلى البترول الذي نعرفه اليوم، ورغم هذه المادة العضوية التي لا تزيد نسبتها في الصخور الرسوبية عن 2 %فإن هذا القدر يبدو ضئيلا يمكن أن يعطينا في الميل المربع الواحد ما لا يقل عن 7ملايين طن من البترول.[1]

المطلب الثالث: خصائص النفط وأهميته

تزداد يوما بعد يوم أهمية النفط كسلعة إستراتيجية للدول المنتجة بشكل عام، حيث برهنت التجارب الدولية بأن النفط وسيلة مهمة في بلوغ الرخاء الإقتصادي وأداة لتحقيق السيادة والوحدة الوطنية لكل دولة، ولاشك أن النفط أداة تساعد على الخروج من الفقر والحرمان، ومنه سنطرق في هذا المطلب

إلى أهم الخصائص التي تميزه والى الأهمية التي يحظى بها.

[1]-امال رحمان، **"النفط التنمية المستدامة، ابحاث اقتصادية وادارية"**، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008، ص ص 178-179.

الفرع الأول: خصائص النفط

يتميز النفط بالخصائص التالية:

- تركيبه الكيماوي فريد حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد هذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة جدا.
- يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لان احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث.
- النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي طبيعة دولية وأهمية خاصة.
- يعتبر النفط مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استعماله.
- تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80000منتجا.
- النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد.
- تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية، بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية.
- يعتبر النفط صناعة من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية ويحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتتميز بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها .[1]

الفرع الثاني: أهمية النفط

للنفط أهمية بالغة في الحياة ونذكر منها:

يحظى النفط بأهمية كبيرة على مستوى معظم اقتصاديات دول العالم ليس فقط لكونه سلعة استراتيجية تحضى بأهمية اقتصادية أيضا لأنه يحظى بأهمية ومكانة وسياسة عسكرية واجتماعية.

1-الأهمية الاقتصادية لنفط

- النفط مصدر رئيسي لطاقة
- النفط مادة أولية وأساسية في الصناعة

[1]-مديحة حسن الدغيري،**"اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها"**،الطبعة الثانية، دار الجميلة،بيروت،1998،ص،ص، 50-51.

- دور النفط في تنشيط الأسواق المالية
- النفط مصدر للإيرادات المالية
- النفط أهم سلعة في التبادل التجاري

2- الأهمية الاجتماعية لنفط

- مصادر النفط وقطاع المواصلات
- دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة
- دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية
- دور الشركات البترولية في الأنشطة الاجتماعية

3-الأهمية السياسية للنفط

- النفط والاستقرار السياسي
- النفط كسلاح ضغط

المبحث الثاني: مراحل تطور الاسعار النفطية وطرق تسعيرها

منذ اكتشاف النفط خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة حتى يومنا هذا وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغير الأسعار وتقلبها ولذلك فان دراستنا على النفط وأنواعها والعوامل المحددة والمؤثرة فيها تعتبر ضرورة ملحة.

المطلب الاول: التطور التاريخي لاسعار النفط

لقد مرت أسعار النفط الخام بتطورات عديدة خلال القرن الماضي وأوائل القرن الحالي إما متأثرة ظروف السوق أو مؤثرة في دور النفط في الاستهلاك العالمي للطاقة.

الفرع الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط بين(1973-1985)

بقيت أسعار النفط الخام عند مستويات متدنية تراوحت بين 1.5-3 دولار للبرميل منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل عقد التسعينيات الأمر الذي ساهم في نمو الطلب، ثم ارتفعت إلى أكثر من 10دولار للبرميل عام 1974 وتراوحت مابين 11-13دولار للبرميل عام ،1978 لترتفع إلى 36 دولار عام ،1980وهو ما ساهم في زيادة الإنتاج من خارج الأوبك وانخفاض الطلب العالمي على النفط.[1]

وتعود هذه التذبذبات في أسعار النفط إلى الأزمات النفطية التي وقعت في هذه الفترة حيث انه بعد سنة 1973تأكد أن عصر النفط الرخيص قد انتهى، وان عصر السيطرة المطلقة للشركات النفطية على الأسعار انتهت أيضا وان الدول المصدرة للنفط لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر نفطها،وبذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الأسعار فيما يتلائم والاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي.[2]

في عام 1982لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال،إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفطها بدءا من عام 1983بمقدار 5.5دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة

[1]- قصي عبد الكريم ابراهيم، "**أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق 2010 ص275.

[2]- صديق محمد عفيفي،**''تسويق البترول''**،مكتبة عين شمس،القاهرة،2003،ص 275

الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1دولارا للبرميل عام 1983ثم 27.5دولار سنة 1985.

وبداية من عام 1986انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13دولار للبرميل ما ترتب عنه أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

الفرع الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط (2000-1986)

في هذه المرحلة شهد متوسط تلك الأسعار انخفضا خلال انهيار الأسعار عام 1986م إلى حوالي 13دولار للبرميل لتتعافى بعد ذلك وتستقر بين 1986-1996عند متوسط 17.3دولار للبرميل حيث عاد النمو الموجب في الطلب والزيادة في الإنتاج في الأوبك في تلك المدة.[1]

وفي سنة 1998تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25مليون برميل يومي إلى 27.5مليون برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12.3 دولارا للبرميل[2].

وأثرت أزمة النفط عام 1998على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4%عام 1997الى 1.8%عام 1998.

وببداية 1999تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17.5 دولار بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولارا للبرميل.

[1]- قصي عبد الكريم ابراهيم،مرجع سابق،ص 136.

[2]- تقرير منظمة الاوبك،العدد29، سنة 2002

الفرع الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط (2001-2010)

في مطلع سنة 2001شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاض في مستوياتها حيث بلغ سعر الأوبك 23.1دولار للبرميل لينخفض ب 5.3دولارا بسبب أحداث 11سبتمبر 2001وشهدت السوق النفطية عام2002العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسين مستويات الأسعار كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية عام ،2002كل ذلك ساهم في رفع سلة أسعار الأوبك إلى 24.3دولار للبرميل.

وفي عام 2003ارتفعت سلة أسعار الأوبك لتصل إلى 28.2دولار للبرميل، ويعود هذا الارتفاع الى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار.

وفي سنة 2007ارتفعت أسعار النفط بشكل لافت حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60دولار للبرميل في سنة 2007و 80دولارا سنة 2008وفي شهر جويلية عام 2008 والذي كان حوالي 147.27دولارا للبرميل، ولكنه سرعان ما اتجه السعر نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أكتوبر عام 2008حيث وصل النفط إلى 60دولار للبرميل وهو أدنى مستوى منذ أكثر من سنة، وفي عام 2009استقر سعر النفط بمعدل 59.12دولار للبرميل في حين انه ارتفع إلى إلى 77.84دولار في عام 2010.[1]

المطلب الثاني: ماهية السعر النفطي وانواعه

يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المطلب تعريف سعر النفط وأنواعه.

الفرع الاول: مفهوم السعر النفطي

«سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود،حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط

[1]- زغبي نبيل،" **اثر السياسات الطاقوية للاتحاد الاوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**"،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية،غير منشورة،تخصص اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرحات عباس سطيف، الجزائر 2011-2012، ص،ص، 23،24.

يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا».[1]

«سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرا عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس».[2]

ومنه فان سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.

الفرع الثاني: انواع السعر النفطي

لسعر النفط أنواع متعددة وهي:[3]

1- الأسعار المعلنة

يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية وظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندراداويل والتي كانت تحتكر شراء النفط من منتجيه المتعددين في السوق الأمريكية.

وبعد عام 1911تحولت السوق الأمريكية من سوق يسيطر عليها محتكر واحد إلى سوق يتنافس فيها عدد قليل من المشترين والذين يقومون بإعلان أسعار معلنة لشراء النفط من المنتجين له إضافة إلى ذلك فانه مع تزايد استغلال النفط خارج الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من مناطق العالم وخاصة منذ فترة العشرينيات وتزايد الإنتاج العالمي للنفط، فقد أخذت الشركات النفطية بإعلان الأسعار المعلنة في موانئ تصدير النفط.

ومنذ فترة الخمسينيات لقرننا الحالي ابتدات الدول المنتجة بالاهتمام بالسعر المعلن للنفط وذلك عند تطبيق مبدأ مناصفة الإرباح للعوائد النفطية بين الشركات النفطية والدول المنتجة،خاصة وان الأسعار المعلنة للنفط هي من الأساس المعدل عليه لاحتساب الفوائد المالية النفطية حيث أن الأسعار المعلنة حتى أواخر فترة

[1]- محمد احمد الدوري، مرجع سابق،ص،ص،195،194.

[2]- حسين عبد الله،**"مستقبل النفط العربي"**،الطبعة الثانية، مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت،2006،ص240.

[3]- محمد احمد الدوري،مرجع سابق،ص198.

الخمسينيات وطيلة الفترة الماضية كانت الأسعار المعبرة فعليا على قيمة النفط في السوق الدولية أما الأطراف المعلنة عن تلك الأسعار فهي الشركات النفطية الكبرى.

أما بعد ذلك التاريخ أي أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات فان الأسعار المعلنة لم تكن هي

الوحيدة والرئيسية في أهميتها والمعبرة فعليا عن أسعار السوق النفطية، وذلك لدخول الشركات المستقلة لسوق النفط، وأخذت تبيع نفطها الخام المنتج من قبلها بتخفيضات معينة تقل عن الأسعار المعلنة.

وفي فترة السبعينيات أي منذ 16أكتوبر 1973م أخذت دول منظمة الأوبك تعلن أسعار نفطها إلى جانب الشركات النفطية الأجنبية المستقلة.

ولذلك يمكن القول بان الأسعار المعلنة ماهي إلا أسعار نظرية لا تساوي في حقيقتها أسعار النفط بل تقوم بفرضها الشركات لكي يتم احتساب وتحديد ضرائب الدول المنتجة للنفط.[1]

2- الأسعار المتحققة

هي عبارة عن الأسعار المتحققة لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية خصم من السعر المعلن أو التسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري.

ظهر السعر المتحقق منذ أواخر الخمسينيات حيث عملت به الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء في منظمة الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى.

حيث أن مقدار مستوى الأسعار المتحققة يتأثر بظروف السوق النفطية السائدة ومقدار تأثير تلك الظروف على الأطراف النفطية المتعاقدة، والى جانب ظروف السوق النفطية في تأثيرها على الأسعار المتحققة هناك تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على الأسعار المتحققة.

3- أسعار الإشارة

هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينيات بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة، اخذ واعتمد سعر الإشارة أو المعدل عليه في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية من اجل توزيع أو قسمة العوائد المالية النفطية بين الطرفين.

[1]- محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص،ص،198،197

إن سعر الإشارة هو عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق.

واحتساب سعر الإشارة يتم على أساس معرفة تحديد متوسط معدل السعر المعلن والسعر المتحقق لعدة سنوات، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في الاتفاق المعقود بينهما في 28أوت 1965وكذلك فنزويلا والشركات النفطية الأجنبية في عام 1962 .

4- أسعار الكلفة الضريبية

تتعامل بهذا السعر شركات النفط الأجنبية العاملة في العديد من مناطق العالم النفطية حيث أن هذه الشركات المستغلة لثروة النفط تحصل على النفط المنتج من قبلها في البلدان النفطية كطرف مشتري، حيث أن ثمن حصولها على ذلك النفط يحتسب على أساس هذا السعر.

وهو يعني الكلفة التي تتحملها الشركات النفطية بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل أو طن من النفط وهو يساوي أو يعادل تكلفة الإنتاج (النفط) زائد عائد الحكومة النفطية[1].

أي انه السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضافا له قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية،العائدة للدول النفطية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة النفطية.

5- الأسعار الفورية

هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة أنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر معبر اومجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة فورية[2].

وظهر هذا السعر النفطي مع وجود السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض وطلب السلعة النفطية نتيجة للاختلال أو عدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة حيث أن مقدار ومستوى هذا السعر ليس ثابتا ومستقرا بسبب ارتباطه بمدى ومقدار الاختلال وعدم التوازن بين ما يعرض ويطلب من السلعة النفطية، فقد يكون السعر الفوري اقل أو أدنى مما هو للسعر المعلن النفطي أو مقارب للسعر الرسمي في السوق الدولية خاصة إذا كان الاختلال بين العرض والطلب قليلا أو محدودا، ويرتفع هذا السعر في مقداره بصورة اكبر مما هي الأسعار النفطية المعلنة نتيجة لوجود اختلال وعدم توازن بين العرض والطلب النفطي وبصورة كبيرة.

[1]- محمد احمد الدوري، مرجع سابق،ص199.

[2] -Jean Pierre Angelier ,''energie international 1987_1986'' ,Economica 1987,p66.

حيث انه لم تكن أسعار النفط في المراحل السابقة تخضع لقانون العرض والطلب، وإنما لمصالح الطرف الذي يسيطر على السوق النفطية لكن بعد أزمة 1973وما أحدثته من اضطراب طورت الدول المستهلكة أساليب جديدة لتسويق النفط الخام لتفادي تقلبات الأسعار، وشجعت على زيادة إنتاج الدول من خارج أوبك مما قلل من السيطرة في مجال التسعير وفتح المجال أمام قوى السوق وميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط.

6- السعر المستقبلي

هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن و نيويورك.[1]

المطلب الثالث:طرق ومراحل تسعيير البترول

جاء تطور تسعير البترول الخام وطرق تحديده متأثرا وبنسبة كبيرة بالعوامل السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق البترولية السائدة حينها، ومن الملاحظ أنه يمكن تفسير مراحل هذا التطور إلى ثلاثة فترات رئيسية ومتباينة فيما بينها هي:

الفرع الاول: مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق (1920-1939)

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل[2] :

1-مرحلة نقطة الأساس الواحدة:

فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كمايلي:

سعر خام خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

[1]- نواف الرومي،" **منظمة الاوبك واسعار النفط العربي الخام**"، الطبعة الاولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان 2000،ص24.

[2]- سالم عبدالحسن رسن،" **اقتصاديات النفط**"، دار الكتب الوطنية، طرابلس_ليبيا ، الطبعة الاولى ،1999 ص 195.

2-مرحلة نقطة الأساس المزدوجة:

بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك، فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

3- مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة:

وصار يحسب في هده المرحلة باحتساب سعر بترول الخليج العربي كمايلي، سعر بترول الخليج العربي مضافا إليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساو ثمين بغرب انجلترا.

الفرع الثاني: مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري1950-1980

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل:[1]

1-قاعدة صافي المحقق:

وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنةللبترول.

2-قاعدة سعر الإشارة:

خلال هذه الفترة أصبحت منظمة الاوبيك والشركات البترولية الاحتكارية تحدد الأسعار.

3- قاعدة السعر الرسمي:

شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيت تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا ما يتماش مع مصالحها الخاصة.

[1]- محمد أحمد الدوري، مرجع سايق، صفحة 206

الفرع الثالث: مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة 1980–حاليا

في هذه المرحلة زالت سيطرة الشركات البترولية الاحتكارية لتنتقل هذه السيطرة إلى يد منظمة الدول المصدرة للبترول حيث أصبحت تتحكم في الأسعار، لكن لم تدم إلا ستة سنوات.

المبحث الثالث: ماهية الاسواق النفطية

نظرا للأهمية التي يحظى بها النفط وأسعاره على المستوى العالمي والدولي سنتطرق في هذا المبحث الى ماهية الأسواق العالمية لهذا المورد وذلك من خلال إلقاء نظرة حول التطورات التاريخية التي مرت بها أسواق النفط وتعريفها، وأنواعها أهم الخصائص التي يتميز بها، والأطراف المؤثرة في هذه الأسواق.

المطلب الأول: نشاة وتطور الأسواق العالمية للنفط

تعد الشركات العالمية الكبرى عامة والشركات الأمريكية خاصة الطرف الأول في نشأة سوق النفط بسبب ولادة الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1859م حيث ترعرعت هذه الصناعة وتطورت في أحضان النظام الرأسمالي، ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا المطلب إلى التطورات التاريخية لأسواق النفط العالمية.

الفرع الاول: سوق النفط 1945–1986

1– سوق النفط ماقبل 1945(فترة السيطرة والتحكم الاستغلالي والاحتكاري):

تميزت هذه الفترة بسيطرة الشركات النفطية العالمية والتحكم الاستغلالي والاحتكاري على اقتصاديات البلدان النفطية النامية من جهة، وعلى سوق النفط العالمية من جهة أخرى من الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وفي الجوانب المتعددة لهذه السوق الحيوية من عرض وطلب وتسعير...الخ، حيث ترتب عن هذه السيطرة عدة آثار وخصائص ميزت سوق النفط العالمي في تلك الفترة بحيث تصب كلها في خدمة مصالح الشركات النفطية العالمية ومضرة لمصالح وموارد واقتصاديات البلدان النفطية النامية ونلخص أهم هذه المميزات والخصائص لسوق النفط كالآتي[1] :

[1]– محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص،ص، 96،97.

1-1- سيادة النمط الاستغلالي الكلاسيكي (الامتيازات النفطية القديمة) على النشاط الصناعي والاقتصادي النفطي في كل المناطق النفطية العالمية والتي جاءت مثلما ذكرنا لتخدم بالدرجة الأولى مصلحة ومنفعة الشركات النفطية العالمية ومصلحة بلدها الأم.

1-2-إنشاء الكارتل النفطي العالمي.

1-3 تشويه هيكل اقتصاديات البلدان النفطية مع إضعاف عملية تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

1-4-تحديد مقدار ومستوى النشاط الصناعي النفطي بصورة غير متلائمة، إن لم تكن متناقضة الإمكانيات

النفطية للبلدان النفطية المنتجة ومع ظروف ومتطلبات هذه البلدان.

1-5-تحديد مقدار ومستوى الأسعار النفطية، وفق الصيغ والقواعد التي تحقق مصلحة ومنفعة الشركات الاحتكارية العالمية وبصورة خاصة، والبلدان الأم لهذه الشركات بصورة عامة.

1-6-تكريس صفة التبعية السياسية والاقتصادية للدولة النفطية الى حكم الشركات الاحتكارية واقتصاديات بلدانها الأم.

1-7-تحول النفط الى مادة أساسية ورئيسية في هيكل المصادر الطاقية المستغلة في عالمنا المعاصر.

هذا بالإضافة إلى ذلك، فان السلعة النفطية أخذت تشكل نسبة عالية وكبيرة من مجموع السلع المتبادلة عالميا سواء للتصدير أو الإستراد إلى جانب دور النفط وآثاره المالية(كمورد مالي) او آثاره السياسية أو العسكرية أو الاجتماعية، وعلى النطاق العالمي أو على نطاق الدول وخاصة الدول النفطية المصدرة له بشكل خاص أو المستورد له بشكل عام.

2- سوق النفط فترة 1945-1986

أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما تلاها كانت بداية فترة مرحلة جديدة، مرحلة التحول والتغير في ظاهرة التركيز الاحتكاري المنفرد وكذلك الحد والتقليص للآثار الناتجة عن ذلك، نتيجة لنمو وظهور قوي وعوامل جديدة لعبت دورا مؤثرا وفعالا في تغيير صورة سوق النفط العالمي، من سوق مغلقة ومسيطر

ومتحكم بها من قبل الاحتكار النفطي للشركات السبع أو الثماني الكبار إلى سوق مفتوحة وتؤثر بها أطراف جديدة، وخاصة طرف البلدان النفطية النامية إلى جانب الشركات النفطية المستقلة[1] .

فرغم الدور المحدود للدول المنتجة للنفط وخاصة الدول الحديثة العهد بالاستقلال إلا أن فترة السبعينيات،فترة تأميم المحروقات،جعلت من سوق النفط العالمي يتصف بالتوازن في مجال الاحتكار،فالدول المنتجة والمصدرة للنفط هي فقيرة من حيث تكنولوجيا الإنتاج ووسائل التصنيع المتطورة لكن لها السلطة في عملية التسويق وتسعيرة النفط(العرض) خاصة بعد تشكيل التكتلات الاقتصادية مثل الأوبك والأوابك التي عملت على خفض الى حد كبير سلطة ونفوذ واحتكار الشركات السبع وبدأت الدول الأعضاء للتكتلات تكسب السيطرة على أسعار النفط، مثلما حدث في أزمة 1973 أما الدول المستوردة والمستهلكة للنفط فسيطرت على نسبة قليلة من التسعيرة وبطرق غير مباشرة في حين أنها كانت الأقوى من جهة الإستراتيجية والتكنولوجيا وعمليات التصنيع بشتى وسائلها، وهو ما يتضح لنا في أزمة الثمانينات حين انخفض سعر النفط بسبب انخفاض الطلب عليه.

وكان لمنظمة الأوبك دور جد كبير في زعزعة مكانة الشركات الاحتكارية والحد من سيطرتها على السوق النفطية، وذلك من خلال النتائج التالية:

- ✓ فقدان الشركات العالمية لقوتها في تحديد الأسعار، بعد أن فرضت منظمة الأوبك حقها في تحديد قواعد وأسس الأسعار النفطية بما يخدم مصالحها الشخصية حيث قامت منظمة الأوبك برفع الأسعار وخفض الإنتاج مع حظر تصدير النفط إلى الو,م,أ وهولندا في سنة 1973من حوالي دولارين للبرميل إلى أكثر من 8دولارات للبرميلأي تقدر الزيادة بأكثر من 400%والى 30دولار سنة 1980والى34 دولارا سنة 1981وقد استطاعت أن تفرض ذلك لعدة سنوات1974-1981.
- ✓ فقدان الشركات العالمية الجانب الأكبر من النفط المعروف باسم نفط المساهمة، نظرا لسيطرة الدول النفطية على منابع النفط فيها.
- ✓ حرمان الشركات العالمية من تحقيق الأرباح الطائلة، بسبب تأميم صناعة النفط في الدول المنتجة والمالكة للمورد.

[1] – أمينة مخلفي،" **أثر تطور المنظمة إستغلال النفط على الصادرات(دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للعلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص دراسات إقتصادية، كلية العلوم الغقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدري مرباح ورقلة، الجزائر، 2011- 2012، ص،ص،51،49.

- ✓ انعكست العوامل السالفة الذكر إيجابا على حجم وتطور التجارة العالمية للنفط حيث ارتفعت التجارة العالمية إلى نحو 33مليون سنة 1974م لتبلغ ذروتها عند 35مليون سنة 1979م وقدذهب جانب كبير من الواردات في سنة 1979للتخزين في الدول الصناعية الغربية التي قامت باستخدامه للضغط نزوليا على الأسعار خلال النصف الأول من الثمانينات إلى أن انتهى الأمر بانهيار الأسعار إلى اقل من النصف سنة 1986م.
- ✓ وقد انعكس هذا التطور سلبا على التجارة الدولية في النفط فانخفض حجمها إلى نحو 20مليون سنة 1984كما تقلص نصيب أوبك منها خلال الفترة 1974-1984من نحو 80%إلى اقل من 60%بذلك أخذت سيطرة أوبك على السوق العالمية للنفط تتآكل في وقت غاب فيه التنسيق بين دول الأعضاء إلى جانب هذا حلت دول أخرى مثل: المملكة المتحدة والنرويج مكانة مهمة على الساحة العالمية لسوق النفط وهذا راجع إلى الاكتشافات الجديدة التي قامت بها خلال هذه الفترة.

الفرع الثاني: سوق النفط مطلع القرن 21

عرف نصف العقد الأول من مطلع الألفية الثانية تقلبات حادة في أسعار النفط لم يألفها السوق النفطي منذ السبعينيات من القرن الماضي إذ بعد أن استقرت الأسعار عند معدل 25دولار للبرميل[1] خلال الأعوام الممتدة من 2000 الى 2003هي الفترة التي عملت خلالها منظمة الأقطار المصدرة للنفط بالدفاع على نطاق سعري يتراوح بين 22و28دولار للبرميل باعتباره السعر الذي يمكن أن يحقق التوازن في الأسواق إلا أن هذه الصورة اختلفت تماما بدءا من عام 2004مع ارتفاع الأسعار الذي بلغ ذروته عام 2006حيث وصل 68.9 دولار للبرميل في حين لامست أسعار النفط في الأسواق المحلية(لخام الأمريكي الخفيف) 78دولار للبرميل في الفترة ذاتها وعلى الرغم إن الأسعار أخذت بالتراجع التدريجي عام 2006لارتفاع المخزونات التجارية خصوصا وقود التدفئة ليستقر نحو 58دولار للبرميل.

وفي عام 2014 ومع التراجع الكبير في أسعار النفط الذي انعكس بتغيرات شكلية مهمة في السوق النفطية التي دخلت حقبة سجل فيها العرض نمو اقوي من الطلب حيث يطرح هذا التراجع مشكلة كبيرة بالنسبة للعديد من الدول المنتجة التي يحتاج إلى سعر مرتفع من اجل تمويل نفقاتها أما المستفيد الأكبر من هبوط الأسعار هو الدول المستوردة.

[1]- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الاوبك لسنة 2001، العدد 28.

المطلب الثاني: الطلب والعرض البترولي و محدداتهما

سنتناول في هذا المطلب الطلب العالمي على النفط الخام والعرض العالمي للنفط الخام كما سنتطرق ايضا إلى العوامل المؤثرة في كل منهما.

الفرع الاول: الطلب البترولي ومحدداته

1- مفهوم الطلب البترولي: يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية[1] .

ونظرا لكون الحاجات الإنسانية متزايدة فقد شهد الطلب على النفط نموا متزايدة سواء في شكله الخام أو في صورة منتجات بترولية ، ويعتبر الطلب على النفط مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها، ومن ثم أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وبالتالي في الطلب على النفط.

2- محددات الطلب البترولي في السوق النفطية

يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها:

- **النمو الاقتصادي العالمي:**

تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4.7 %عام 2000 ليرتفع إلى 2004.

و قد صاحب هذا التطور زيادة في الطلب العالمي على النفط، فقد شهد عام 2000 ارتفاعا في إجمالي الطلب ليصل إلى 75.7مليون برميل يومي، أما سنة 2004بلغ إجمالي الطلب على النفط 82.2مليون برميل يومي، ما يعني وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي و إجمالي الطلب البترولي[2] .

- **الاستقرار السياسي في العالم:**

يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية

[1] - هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم،" **اقتصاديات الموارد الطبيعية**"، بغداد 1992، ص 320.

[2] - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الاوبك، (أعداد مختلفة).

ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات، فقي الوقت الحالي شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت 70دولار للبرميل وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق، إضافة إلى الاضطرابات السياسة الداخلية في نيجيريا وغيرها ما يثير التخوف بين الحين والآخر حول انقطاع إمدادات النفط وما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية للحصول على الأرباح، وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكا وفي مقدمتها أمريكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من أن تكاليف تخزين النفط تعتبر مرتفعة ومكلفة.

- **المناخ**: يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب البترولي فبرد الشتاء الشديد يؤدي الى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها ، وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25مليون برميل في اليوم و في فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية والتي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين، ويرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

4-النمو السكاني :يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد،ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950كان عدد السكان العالم 2.5مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل نفط ، أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار برميل نفط، ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050إلى 9مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي 200مليار برميل نفط.

و بالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم غير أن تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبيا ومتكاملا مع بقية العوامل الأخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي، فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل

سكانها 18 %من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70 %من بترول العالم، أما بقية سكان العالم والذين يشكلون 72 %فإنهم يستهلكون 30 %فقط من بترول العالم. [1]

5-أسعار السلع البديلة: تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط، ومن أهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية والطاقة الذرية، وتتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها و تطلبه لا مهارات فنية وتكنولوجية وأساليب متطورة ومتقدمة لاستغلالها وإنتاجها واستعمالها، إضافة إلى صعوبة نقلها كل هذه الأسباب وغيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالنفط.

الفرع الثاني:العرض البترولي ومحدداته

أولا: مفهوم العرض البترولي

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، [2]و يتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.

ثانيا: محددات العرض البترولي في السوق النفطية

توجد العديد من العوامل والأسباب والتي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، وأهم هذه العوامل نجد:

1-الاحتياطات والطاقة الإنتاجية: تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط ، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على

[1]- صباح نعوش،**''الى اين اسعار النفط''**، مجلة النفط والصناعة، الامارات العربية المتحدة، 2000، متوفرة على الموقع التالي:
www.moenr.cov.ae

[2]- هاشم علوان حسين، مرجع سابق، ص311.

الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

2-السعر: تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

3-المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج: يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، و بالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

4-المصادر البديلة للنفط وأسعارها: تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار و جودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي و بالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة

5-الحروب والأحداث السياسية: كانت وما زالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي ، فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973ثم ، 1979،1980و مع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان و ملف إيران النووي وغيرها من القضايا.

6-السياسات النفطية للدول المنتج:تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي: [1]

أ- سياسة تغليب المتطلبات المالية(1973-1985): تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي، أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.

[1]- عبد المالك مباني، **" الاقتصاد للمحروقات " الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة** استشرافية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2008/2007، ص61

ب- سياسة تغليب السوق(1986-1999): تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق و التي فقدتها بداية الثمانينات.

- **سياسة تثبيت الأسعار (ابتداءا من عام 2000)**:تجمع هذه السياسة بين السياسيين السابقتين، حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول OPECحسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22-28دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500ألف برميل يوميا.

المطلب الثالث: ماهية الاسواق النفطية انواعها ومميزاتها

سنتطرق في هذا المطلب الى ماهية الاسواق النفطية وكذا الى انواعها ومميزاتها.

الفرع الأول: الأسواق النفطية

أولا : تعريف السوق النفطية:

السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول ، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق ، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية[1].

تتميز السوق البترولية بثلاث خصائص هي:

1-سوق احتكار القلة : يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات "منافسة القلة " وهو نوع من الاحتكار الجزئي ،وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.

[1]-قويدري قويشح بوجمعة،**"انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر،2009/2008،ص 45.

2-الاتجاه نحو التكامل الرأسي : حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج البترول ، نقله تكريره وتسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج البترول الخام على غاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة.

3-الاتجاه نحو التكتل : تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها ، حتى وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الاسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل.

ثانيا : الفاعلون في السوق البترولية:

1-من ناحية الدول المنتجة

أ- منظمة الاوبك : لقد عرفت سنوات الخمسينات ازمة حقيقية بين الدول المنتجة للبترول خاصة العربية منها والشركات الاحتكارية ، بحيث أن محور الخلاف تعلق اساسا حول مطالبة الدول المنتجة للبترول بتحسين مداخليها من العوائد البترولية ، غير أن الشركات البترولية لم تعط أهمية لذلك وبقيت مصممة على استغلال الموارد البترولية إيران ، الكويت والعربية السعودية منظمة البلدان المصدرة للبترول ، ويعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة إلى التخفيض الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبترول دون استشارة حكومات الدول المنتجة في سنة 1959 وهذا ما أنتج خسائر كبيرة في إيرادات الدول المنتجة ، و التي بلغت 15 %حيث أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية.

إنضمت إلى هذه المنظمة بالتدريج 8دول هي : قطر196، ليبيا و اندونيسيا 1962الإمارات العربية المتحدة 1967 ،الجزائر 1969 ، نيجيريا 1971 ،الإكوادور1957 الغابون سنة 1975 وأنغولا 1973 ثم انسحبت هاتين الاخيرتين سنتي 1993و1995 على التوالي.

اهداف المنظمة:

- زيادة مداخيل أعضاء المنظمة باعتبارها محدودة وغير كافية لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي تتناسب مع التطورات والتغيرات الحاصلة في الداخل والخارج ،وكل هذا يعود إلى المستوى المتدني لأسعار البترول وتوزيع الأرباح البترولية لصالح الشركات البترولية.

– تحقيق السيادة الوطنية على اقتصاديات البترول لدول الأعضاء.

– تنسيق وتوحيد السياسات البترولية ، وتحديد أفضل السبل لحماية مصالح الأعضاء سواء بصورة منفردة أو جماعية.

– تحديد الطرق والأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق البترول الدولية.

– تحقيق عائد عادل على استثمارات العاملين في صناعة البترول. [1]

ب– الدول المنتجة خارج أوبك :بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول في أوائل سنة، 1988أحست الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في أوبك بخطورة الوضع،فبادرت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء في أوبك للاجتماع في القاهرة غير أن الدول الأخرى فضلت لندن كموقع متوسط ، حيث عقد الاجتماع يوم 8مارس 1988بمشاركة كل من مصر ، المكسيك ، أنغولا ، ماليزيا والصين.

كما شاركت كولومبيا مترددة ، وهكذا أكدت المجموعة في اجتماع لندن انها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق العالمية للبترول ، وأن حماية مصالحها الفردية والمشتركة تتطلب أخذ مواقف ايجابية بالتنسيق مع أوبك ، ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي ، والذي أطلق عليه اسم الدول المستقلة المصدرة للبترول وقد تم في هذا الاجتماع وضع اللبنات الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج إلى تمويل أو أمانة عامة ، بل يكفي أن يتم الاجتماع بصفة دورية (كل ستة أشهر) أن تستضيفه كل مرة دولة متطوعة.

2–من ناحية الدول المستهلكة:

أ– وكالة الطاقة الدولية : هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975شاملة في عضويتها 18دولة صناعية غربية ، وقد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن ، والذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة ، وقد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئ يهدد الإمدادات النفطية ، وإنشاء وكالة دولية للطاقة يهدف إلى الإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول ، ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للبترول ، وقد انضم عدد آخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24دولة وهي (الولايات المتحدة ، كندا ، المملكة المتحدة ، ألمانيا ، ايطاليا ، اليابان، استراليا ، نيوزلندا ، السويد الدانمارك ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورغ ، ايرلندا ، سويسرا ، إسبانيا ، النمسا ، تركيا ، اليونان ، فرنسا

[1] – www.opec.org.

، فنلندا، البرتغال والنرويج)، إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية وكالة الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الخطة ، قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء بإتباعها وهي بإيجار:

-تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات البترولية.

-السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية ، وتنمية المصادر البديلة للبترول من ناحية أخرى.

-إحلال المصادر البديلة محل البترول في التدفئة وتوليد الكهرباء والقطاعات الأخرى التي تسمح بذلك.

-دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع التطبيق العملي لنتائجها.

-تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة

فمن خلال هذه الأهداف يتبين أن الهدف الأساسي والعام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للبترول ، وكذلك تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول ، تستطيع من خلاله التأثير على السوق البترولية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلة العرض البترولي.

ب -الشركات البترولية العالمية : سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية اصطلح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع ، وهي مملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا وهولندا ، هذه الشركات كانت ولوقت متأخر تسيطر على حوالي 80في المائة من الإنتاج البترولي العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الاشتراكية ، كما أنها تملك 70في المائة من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة بالإضافة لذلك ، فإنها تمتلك أكثر من 50في المائة من ناقلات البترول[1] ، تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمسة من هذه الشركات على الأقل ،وتقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها حيث أن حملة معظم أسهمها مواطنون ومؤسسات أمريكية أكبر هذه الشركات هي(اكسون) ثم شركة غولفوشرك تكساكو وشركة موبيل أويل

[1]- حسين سيد ابو العينين،" **الموارد الاقتصادية**"، دار الثقافة الجامعة للطبع والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1979، ص 331.

وخامس الشركات الأمريكية تسمى تشيفرون بالإضافة إلى الشركتين الهولندية شل والبريطانية بريتيش بيتر وليوم.

هذا ولا يجب أن نهمل المراكز المهمة لشركات البترول الوطنية فقد سيطرت على 78في المائة إنتاج البترول في العالم ومن هذه الشركات شركة آرامكو السعودية ، شركة النفط الوطنية الإيرانية ، خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب ، مما يؤدي إلى التأثير على التكاليف ومن تم على السعر الأدنى للنفط لاحق.

الفرع الثاني: أنواع ومميزات الأسواق النفطية

أولا: أنواع الأسواق العالمية للنفط.

نميز بين نوعين من أسواق البترول:

1-الأسواق الفورية للنفط:

عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية (مواقع الأسواق الفورية): سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا من القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل ، ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي15% من حجم التجارة العالمية في النفط، وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة .

وفي منتصف الثمانينات أدى الاختلال الحاصل إلى وجود فائض كبير في العرض البترولي العالمي دفع بالأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية حتى صارت أسعار التعامل فيها سببا رئيسيا من أسباب عدم استقرار هذه الأسواق، الأسعار الفورية لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية والسياسية التي تخضع لها أسعار البترول عامة بل تؤثر عليها عوامل تنظيمية ونفسية مما يجعلها عرضة للتذبذب السريع[1] .

[1]- حسين عبد الله، "**مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، 2006، ص247.

2-الأسواق المستقبلية للنفط (الآجلة):

عرفت الأسواق المستقبلية (الأسواق المستقبلية هي: بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري، البورصات الدولية للبترول ومقرها لندن) في منتصف الثمانينات، وقد عرفت هذه الأسواق قديما ولكن في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية، وتوفر تلك الأسواق لمن يشتري السلعة التحوط من مخاطر تغير السعر في المستقبل، وتعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار.

وقد ارتفعت نسبة التعامل في الأسواق المستقبلية، إذ بلغ عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك سنة 1982ما يقارب 7.3 ألف عقد ليرتفع إلى 467 ألف عقد خلال النصف الأول من عام ، 2002 وهذا يدل أن هذه الأسواق لم تعد مقتصرة على من يرغب في اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يخدم مصالحهم على مدار الساعة باستخدام شاشات الكمبيوتر في نيويورك ، لندن وسنغافورة[1].

و يمكن أن **نميز في الأسواق الآجلة بين:**

أ –السوق البترولية المادية الآجلة: تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم و البائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوما.

ب– السوق البترولية المالية الآجلة: هذه الأسواق عبارة عن بورصات، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية و لكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء و بيع البترول الخام و المنتجات البترولية بواسطة التزامات، و من أهم هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي وسوق المبادلات البترولية العالمية بانجلترا.

ثانيا: مميزات الأسواق العالمية البترولية.

تتميز الأسواق البترولية من حيث العرض والطلب بخصائص مهمة هي:

[1]– حسين عبد الله ،مرجع سابق،ص، ص 249، 248.

– ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري : أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها، كالدول المنتجة والمصدرة للنفط من خلال منظمة الأوبك، الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والإنماء الاقتصاديOCDE .

– عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير: يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا، ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

– تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات تكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط.

وبصورة عامة تتميز الأسواق البترولية بخصائص مهمة تتمثل في:

– أنها سوق أكثر تنافسية: حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.

– أنها سوق شفافة: أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.

– أنها سوق غير مستقرة: يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب ، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك أثرا واضحة على الأسعار، ولهذا الأمر أسباب كثيرة أهمها :

1-انتقال سلطة تسعير النفط إلى السوق المستقبلي الذي يعيش على وقع المضاربات والتلاعب وغيرهما.

2-إن للتأثير النفسي والعوامل السيكولوجية دورا أكبرا من أساسيات العرض والطلب ودون أسباب منطقية، وقد يصل هذا التأثير أحيانا إلى حد بلوغ التغيرات اليومية في الأسعار أكثر من دولارين في اليوم

المبحث الرابع: قراءة في موضوع النمو الاقتصادي

سنتطرق في هذا المبحث الى مفاهيم حول النمو الاقتصادي وكذا مكوناته.

المطلب الاول:مفاهيم حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الناحية النظرية أحد اهم المواضيع المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، فقد سعت كافة دول العالم لتحقيق معدلات مرتفعة، فهو يعبر عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يعكس حجم السلع والخدمات التي يوجدها اقتصاد معين في زمن معين.

الفرع الاول: تعريف النمو والتنمية الاقتصادية

1- تعريف النمو الاقتصادي: هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي منها:

- ✓ يعرفه فيليب بيرو:" هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو خلال فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي".
- ✓ ويعرفه كوسوف فيقول:" ان النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي".
- ✓ اما بونيه فيقول:" ان النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة".[1]
- ✓ يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن الزيادة في الانتاج على المدى الطويل لدولة ما.[2]

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن النمو الاقتصادي يعني[3]:

- ➢ زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.

---

[1]- محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر أحمد،" **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر ،1999،ص 39

[2] -Longatte et vanhove,economie jenrale,p 53 .

[3]- جلال خشيب، بحث حول "**النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات**"، www .alukah.net، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/5/4 على الساعة 17:00

- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

وهناك من يشير إلى النمو الاقتصادي الحديث ولقد استخدم هذا المصطلح الاقتصادي سيمون كوزنت ، حيث أن النمو الاقتصادي الحديث يشير إلى فترة زمنية من تاريخ العالم ، لها من الخصائص والصفات ما يميزها عن غيرها من الفترات الزمنية ، والعنصر الرئيسي الذي يميزها استخدام وتطبيق البحث العلمي في تناول مشاكل الإنتاج الاقتصادي ، والذي يؤدي بدوره إلى التصنيع والتحضير.

2-تعريف التنمية الاقتصادية:

ويمكن تعريف التنمية بأنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النُّمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النُّمو واتِّزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية"[1].

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضًا بأنها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخَلْق تنظيمات أفضل".

ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية،الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[2].

من هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النُّمو الاقتصادي؛ حيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن – بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها – إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنه نستطيع القول:إن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:

- إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ضمان الحياة الكريمة للأفراد.

[1] مقدم مصطفى،" **بحث حول النمو الاقتصادي**"،متوفر على الموقع، www.startimes.com،تم الاطلاع عليه بتاريخ2017/5/4، على الساعة 17:30.

[2] صليحة مقاوسي وهند جمعوني،" **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**"، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، السنة الجامعية2009 – 2010، ص: 4.

- ضمان استمرارية هذا النُّمو من خلال ضمان استمرار تدفُّق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد حاجات الأفراد، والموجه للاستثمار.

3- عناصر النمو الإقتصادي:

تتمثل عناصر النمو الإقتصادي أساساً في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي.

- **العمل**:نعني بالعمل "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان إستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته ".

وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها. ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

- **رأس المال**:يعرف رأس المال بأنه :"مجموع السلع التي توجد في وقت معين، في إقتصاد معين". بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصرا من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الإستثمارات المختلفة المحققة.
- **التقدم التقني** :التقدم التقني هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح ب:

-إنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج.

-أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من عوامل الإنتاج. أي أن التقدم التقني يعني الإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية. وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقق النمو الإقتصادي.

4- مقاييس النمو الاقتصادي

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في الناتج المحلي او الدخل القومي بما يحقق الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد فمنه نستنتج ان قياس النمو يعتمد ساسا على مؤشرين كميين هما ، معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي او الناتج الوطني الصافي ومعدل نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

- ✓ **الناتج الوطني**: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النُّمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النُّمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النُّمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس؛ ولذاتستخدم غالبًا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النُّمو المحققة فيها[1].
- ✓ **متوسط الدخل الفردي**: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخدامًا وصدقًا لقياس النُّمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوباتٌ لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النُّمو على المستوى الفردي، وهما:

- **طريقة معدل النُّمو البسيط**: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.
- **طريقة معدل النُّمو المركزي**: يقيس معدل النُّمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيًّا.

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي

حدد سيمون كزنتس الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971، خصائص للنمو الاقتصادي واشار بالتحديد الى الدول المتقدمة وهي[2]:

- ✓ **المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني:**

مرت كل الدول المتقدمة حاليا وهي في خبراتها التاريخية للنمو الاقتصادي في الفترة من 1770الى غاية الوقت الحاضر بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في تلك الدول خلال ال 200سنة الماضيةنحو 2%،1% بالنسبة للنمو السكاني 3% و بالنسبة لنمو الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي.

وقد تضاعفت هذه المعدلات خلال 36سنة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج و72سنة بالنسبة للنمو السكاني و 24سنة بالنسبة للناتج الوطني الاجمالي،حيث تضاعفت هذه المعدلات بصورة كبيرة لتلك الدول

[1] _ مصطفى مقدم، مرجع سابق.

[2] – ميشيل تودارو،**" التنمية الاقتصادية"**، تعريب محمود حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص،ص، 174-179 .

مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية في اواخر القرن الثامن عشر.على سبيل المثال قدر نصيب الفرد من الناتج حوالي 10مرات مقارنة بفترة ما قبل دخول الثورة الصناعية، وكذا قد تضاعف معدل النمو السكاني من 4الى 5مرات. وكذلك تضاعف معدل النمو في الناتج الوطني الاجمالي من 40 الى 50 مرة مقارنة بفترة ما قبل القرن التاسع عشر.

✓ **المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج:**

الخاصية الثانية للنمو الاقتصادي هي ارتفاع النسبي لمعدل الزيادة في اجمالي انتاجية عوامل الانتاج فقد اكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي ان اجمالي الانتاجية لعناصر الانتاج هي المحدد الاساسي لنمو الدول النامية، وتوضح الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج الكفاءة في استخدام كل المدخلات المستخدمة في دالة الانتاج. وقد اظهرت دراسات اخرى ان معدلات الزيادة في الانتاجية الكلية المحسوبة في اي دولة تدرجت من 50%الى75 %للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة.

✓ **المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي:**

لقد سجل النمو الاقتصادي عبر التاريخ للدول المتقدمة المعاصرة الخاصية الثالثة الهامة للنمو هي معدل المرتفع للتغير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو. حيث يتمثل هذا التغير الهيكلي في التحول التدريجي من الانشطة الزراعية الى الانشطة غير الزراعية، ومند وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي الى القطاع الخدمي، ويصاحب هذا التحول تغيرات جوهرية في حجم الوحدات الانتاجية وذلك من خلال التطور من الشركات الاسرية والشخصية الى الشركات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات. واخيرا التحول المماثل في الوضع المهني لقوى العمل من الانشطة الزراعية والريفية الى المناطق الحضرية والانشطة الصناعية والخدمية على سبيل المثال كان اجمالي قوى العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي عام 1846في الولايات المتحدة الامريكية حوالي 53.5 %وقد انخفضت هذه النسبة بحلول عام 1960لتصل الى7%فقط.كذلك نجد ان القوى العاملة في بلجيكا الملتحقة بالنشاط الزراعي قد انخفضت من51 %عام 1846الى 12.5 %عام 1947ولأقل من7 %عام1970 وكذلك نجد ان معظم العمالة في الدول الصناعية قد تحولت من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي بصورة كبيرة ومتزايدة.

الفرع الثالث: عناصر النمو الاقتصادي

لكي يتوفر النمو الاقتصادي في أي بلد ما لبدا من توفر ثلاثة مكونات أساسية وهي:

- **تراكم راس المال** :يشمل هدا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات.
- **النمو السكاني(العمل)**:يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي زيادة الإنتاج هذه من جهة وزيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي الى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير ان لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في العمل مع محدودية الدخل.
- **التقدم التكنولوجي**: يعرف على السرعة في تكوين وتطبيق المعارف الفنية من اجل زيادة مستوى المعيشية للسكان.

المطلب الثاني: مكونات النمو الاقتصادي

ستطرق في هذا المطلب الى مكونات النمو الاقتصادي من نظرياته مرور بخصائصه واخير كيفيه قياسه واهميته.

الفرع الاول: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

- **النُّمو الاقتصادي عند الكلاسيك:**

تتضمن نظرية النُّموعند الكلاسيك آراء كل من آدام سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنُّمو، بالإضافةإلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

- ✓ **سياسة الحرية الاقتصادية**: الحرية الفردية،حرية المنافسة الكاملة، البُعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.
- ✓ **التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.**
- ✓ **الربح هو الحافز على الاستثمار** :كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.
- ✓ **ميل الأرباح للتراجع**: وذلك نظرًا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.

✓ **حالة السكون**:اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النُّمو الاقتصادي،وتقُوده إلى حالة السكون ،أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النُّمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية..في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع،وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي،أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

- تجاهل الطبقة الوسطى.
- إهمال القطاع العام.
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.
- القوانين غير الحقيقية: نزعة التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد.
- خطأ النظرة للأجور والأرباح: ففي الواقع لم يحدث أنْ آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.
- عدم واقعية مفهوم عملية النُّمو:حيث افترضت الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النُّمو في شكل ثابت مستمر، كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يُعَد تفسيرًا مقنعًا لعملية النُّمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم[1].

- **النظرية النيوكلاسيكية في النُّمو:**

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها:ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النُّمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، الجزء الثالث، ص: 34،35.

✓ أن النُّمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

✓ ان النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما ينتج من عناصر الانتاج في المجتمع (العمل، الارض، الموارد الطبيعية ، راس المال، التنظيم ، التكنولوجيا).

✓ بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

✓ فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النُّمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النُّمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات،يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقَها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنُّمو شكلاً آليًّا ميكانيكيًّا.

✓ أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائمًا على التجديد والابتكار.

✓ أن النُّمو الاقتصادي كالنُّمو العضوي- وصف مارشال- لا يتحقق فجأة،إنما تدريجيًّا،وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن،مهتمين بالمشاكل في المجال القصير؛حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزءٌ من كلٍّ ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

✓ أن النُّمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

الانتقادات الموجهة لنظرية النيو كلاسيكية:

•التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النُّمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

•القول بأن التنمية تتم تدريجيًّا بخلاف ماهو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

•الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.

•افتراض حرية التجارة الخارجية أمرٌ لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين[1].

- **النُّمو الاقتصادي في النظرية الكينزية:**

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مايناردر كينز (1883 - 1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929 - 1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدِّي للاستهلاك.

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو وهي:

- ✓ **معدل النُّمو الفعلي**:وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.
- ✓ **معدل النُّمو المرغوب** : وهو يمثل معدل النُّمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.
- ✓ **معدل النُّمو الطبيعي**:فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل،ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النُّمو الفعلي ومعدل النُّمو المرغوب، وأن يتعادل أيضًا معدل النُّمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النُّمو المرغوب فيه مع معدل النُّمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي-حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه- فإن البطالة ستزيد؛ حيث إن كلاً من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقلُّ من المعدل الطبيعي،أما في حالة العكس (أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي)بصورة مؤقتة، فإن كِلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو[2].

- **النُّمو الاقتصادي في النظرية الماركسية:**

لقد فند كارل ماركس في نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين، وقد قامت نظريته في هذا الصدد على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين،وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة.

---

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، المرجع نفسه، ص: 35،36،37،38.

[2] توفيق عباس عبد عون المسعودي، **دراسة في معدلات النمو للازمة لصالح الفقراء (العراق_دراسة تطبيقية)**،مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، 2010 ، ص: 31،32.

وتعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النُّمو، ويعرف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار، كذلك يرى ماركس أن التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة.. ويرى ماركس أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة؛ أي ان هناك تنظيمًا معينًا للإنتاج في المجتمع يتضمن:

- تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية، وعن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق.
- البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة.
- الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج، وحالة العلم بوجه عام.

ما يعاب على ماركس هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، وتحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه ماركس من أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل على العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المحقق، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيًّا[1].

- **النُّمو الاقتصادي في النظرية الحديثة:**

ركزت هذه النظرية على النُّمو الاقتصادي في الأجل الطويل،نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النُّمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النُّمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويًا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما:رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النُّمو

[1] بنابي فتيحة، **"السياسة النقدية والنمو الاقتصادي _دراسة نظرية_ "**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس،ص،ص،17،16.

اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية[1].

- **نظرية جوزيف شومبيتر في النُّمو الاقتصادي:**

جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter (1883 - 1950)اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي، ولد في مورافيا- تشيكيا، وتوفي في تاكونيك- كونيتيكت- الولايات المتحدة الأمريكية.

اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، وتمرد على المدارس الاقتصادية السائدة في زمنه، وخرج على أساتذته في مدرسة فيينا التقليدية الجديدة، مبتعدًا عن التحليل السكوني (الستاتيكي)،محاولاً تأسيس نظرية التحليل الحركي (الديناميكي)، وباهتمامه الكبير بالجمع بين النظرية الاقتصادية والإحصاء، إضافة إلى التاريخ وعلم الاجتماع، في معالجة القضايا الاقتصادية لعصره، يكون قد أدار ظهره مرة ثانية للمدرسة التقليدية الجديدة، وكذلك للمدرسة الكينزية، والكينزية الجديدة فيما بعد[2].

تأثر جوزيف شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتبار أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضًا بأفكار مالتوس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي؛فهو يمقت الشيوعية، مع ذلك لا يدعو لإلغاءالرأسمالية،ولا ينحاز إليها،إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي،وقد ظهرت أفكاره في كتابه:نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911وضمنها في كتاب له سنة 1939،أهم أفكاره:

- ✓ أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة، تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النُّمو.
- ✓ يتوقف النُّمو على عاملين أساسين، الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص: 34.

[2] مطانيوس حبيب، شومبيتر (جوزيف)، الموسوعة العربية، المجلد الحادي عشر.متوفر على الموقع http://www.arab-ency.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ2017/5/11،على الساعة : 11.00.

- ✓ إعطاء المنظمأهمية خاصة، ووصفه بأنه مفتاح التنمية،أو "الدينامو"المحرك لعجلة التنمية.
- ✓ التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين،التي يمكن أن تأخذ إحدى أو بعض الصور التالية:

• استغلال موارد جديدة.

• استحداث سلع جديدة.

• استحداث أساليب إنتاج جديدة.

• فتح أسواق جديدة.

• إعادة تنظيم بعض الصناعات.

إن انهيار الرأسمالية قد يحدُث نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية:

- ➢ زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي (الاحتكار،والكارتيلات).
- ➢ انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها.
- ➢ العداء النشط المستحكم ضد الرأسمالية من جانب المثقفين والعمال.

وفي تحليله لعملية النُّمو الاقتصادي يبدأ شومبيتر بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائمًا دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية؛حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة، فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة،وتجد السلع طريقها إلى الأسواق، تبدأ موجة من الازدهار، تغذيها زيادة الائتمان المصرفي،فزيادة في الإنتاج والدخل، ويعم الرواج،تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار، وتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة،فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتتعثر حركة التجديد والابتكار، وتسود حالة من الكساد،لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، واستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا...

الانتقادات الموجهة لنظريةجوزيف شومبيتر

- ➢ إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم؛حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمختصين.
- ➢ افتراضه لتأثير الادخار بسعر الفائدة، رغم أن هذه العلاقة لا يزال الغموض يكتنف جوانبها.

- افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك،إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أوإصدار الأسهم والسندات.
- عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النُّمو؛ كالزيادة السكانية، وتناقص الغلة، وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموًّا[1].

- **نظرية مراحل النُّمو عند والت روستو:**

تسمى أيضًا: نظرية مراحل التطور الاقتصادي،روج لها روستو في كتابه: "مراحل النُّمو الاقتصادي"، الذي استحوذ على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل،يقول عنه ريمون أرون: "لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب،وأصبح التمييز بين مراحل النُّمو الاقتصادي بغضِّ النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئًا عاديًّا".

وبالرغم من أن روستو في هذا الكتاب لم يُعنَ أساسًا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة، فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف،والفكرة التي قدمها روستو هنا تتلخص في أن النُّمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث إن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيًّا للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أن تعيش نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة ما بين 1850 - 1950،حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي فما بعد الصناعي،وحسب روستو يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوُّره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس:

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق.
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة الاتجاه نحو النُّضج.
- مرحلة الاستهلاك الوفير.

ويرى روستو أن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث[1].

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سابق، ص: 35،36،37،38.

المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي، وتتميز باقتصاد متخلف جدًّا يتسم بالطابع الزراعي، ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورًا رئيسيًّا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى "القدرية ومعاداة التغيير"، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، وقد ضرب روستو مثالاً لدول اجتازت هذه المرحلة؛ كالصين، ودول الشرق الأوسط، ودول حوض البحر المتوسط، وبعض دول أوروبا في القرون الوسطى، هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيًّا، وتتميز بالبطء الشديد[2].

المرحلة الثانية:مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق،لا تختلف هذه المرحلة الجديدة- من حيث البنيان الاجتماعي والقيم والمؤسسات السياسية اللامركزية - اختلافًا جذريًّا عن مرحلة المجتمع التقليدي، ولعل الفارق الرئيس بين المرحلتين لا يعدو أن يكون فارقًا في طبيعة حركية المجتمعين؛ فحركية المجتمع التقليدي لا تتعدى أطرَ ذلك المجتمع؛ لأنها حركية داخلية جزئية بالضرورة، بينما تتميز مرحلة المجتمع المؤهل للانطلاق بظهور نوازع للتحول الجذري، تحول في المؤسسات السياسية - الاقتصادية، وتوسيع آفاق المصالح الفردية والجماعية التي تدفع بأفراد المجتمع إلى العمل المثمر، وإلى أخذ المبادرة.

المرحلة الثالثة:مرحلة الانطلاق، مرحلة حتمية في عملية النُّمو، فإذا تعطلت العقبات التي تعترض سبل التنمية، دخل المجتمع مرحلة الانطلاق، وهي المرحلة التي تسيطر فيها القوى الفاعلة لأجل التقدم في كل مرافق الحياة، فيصبح النُّمو والتنمية ظاهرة طبيعية في المجتمع، وهنا تختلف الحوافز الدافعة في هذا الاتجاه، غير أن أنماط التجارِب التاريخية أظهرت فعالية عاملين رئيسيين: التكنولوجيا، والثورة السياسية، بمعنى انتقال الحكم السياسي "إلى جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية، وتعطيها المقام الأول بين القضايا السياسية"، وفي هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار من خمسة إلى عشرة بالمائة، فتتوسع الصناعات الجديدة بسرعة وتنشط ويتم تصنيع القطاع الزراعي[3].

المرحلة الرابعة:مرحلة النضج،مرحلة تُعَد فيها الدول المتقدمة اقتصادية؛حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي، وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها،ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، المرجع نفسه، ص: 38،39.

[2] عبداللطيف مصيطفى وعبدالرحمن بن سانية،**"انطلاق الاقتصاديات النامية رؤية حديثة"**،ص: 02.-www.digitallibrary.univ-batna.dz،تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/5/10.على الساعة16:00.

[3] روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، إبريل 1962.متوفر على الموقع www.al-hakawati.net،تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/5/10.على الساعة16:30.

المحلي،وتقام العديد من الصناعات الأساسية، وصناعات أكثر طموحًا من ذي قبل،وصناعات قائدة للتنمية؛ كصناعة الآلات الصناعية، والزراعية، والإلكترونية، والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية.

وقد حدد روستو أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة،فيما يلي:

- التحول السكاني من الريف إلى الحضر، وتحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة.
- ارتفاع نسبة الفنِّيِّين والعمال ذوي المهارات المرتفعة.
- انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المدربين التنفيذيين.
- النظر إلى الدولة في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية على أنها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين[1].

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير، وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شأوًا كبيرًا من التقدم؛ حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سَعة من العيش، وبدخول عالية، وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها:

- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعبرة (سيارات...).
- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع[2].

الانتقادات الموجهة لنظرية روستو:

أجمع الاقتصاديون على فشل هذه النظرية في أمرين:أولهما:إثبات صحة المراحل التاريخية،وثانيهما: في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم،يقدم روستو فهمًا بسيطًا يصور التخلف على أنه تأخر زمني لا أكثر ولا أقل،وبذلك يتجاهل فهم تاريخ الدول المتخلفة، زيادة على اعتباره البلدان النامية وكأنها طبقة أو فئة واحدة، وبصورة أكثر تحديدًا يفترض روستو أن كل هذه البلدان تتعرض لنفس المشاكل، وتعاني من نفس المعوقات،وتتطور تقريبًا بنفس الشكل في عمليتها التنموية؛فروستو صوَّر لنا مراحل النُّمو الخمسة على شكل (محطة قطار) عن طريقها، وبالضرورة يجب أن تمر كل الدول السائرة في طريق النُّمو، زيادة على هذا فقد أغفل روستو ظرفًا هامًّا من الظروف المهيِّئة للانطلاق في الرأسمالية الغربية،وهو الاستعمار ونهب

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص: 40.

[2] عبد اللطيف مصيطفى و عبد الرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص: 03.

الثروات، الذي حققت عن طريقه مراحل ازدهارها وتقدمها، في الوقت الذي حرمها فيها الاستعمار من فرص تنمية ذاتها، زعمًا بأن الرأسمالية هي السبيل الوحيد للتنمية والازدهار[1].

- **نموذج هارولد ودومار:**

يُعَد من أكثر النماذج اتساقًا وشيوعًا،تم تطويره في الأربعينيات، ويرتبط باسمي الاقتصاديَّيْن البريطاني "روي هارولد"والأمريكي"إيفري دوما"،يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد،ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنُّمو،يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمي لرصيد رأس المال بإجمالي الناتج القومي،لتعرف هذه العلاقة والمشكلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال...فنموذج هارولد دومار يبين أن تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار،وبالتالي الاستثمار السريع لزيادة سرعة النُّمو،وأساسالنُّموأنرأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو،وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة،أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج- أي معامل رأس المال- فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أورأس المال.

الانتقادات الموجهة لنموذج هارولد ودومار:

إن كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النُّمو الاقتصادي للدول الأوروبية وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية فإن الوضع بين هذه الدول والدول المتخلفة يختلف اختلافًا كبيرًا، وما ينطبق عليها قد لا ينطبق على هذه الأخيرة،وإن كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النُّمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار،فكما يلاحظ أن محددات النُّمو طبقًا لنموذج"هارولد دومار" لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرًا، التي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار، ومن ثم للاستثمار، من دخلها القومي المنخفض أساسًا، والذي يكفي بالكاد لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية،في هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سدِّ فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية،أو أرباح الاستثمارات الأجنبية في بلادها[2].

[1] عبد العالي دبلة،**" الدولة رؤية سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع"** ،القاهرة: ، ط1 ،2004، ص 15.

[2] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص: 41،42،43.

- **نظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس:**

من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في الخمسينيات، والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات، لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب، كان"آرثر لويس" أول من قدم نموذجًا للتنمية،أساسه التحول من الريف إلى الحضر،أو من الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي،ويتعامل لويس مع اقتصاد مكون من قطاعين،أولهما: قطاع زراعي تقليدي،أطلق عليه اسم قطاع الكفاف، يتميز بهبوط إنتاجية العمل فيه إلى الصفر، أو أعلى بقليل، وثانيهما: قطاع صناعي؛ حيث ترتفع فيه الإنتاجية وتتحول إليه العمالة الرخيصة في القطاع التقليدي بشكل تدريجي منتظم،وافترض لويس في تحديد نظريته مايلي:

- أن عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي ونمو العمالة في هذا الأخير متوقفة على زيادة إنتاج القطاع الصناعي والناتج عن زيادة التراكم الرأسمالي.
- أن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد استثمار جميع أرباحها.
- أن القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للأجور عند مستوى أعلى من مستوى أجر الكفاف السائد في القطاع الزراعي(يفترض أنه أعلى بنسبة 30 بالمائة) لتشكل حافزًا قويًّا لهجرة تدريجية للعمالة إلى القطاع الصناعي عند زيادة إنتاج هذا الأخير، وبالتالي زيادة الطلب على العمالة فيه.
- أن الزيادة في الإنتاج وخلق فرص جديدة للعمل في القطاع الصناعي تتحدد بنسبة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع[1].

إذًا فنظرية التغيرات الهيكلية ترتكز على الآلية التي بوساطتها تستطيع الاقتصادات المتخلفة نقل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشدة على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر تقدمًا،وأكثر تحضرًا، وأكثر تنوعًا صناعيًّا في مجال الصناعات التحويلية والخدمات إذ تستخدم هذه النظرية أدوات النظرية الكلاسيكية المحدثة لوصف الكيفية التي على وَفقها تتخذ عملية التحول موقعها، والتغيرات الهيكلية هي التغيرات التي تطرأ بين الأجزاء والكل، وبين الأجزاء بعضها مع البعض الآخر من خلال عملية النُّمو، أي هو التغير في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية، سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أو مدى مساهمتها في استيعاب الأيدي العاملة، أو التغير في نسبة التجارة الخارجية؛ إذ إن التغيرات طويلة الأجل ليست في حقيقتها سوى نتائج تراكمية لتغيرات متتالية قصيرة الأجل.

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، المرجع نفسه، ص: 45،46.

تؤكد النظريات الهيكلية على الزيادة في الطلب الاستهلاكي؛ فقد حاولت التعرف على مميزات الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية، ولاسيما جمود أو محدودية المرونة في احتمالات الإحلال أو الاستبدال في الإنتاج وفي عناصر الإنتاج، تلك الصفات أو المميزات التي تحاول أن تؤثر في التكيفات الاقتصادية واختيار السياسة التنموية لذا فإن الهيكليين يركزون على خطط قطاعية معينة، وسياسات اقتصادية محددة، ومثل هذه التوجهات يمكن أن نجدها في عمليات معينة، مثل إستراتيجية إحلال الواردات في الاقتصاد الوطني، وبقية التغيرات في القطاعات الاقتصادية الأخر[1].

الانتقادات الموجهة لنظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس:

رغم انسجام النظرية مع التجرِبة التاريخية التي مرت بها دول العالم الغربي،فإنه يصعب انطباقُها على واقع الدول النامية لأسباب ثلاثة وهي:

- افتراض النظرية لكون التراكم الرأسمالي وإعادة الاستثمار يعمل على خَلْق فرص جديدة للعمل، والواقع يقول بأنه إذا وجهت الاستثمارات لشراء معدات رأسمالية، فإن الطلب على العمل سينخفض،كما أن واقع الدول النامية يبين أن الأرباح إنما يعاد استثمارها خارج البلاد لأسباب اقتصادية وسياسية بدلاً من استثمارها في بلادهم.
- افتراض النظرية لوجود فائض عمل في القطاع الريفي يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية،بينما يوضح واقع الدول النامية تزاحم المدن، وارتفاع نسبة البطالة فيها.
- افتراض وجود سوق عمل تنافسي في القطاع الصناعي، مما يعمل على ثبات الأجور،ولكن كثير من الدول النامية ترتفع فيها الأجور الحقيقية، لوجود النقابات العمالية ذات القوة التساومية العالية، حتى مع وجود بطالة[2].

- **نموذج نادي روما (النظرية التقليدية المنقحة للنمو الاقتصادي):**

ويسمى هذا النموذج بنموذج حدود النُّمو(1972)، الذي يشير إلى أن الاتجاهات الحالية المتفاقمة لنمو السكان وتدنِّي إنتاج الغذاء وتلوث البيئة ونضوب الموارد يمكن أن تجعل معدلات النُّمو تصل إلى نهايتها خلال المائة سنة المقبلة، ويسمى النموذج بنموذج نادي روما؛ لأن الدراسة بدأها نادي روما وأشرف عليها دينيس ميدوس في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا MIT.

[1] رغد زكي قاسم السعدي، مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية. http://econ.to-relax.net

[2] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص: 47.

تشير هذه الدراسة إلى أن معدل نمو السكان يكون بشكل أُسِّي قياسًا بالمعروض من الغذاء الذي يتناقص بمرور الزمن، كما أن الإنتاج الصناعي سوف ينخفض أيضًا نتيجة نضوب الموارد المعدنية في باطن الأرض والنفط أيضًا، ثم ستنتشر المجاعة بنهاية المائة سنة المقبلة.

وقد تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات حيث إنها افترضت محدودية التقدم التكنولوجي رغم أن هذا المتغير ينمو على نحو متزايد، كما أن النُّمو السكاني الذي افترضته الدراسة ينمو بصورة سريعة يمكن الحد منه طالما يزداد نصيب الفرد من الدخل، وأن النموذج يتجاهل أهمية جهاز الأثمان باعتباره حافزًا للاقتصاد في استخدام الموارد النادرة والبحث عن البدائل[1].

- **نظرية ثورة التبعية الدولية:**

أثناء السبعينيات حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد مفكري العالم الثالث، إن نموذج التبعية الدولية يرى أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية، سواء المحلية أو الدولية، بالإضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها بها. ضمن التبعية الدولية توجد ثلاثة تيارات فكرية، هي:

- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة.
- نموذج المثال الكاذب.
- فرضية الثنائية التنموية.

1- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة:

هذا النموذج تطور غير مباشر للتفكير الماركسي في التنمية الاقتصادية؛ فهو يرجع وجود واستمرارية العالم الثالث المتخلف إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة.

من خلال النظام الدولي المسيطر تتم العلاقة عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وحسب هذه النظرية، توجد مجموعات (حكام، عسكريين وبعض النخب) الذين يتمتعون بدخول مرتفعة ومكانة اجتماعية بالإضافة إلى القوة السياسية،التابعين للنظام الرأسمالي الدولي القائم على عدم العدالة، وتتطابق مصالحهم مع جماعات المصالح الدولية، مثل: شركات متعددة الجنسيات،

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص: 34.

أومنظمات المساعدات، مثل: البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي،التي تمولها الدول الرأسمالية الغنية، أنشطة هذه النخبة تمنع جهود الإصلاح الحقيقي، وتبقي على مستويات معيشة منخفضة واستمرارية التخلف،باختصار:أصحاب هذه النظرية يعزون مشاكل الفقر في دول العالم الثالث إلى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية، وبالتالي التخلف ناتج عن ظاهرة خارجية على عكس نظريات المراحل الخطية والتغير الهيكلي. إذًا الكفاح الثوري أو إعادة بناء النظام الرأسمالي العالمي أصبح أمرًا ضروريًّا لتحرير العالم الثالث.

2- نموذج المثال الكاذب:

يقوم هذا النموذج على ما يعطى للعالم الثالث من نصائح مغلوطة وغير مناسبة؛ فهؤلاء الخبراء يعرضون مفاهيم لا محل لها من الصحة، ونماذج الاقتصاد القياسي لا تتماشى مع واقع الدول، إن العوامل المؤسسية للهياكل الاجتماعية التقليدية كثيرًا ما تغيب من نماذجهم المعروضة، وبالتالي تفشل نماذجهم في إيجاد الحلول الناجعة لدول العالم الثالث.

3- فرضية الثنائية التنموية:

أظهرت صراحة نظريات التبعية الدولية فكرة ثنائية المجتمعات في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة، في الدول الفقيرة تتمركز الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر.. والثنائية مفهوم واسع في التنمية الاقتصادية، وهو ما يشير إلى وجود استمرار تزايد الفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ومفهوم الثنائية يشتمل على أربعة عناصر أساسية:

- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد (الحديث والتقليدي، المدينة والريف، فئة غنية مع فقراء أكثر).
- اتساع هذا التعايش واتسامه بالاستمرارية وليس بالمرحلية (أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها).
- عدم تقارب الثنائية، بل على العكس فإنها تزداد بكثرة، مثل إنتاجية العمال في الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وتتسع من عام لآخر.
- وأهم خواص الثنائية يكمن في عدم تأثير القطاع المتخلف بالرواج أو الانتعاش الموجود في القطاع المتقدم، بل على العكس بدلاً أن تتقلص الفجوة فإنها تتسع[1].

[1] صليحة مقاوسي وهند جمعوني، **"نحو مقاربات نظرية لدراسة التنمية الاقتصادية"**، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، السنة الجامعية 2009 2010 ،ص،12،11.

- **نظرية النُّمو المتوازن وغير المتوازن:**

وهي للاقتصادي روز نشتاين رودان، ومُفاد نظريته: لكي ينتشل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف لابدأن تكون برامج التنمية ضخمة متلاحقة، وأن تتسم برامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة "Big Push" حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وأن الحكومة يجب أن تقوم في البلاد النامية بإعداد مشروعات التنمية كوحدة.. ذلك لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال، ومن ثم نجاح المشروعات في مجموعها، ولضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل عن طريق زيادة في الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد إضافية كامنة، مثل القوة العاملة العاطلة، وفي الوقت نفسه يجب أن تتخذ بعض التدابير الخاصة، عن طريق الضرائب لرفع المعدل الحدي للادخار على هذا الدخل الإضافي، ومن أجل نجاح نموذجه يؤكد رودان على وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية.

أما راجنار نيركسة يرى أن النُّمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة كبيرة من الاستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها، وهو من الاقتصاديين الذين أيَّدوا وبشدة حاجة البلاد النامية إلى معدل مرتفع للاستثمار في بدء مرحلة تنميتها[1].

أما بخصوص فكرة النُّمو غير المتوازن فقد بلور هيرشمان معالمها بعدما انتقد أقطاب النُّمو والنُّمو المتوازن، وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق إستراتيجية النُّمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم؛ ذلك لأن الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية الرائدة هو الذي يقود استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها؛ حيث ينتقل النُّمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفرات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفرات ومزايا (أرباح المنظمين الخواص، والأرباح الاجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد، وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات، وليس كلها، وهو ما حدث في الولايات المتحدة أو اليابان، وحيث إنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات،يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي، أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة؛ حيث يخلق أحدها وفرات خارجية، بينما يستفيد منها

[1] رغد زكي قاسم السعدي، **"مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية"**، مرجع سابق.

الآخر، وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص، وهذا العمل من شأنه أن يخلق عدم التوازن الاقتصادي الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو، وهو يحدث في مستويين، إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه، مع اشتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلاً يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما يؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة.

يعاب على النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها (خاصة بين البلدان النامية والصناعية)، هذه الأخيرة التي ورثت نظامًا اقتصاديًّا هشًّا، لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورًا مهمًّا في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهملت الأخطاءَ التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى: قد تكون قوة الدفع للأمام والخلف ذات أثر سلبي، يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر[1].

كانت هذه أهم النظريات المقدمة لتفسير نمط وعملية النُّمو الاقتصادي في العصر الحديث.

الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي

هناك جملة من العوامل التي تلعب دورا أساسيا في الجهود الهادفة إلى تطوير نظرية عامة للنمو الاقتصادي ، وهذه العوامل تعتبر المحددات الكبرى للنمو الاقتصادي ، وهي تتمثل في ما يلي:

1-كمية ونوعية الموارد البشرية

يتم قياس النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي، ويتم استخراج هذا المؤشر من المعادلة التالية:

- ✓ متوسط الدخل الحقيقي للفرد =الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي / عدد السكان

وعليه من خلال هاته المعادلة نستنتج بأن معدل النمو الاقتصادي يتزايد كلما تزايد الطرف الايمن للمعادلة أي الدخل الحقيقي للفرد ، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي متوقف على قيمة الطرف الايسر للمعادلة ، أي على نسبة زيادة المقام المتمثل في عدد السكان بالنسبة للبسط أي قيمة الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي ، بمعنى آخر كلما كانت نسبة الزيادة في الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان ، كلما

[1] كبداني سيد أحمد، **"أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية"**، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، السنة الجامعية: 2013/2012، ص: 69،70.

كان هناك زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ، وبالتالي تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي ، أما إذا كانت نسبة الزيادة في الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي تقل عن الزيادة في عدد السكان ، فان معدل الدخل الحقيقي للفرد سوف يشهد تراجعا ، ويدل هذا على ان الزيادة في السكان تعتبر من المشاكل الرئيسية التي تقف في وجه عملية التنمية الاقتصادية للدول ، خاصة في الدول النامية والتي تعاني من ضغط سكاني.

لكن مما يلاحظ على المعادلة السابقة أنها تستخدم عدد السكان مؤشرا كميا صرفا بيدأن هناك إعتبارات كمية ونوعية أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار ، فمثلا تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة عدد القوى العاملة أي الزيادة في السكان القادرين والراغبين في العمل ، بحيث تؤثر إنتاجية العمل ، على معدل النمو الاقتصادي ومما يلاحظ في الغالب من الاحيان، أن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة أقل من نمو معدل الطاقة الانتاجية للفرد ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الافراد يميلون في العادة الى العمل لساعات أقل كلما تحسن مستواهم المعيشي ، فيقل بذلك حجم القوى العاملة الفعالة في سوق العمل ، وذلك نتيجة لاقبال هولاء الافراد على التعلم ، وتقليل ايام العمل ، والتمتع بالعطل وتفضيل الاحالة على التعاقد في سن مبكر[1].

2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يرتكز عادة انتاج اقتصاد ما وكذلك نموه على كمية ونوعية ما يحوزه من موارد وخيرات طبيعية درجة خصوبة الارض ، وفرة المعادن ، المياه ، الغابات...الخ ويرى بعض الاقتصاديين ، بأنه لا قيمة لهده الموارد الطبيعية الا اذا استطاع المورد البشري ان يستغلها لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، ففي هذه الحالة تفقد هذه الموارد صفة الطبيعية فتصبح وكأنها من صنع الانسان ، فقد يكون البلد غنيا بموارده الطبيعية ، لكن مستواه المادي او نموه الاقتصادي سوف لن يتأثر إذا بقيت هذه الموارد من دون استغلال وهو ما اشارت اليه الدراسة التي اجراها عالما الاقتصاد (1995) J.D.Sachs et A.M.Warner والتي كانت بعنوان "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي" وقد توصلا الى ان الاقتصاديات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للناتج

[1] مصطفى بن ساحة " **اثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي** "مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، ص9

الداخلي الخام لسنة1971 تتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفظة في الفترة اللاحقة من 1971 حتى 1989.[1]

يقودنا هذا التحليل إلى القول بأنه على شروط الطلب والتكاليف ان تكون مشجعة ، لاجل تحويل مورد معين من حالته الطبيعية ، الى حالته الاقتصادية ويتطلب ذلك ما يلي:

- ان يكون الطلب على السلعة التي يدخل المورد في انتاجها كاف لتبرير استغلال هذا المورد.
- ان يكون عرض راس المال والمهارات الفنية متوفرا بالشكل الذي يضمن تحويل هذه الموارد الى استعمالات ذات جدوى .

3-تراكم رأس المال Accumulation Of Capital

يشير رومر الى اهمية التراكم لرأس المال المادي في عملي النمو الاقتصادي الداخلي، اذ اوضح انه لا يخضع الى خاصية ثبات غلة الحجم اذ لم يكن هناك راس مال بشري ولكن قد تكون له غلة حجم متزايدة بفعل الاثر الايجابي لعمليات الاستثمار.[2]

كما يجدر الاشارة الى انه تؤثر الزيادة في تراكم راس المال ايجابا على معدل النمو الاقتصادي ، وتراكم راس المال في مجتمع ما هو مقدار ما يحوزه الاقتصاد من الراسمالية ، من مؤسسات إنتاجية وطرق ومواصلات وجسور ومدارس وجامعات ومستشفيات وهياكل البنية تحتية بمختلفها ، والتي تنشأ من ذلك الجزء الذي يضحي به من إستهلاكه الجاري . ويتحدد معدل تراكم راس المال بتلك العوامل التي تؤثر في الاستثمار:

- توقعات الارباح
- السياسات الحكومية إتجاه الاستثمار

ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لاخر، الا انه يبقى و أن المظهر الاولي لعملية تراكم راس المال بالنسبة لجميع البلدان هو ضرورة التضحية ، فتراكم راس المال يتعلق بشكل مباشر مع حجم الادخار ، والذي هو

[1] شكوري سيدي محمد، **"وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية جامعة ابي بكر بلقايد_تلمسان_الجزائر،2011، ص3.

[2] Riyadh ben djalili : op – cit ,P 5.

نسبة من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك ، والذي يوجه ليضاف الى الحجم المتراكم من السلع الرأسمالية ، فلادخار هذا يصبح كثمن او كتكلفة للنمو الاقتصادي.[1]

4-معدل النمو التكنولوجي

بلاضافة الى الاعتبارات الكمية والتي تدخل كمحددات للنمو الاقتصادي ، هناك عوامل نوعية تساهم في تحديد النمو الاقتصادي ، ومن هذه العوامل يأتي عامل التقدم التكنولوجي ، والذي يعني بصورة عامة السرعة في تطويرو تطبيق المعرفة الفنيةبهدف الرفع من المستوى المعيشي للافراد.[2]

ولعل خير دليل على ذلك جملة المخترعات التي حدثت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الامريكية ، والتي نتج عنها نمو وتطور إقتصادي باهر آنذاك.

ولا يقتصر مفهوم التقدم التكنولوجي على مجرد ظهور المخترعات ، بل يتعدى ذلك إلى مجموع الجهود الذي يبذلها في زيادة إستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وكذا تطوير و إكتشاف موارد أخرى جديدة ، عن طريق الارتقاء المستويات التعليمية والادارية و التسويقية.

الفرع الثالث: قياس و أهمية تحليل النمو الاقتصادي

1- قياس النمو الإقتصادي:

يقتضي النمو الإقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

1-1- الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو مايصطلح على تسميته معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، ومايعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولاتأخذ بعين الإعتبار أثر التضخم.

---

[1] مذكرة ماجستير مصطفى بن ساحة ، مرجع سابق، ص 10.

[2] اسماعيل عبد الرحمان، حزبي محمد موسى عريقات، **" مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد"**، دار وائل ، عمان، 1999،ص 373.

كما أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالباً عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

1-2-الدخل الفردي : تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس قياس عيني للنمو، اي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ماينفقه.

كما يمكن أيضاً قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلدما مثلاً ومقارنتها بالقدرة الشرائية لنفس المقدار.

2-أهمية تحليل النمو الإقتصادي:

نعني بأهمية النمو الإقتصادي مايحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن:

- ✓ **بالنسبة للأفراد:** إن النمو الإقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة وبالتالي فإن النمو الإقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة. كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.
- ✓ **بالنسبة للدولة:** إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد و الساهرة على أمنهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهياكلها، وبمأن النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة وبالتالي فإنه يسهل لها مهامها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع. كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة أن تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناءاً على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

المبحث الخامس :ماهية النفط في الجزائر

تطلق صفة الدولة النفطية على بلد ما عندما:

- يكون منتجا ومصدرا صريحا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات.
- يعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم له بصفة أساسية على الريع البترولي
- يعتمد من أجل استغلال النفط في جميع مراحله – استكشاف، استخراج ونقل - بصفة كبيرة على تقنيات الشركات العالمية، أي دولة تفتقر إلى التطور التكنولوجي.

فعنصر إنتاج البترول وتصديره لا يعطي صفة " الدولة النفطية " لأن هناك دولا منتجة ومصدرة للبترول والغاز ولا تعتبر دولا نفطية مثل النرويج ، هولندا وروسيا لأن اقتصادياتها قائمة على تنوع النشاطات الاقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال، ولذلك فالجزائر وبهذه الصفات تعتبر إحدى الدول النفطية بالرغم من امتلاكها ثروات طبيعية متنوعة يمكن أن تشكل لها ركائز قوية للاقتصاد الوطني إلى جانب ثروة النفط.

المطلب الأول: لمحة عن النفط في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول السباقة نسبيا في مجال النفط على صعيد دول منظمة الاوبك، حيث سيتناول هذا المطلب تاريخ البترول في الجزائر وكذا الإمكانات النفطية الجزائرية الى جانب السياسة النفطية في الجزائر.

الفرع الاول : تاريخ النفط في الجزائر

ان النفط في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم وتمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفينيقيين، الرومان، العرب والاتراك، الا ان بداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر كانت بداية القرن 20.[1]

ويرجع تاريخ إكتشاف النفط في الجزائر إلى بداية القرن العشرين ، وأول محاولة للبحث والتنقيب عن النفط بدأت عام 1913 حيث كان أول اقليم اجري فيه البحث هو الاقليم الغربي من منطقة غيلزان ، وفي عام 1946اكتشفت شركة بترول " الصور الفرنسية " اول حقل نفطي في واد قطربي ثم حقل برقة بالغرب من

[1] موري سمية، **"اثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر"** ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات،2010/2009، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص139.

عين صالح عام 1952وابتداء من هذه السنة بدات توضع أول الرخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين " لشركة الفرنسية – الجزائرية " والشركة الوطنية للبحث واستغلال النفط في الجزائر.

أما تاريخ إنتاج النفط في الجزائر ،والذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر ، فلم يكن الا سنة1956 حيث تم اكتشاف أول حقل نفطي في الصحراء الجزائرية هو حقل"حاسي مسعود" وذلك في جوان1956ثم توالت الاكتشافات وبدأ الانتاج والتصدير والذي تطور من 0.4مليون طن سنة1958إلى 20.7مليون طن سنة 1969ويقدر إنتاج الجزئر 1.216برميا يوميا لسنة2012 .

وتتبع الجزائر حاليا سياسة نفطية حادة تسعى إلى زيادة الانتاج و التصدير وضمان حصتها في الاسواق العالمية و خاصة السوق الاوروبية والامريكية[1].

و يتميز البترول الجزائري خاصة بالخصائص التالية:

1) **القرب من الأسواق** : إن الموقع الجغرافي للجزائر يعطيها أفضلية كبيرة لقربها من الأسواق الأوربية خاصة مقارنة بدول الشرق الأوسط، مما يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل، فمن ناحية البترول الخام وجدت الجزائر البترول الليبي منافسا لها بسبب قربة من موانئ التسليم الإيطالية، ومن ناحية الغاز الطبيعي يبقى المنافس الكبير للجزائر هو الغاز الروسي من حيث الاحتياطي بما يعادل47650مليارسنة 2006وسهولة نقله عبر الأراضي الأوروبية إلى شمال وشرق أوربا فيصبح أقل كلفة لأن عملية النقل تتم عبر أنابيب الغاز عكس الغاز الجزائري الذي يتم نقلة عبر الأنابيب البحرية.

وقد كانت الجزائر تعاني أيضا من منافسة الغاز الهولندي والنرويجي بسبب قربهما من بعض المناطق الأوروبية إذ يتم الربط بينهم بشبكات توزيع الغاز فقط و بالمقارنة مع هذه الدول تبقى الجزائر من حيث الموقع الجغرافي في وضع أفضل، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1] مذكرة غربال محمد انور ، رزقه سيدي عمر، **''تأثير اسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة دراسة حالة الجزائر والكويت''**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر2011/2010، ص28.

الجدول رقم (1-1):يوضح تقدير المسافة من مناطق الاحتياطات الغازية إلى أوروبا الغربية

مناطق الاحتياطات ضمن شعاع الدائرة	البلدان
200كلم	هولندا، النرويج ، الجزائر
400كلم	قطر ، نيجيريا
600كلم	روسيا، أبو ظبي، فنزويلا

المصدر : مقيلد عيسى " قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية " مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد التنمية جامعة باتنة ،2008 ،ص 53.

إن الجدول أعلاه يوضح ميزة قرب الجزائر من أسواق الاستهلاك الأوروبية بتواجدها في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاها 200كلم ، فميناء أرزيو يبعد عن بعض مدن السواحل الأوروبية بـ 1410كلم عن فرنسا، 1540كلم بالنسبة لانجلترا ، أما بالنسبة للسوق الأمريكية فتصل المسافة بين موانئ الجزائر والسواحل الشرقية الأمريكية بين 3300كلم و 4000كلم مقارنة بالشرق الأوسط وروسيا مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في التكلفة والمدة الزمنية لتوصل النفط إلى مناطق الاستهلاك، وتؤمن الجزائر الآن للسوق الأمريكية ما يقارب 22%من حاجيات الغاز الطبيعي عكس البترول الجزائري في هذه السوق والذي لم يستطيع منافسة بترول المكسيك ، فنزويلا ونفط الخليج العربي.

أما السوق الآسيوية فتبقى بعيدة جغرافيا عن الجزائر، ويتميز البترول الجزائري بصعوبة وصوله إلى هذه الأسواق ما يجعله في وضع أقل تنافسية مقارنة مع دول الشرق الأوسط ودول وسط آسيا، وتبقى السوق الأفضل للبترول الجزائري هي أووربا بالرغم من أن البعد الجغرافي لا يعكس عدم إمكانية الوصول إلى الأسواق إلى أنها من أسباب ارتفاع التكاليف وانخفاض الريع المحصل.أما من حيث الجودة و النوعية فإن النفط الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك ، فالبترول المستخرج من واد قطرين بلغت كثافة0,83فهو يحتوي على 34%بنزين، 24%غازوال، 32%وقود التدفئة و8%زيتوت و1%برافين.

ويتضمن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـ "صحاري بلند" خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بالنفط العربي الخفيف، كما أنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال، والجدول الاتي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك.

الجدول رقم(2-1): يوضح مقارنة بين البترول الجزائري و بعض انواع نفط دول أوبك.

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة	نوع المنتجات البترولية المستخرجة		
			خفيف	متوسط	ثقيل
السعودية	متوسط	34,2	20,5	31,00	48,50
	ثقيل	27,3	16,00	23,25	60,75
الكويت	متوسط	31,3	19,36	25,30	55,23
إيران	متوسط	34,3	22,25	30,25	47,50
	ثقيل	31,3	21,15	26,85	52,00
العراق	خفيف	36,1	25,00	30,60	44,4
	متوسط	34,0	22,00	28,00	50,0
الجزائر	خفيف	44,0	35	36	29
نيجيريا	ثقيل	27,1	12,00	40,00	48,00

المصدر ،- محمد احمد الدوري :"محاضرات في الاقتصاد البترولي"،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983 ص ص 12-13.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه تتضح الميزة النوعية للبترول الجزائري، إذيتميز بدرجة كثافة عالية تجعله من بين أفضل النفوط إنتاجا للمشتقات الخفيفة، إضافة إلىقلة نسبة الكبريت فيه وهي مميزات جيدة ، و قد بلغ سعر البترول الجزائري "صحاري بلند" ما يقارب 38,4دولار للبرميل سنة 2004 ليرتفع إلى 66,1دولار للبرميل سنة 2006 و 74,7دولار للبرميل سنة 2007ثم إلى98.9دولار للبرميل سنة 2008أي بزيادة سنوية قدرها32,4%.

الفرع الثاني: الإمكانات النفطية الجزائرية.

1-بالنسبة للنفط الخام: تزخر الجزائر بإمكانات نفطية هائلة تجعل لها وزنا مهما في السوق البترولية العالمية ، فهي تحتل المركز السابع عربيا من حيث احتياطات البترول بمعدل 1%من الاحتياطي العالمي حسب إحصائيات الشركة البريطانية للبترول سنة2007 و يوضح الشكل التالي تطور الاحتياطات النفطية المؤكدة من البترول الخام للفترة (1988- 2015).

الشكل رقم (1-1): يوضح تطور الاحتياطات من نفط الخام خلال الفترة 1988-2015

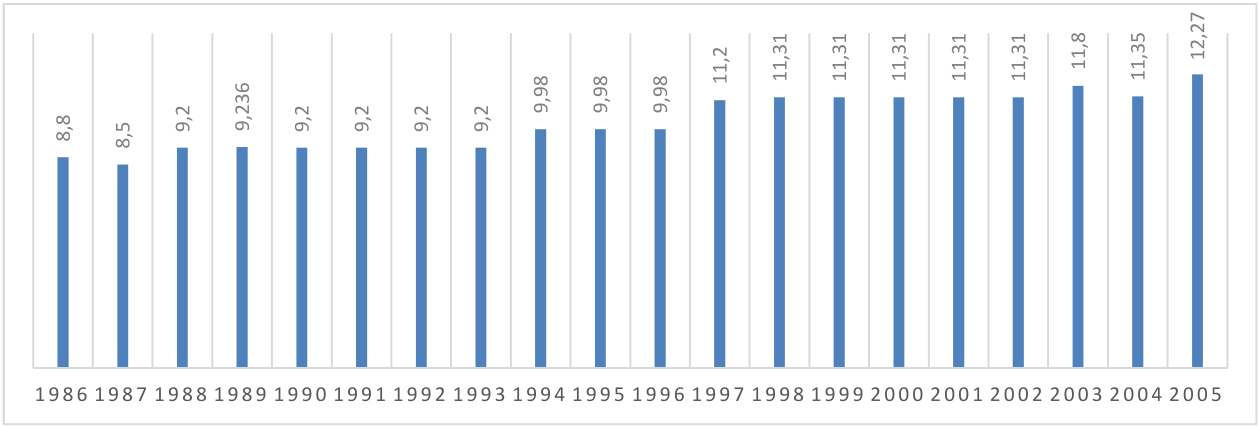

من اعداد الطالبتين:المصدر: opecdbsys.oapecorg.org اطلع عليه بتاريخ:2017/05/16.

من خلال الشكل اعلاه تتضح لنا الإمكانات التي تزخر بها الجزائر، فمن حيث البترول الخام ارتفع مقدار الاحتياطي المؤكد من النفط الخام من 9979مليون برميل سنة 1995إلى11800مليون برميل سنة 2003ثم 12200مليون برميل سنة2008وتحتل الجزائر المركز السابع عربيا من حيث احتياطات البترول بمعدل 1%من الاحتياطي العالمي للبترول حسب الشركة البريطانية للبترول.

أما من حيث الإنتاج يمكن رصد تطوره من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1):يوضح تطور الانتاج من النفط الخام خلال الفترة 1988-2015.

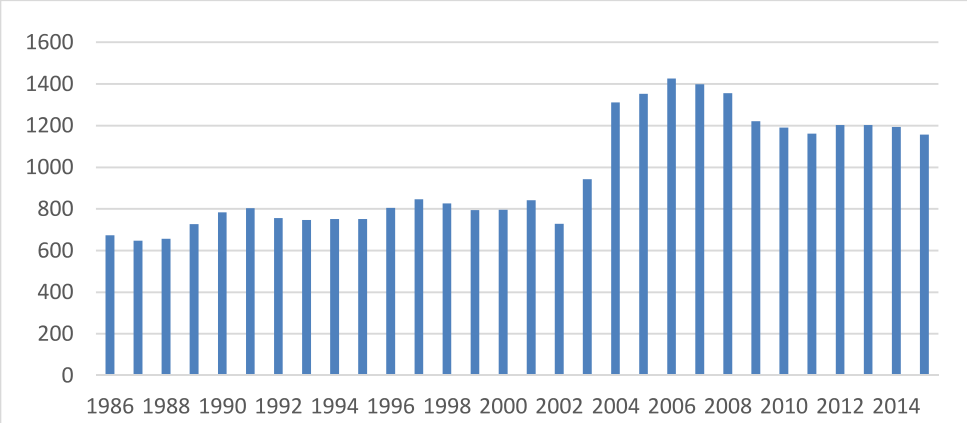

من اعداد الطالبتين: المصدر opecdbsys.oapecorg.org اطلع عليه بتاريخ:2017/05/16.

من خلال الشكل رقم: (2-2)يتضح لنا تطور الطاقة الإنتاجية للبترول الخام في الجزائر.ولعل ذلك راجع إلى الجهود المبذولة في الاستكشاف والبحث والتنقيب، ولأن صناعة البترول تتطلب مهارات فنية وتكنولوجية عالية إضافة إلى ضخامة رأس المال، فتحت السلطات الجزائرية المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات من خلال قانون المحروقات سنة 2005 والذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب من خلال المناقصات، وقد بلغ عدد هذه الشركات ما يفوق 50شركة تنشط بالشراكة مع سوناطراك، وحسب تقارير منظمة الأوبك ارتفع الإنتاج الجزائري من 776ألف مليون برميل يومي سنة 2001 ليبلغ 1,356مليون برميل يومي سنة 2008 و سعت الجزائر إلى زيادة طاقتها الإنتاجية إلى 2مليون برميل يومي سنة 2012.

الفرع الثالث:السياسة النفطية في الجزائر

1-السياسة النفطية في الجزائر

ارتبط مفهوم استعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرر والاستقلال ، وعلى مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية و إعادة تقييمها مبدأ دستوريا ، أقرته الجزائر في كل دساتيرها وتنص المادة 25من دستور 1976على أن حق الدولة في ممارسة سيادتها على مجموع ترابها الوطني والجوي والاقليم البحري ويشمل ذلك الموارد الطبيعية في باطن الارض ، وكذا الميثاق الوطني ثم دستور 1989 وكذلك الدستور الحالي 1996في المادة 17التي تنص على أن " الملكية العامة هي ملك للمجموعة الوطنية ،

وتشمل باطن الارض والمناجم والمقالع ، والموارد الطبيعية للطاقة ، والثروات المعدنية والطبيعية في مختلف مناطق الاملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات" .

أما الجانب التنظيمي ، فكانت قضية الاسعار حجر الزاوية ،والتي اصبحت من اختصاص السلطات الوطنية و لم يعد للشركات النفطية أي دخل فيها ، فأقرت مجموعة من القواعد تنظمها مراسيم تشريعية عديدة صدرت في 12أفريل1971تهدف الى تنظيم نشاط الاستغلال لقطاع المحروقات في جميع مراحله وكذا جانب النظام الضريبي.[1]

ومن بين الموضوعات التي تناولتها هاته المراسيم ما يلي:

- تحديد المستوى الادنى للاسعار المعلنة للنفط الجزائري ، حيث تؤكد على حق الجزائر في أن تحدد أسعار منتجات النفطي بشكل منفرد دون الرجوع إلى الشركات الاجنبية ، بمعنى ان السعر النفطي يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة ، ولها سلطة تصليح الاسعار.
- وبموجب هاته المراسيم كذلك ، تم تعديل قانون الاسعار الذي نصت عليه إتفاقيات الامتياز الملحقة بقانون النفط الصحراوي لعام ، 1958 ومن ثم تحديد القيمة النهائية التي تتخذ أساسا لاحتساب الضريبة الواجبة التطبيق وتقدير قيمة الضرائب المستحقة والمتأخرة عن الشركات الاجنبية، رغم تحديد الجزائر لمستوى أسعار نفطها2.77دولار للبرميل من ميناء الشحن بجاية إبتداء من أول يناير إلى مارس 1971إلى ان اضافت شرطا بمقتضاه أنه يمكن تغيير الاسعار المحددة إذا وقع تعديل جوهري لمعطيات الاقتصاد الدولي للنفط ،وبمعنى أن التسعير يخضع لقرارات تنظيمية تتفق عليها الحكومات الاعضاء في منظمة الاوبك.

المطلب الثاني:تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري وكيف استجابت السلطات لهذه التقلبات

إن التذبذب المستمر الحاصل على أسعار النفط يحتم دراسة أثره على القطاع الاقتصادي للدولة وعلى جميع مكونات هذا القطاع من ميزانية وناتج داخلي خام وغيرهما وهذا ماسنتناوله في هذا المطلب.

[1] قويدر قويشح بوجمعة ، **''مذكرة انعكاسات تقلبات اسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر''**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 2009،2008،ص،ص،41،40.

الفرع الاول: : أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري

1- أثر تذبذب أسعار النفط على الصادرات من الفترة (1999-2007)

الجدول رقم (3-2): يوضح تطور الصادرات الجزائرية 1999-2007 الوحدة : (مليون دولار)

السنوات	الصادرات الاجمالية	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	أسعار النفط
1999	15522	12084	438	17.48
2000	22031	21419	612	27.60
2001	19132	18484	648	23.12
2002	18825	18091	734	24.36
2003	24612	23939	673	28.10
2004	32083	31302	781	36.05
2005	46001	45094	907	50.64
2006	54613	53429	1184	61.08
2007	59518	58206	1312	69.08

المصدر : مقيلد عيسى " قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية " مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد التنمية جامعة باتنة ،2008 ،ص 53.

من خلال الجدول رقم (3-2): نلاحظ نفس الملاحظة بشان هيكل الصادرات الجزائرية والمتمثلة في:

أن الصادرات من المحروقات تمثل الحصة الاكبر الا ان الصادرات الغير نفطية عرفت تطورا ملحوظا خلال نفس الفترة حيث انتقلت من 612 مليون دولار سنة 2000الى 1312مليون دولار سنة 2007وهذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في برنامج الانعاش وبرامج دعم النمو الاقتصادي.

إلا أن حجم هذه القيم تبقى بعيدة عن آمال السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي رسمته مع منتصف التسعينيات ، والمتمثل في الوصول الى تصدير 2مليار دولار أمريكي من المنتجات غير النفطية في آفاق 2000أما فيما يتعلق بالصادرات الاجمالية فان قيمتها عرفت تزايد طول الفترة المدروسة ، مترافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية والمتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في اسعار النفط خلال هذه الفترة ، حيث عرفت أرقام قياسية ، لقد انتقلت حصيلة الصادرات الاجمالية والتي تمثل الصادرات النفطية فيها اكثر من 96 %من 22031مليون دولار سنة 2000إلى 59518مليون دولار سنة 2007 وهذا التطور في حصيلة الصادرات مرتبط بالتزايد المستمر بأسعار المحروقات والتي إنتقلت من 27.60دولار برميل سنة 2000 على 69.08دولار برميل سنة2007 .

من خلال ما سبق يتبين لنا أن حجم الصادرات الجزائرية متعلق بشكل كلي بأسعار النفط المحروقات ، حيث أن التغيرات في هذه الاخيرة ينعكس بشكل كلي على التغيرات التي تصيب حصيلة الصادرات الكلية.

2- أثر سعر النفط على الواردات خلال 1999-2015

الجدول رقم (4-1) :يوضح تطورات الواردات الجزائرية خلال 1999- 2015

السنوات	الواردات الاجمالية	أسعار البترول $
1999	11270	17.44
2000	8644	27.60
2001	9899	23.12
2002	12013	24.36
2003	13333	28.10
2004	17952	36.05
2005	19850	50.59
2006	20680	61
2007	33528.45	69.04
2008	48023.08	94.1
2009	45263.2	60.86
2010	50383	77.38
2011	56480	107.4

2012	56542	109.45
2013	60048	105.87
2014	68301.39	96.29
2015	59081.17	49.49

المصدر :**oapecdbsys.oapecorg.org** اطلع عليه بتاريخ **2017/05/16** .

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن حصيلة الصادرات عرفت خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمرا ، منتقلة من 9173 مليون دولار سنة 2000إلى ما يقدر بـ27439مليون دولار سنة 2007و هذا الارتفاع والتطور في حجم الواردات مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار النفط والتي انتقلت أسعارها من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000إلى 69.08دولار للبرميل سنة 2007 وان هذا الارتفاع يعود كذلك ألى السياسة التنموية التي إعتمدتها الجزائر خلال هذه الفترة و المتمثلة في برامج الانعاش ودعم النمو والتي إعتمد فيها على زيادة حجم الواردات . ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن حصيلة الواردات ارتفعت خلال الفترة مع إرتفاع أسعار النفط والتي عرفت أرقاما قياسية خلال هذه الفترة.

الفرع الثاني: أثر تقلبات اسعار النفط على الناتج الداخلي الاجمالي

الجدول رقم (5-1):يوضح تطورات اسعار النفط وتأثيرها على الناتج الداخلي الاجمالي خلال الفترة1999 – 2015

السنوات	تطور الناتج الداخلي الاجمالي (مليار دج)	سعر النفط دولار للبرميل
1999	3248.20	17.48
2000	4123.50	27.60
2001	4227.10	23.12
2002	4522.80	24.36
2003	5252.30	28.10
2004	6149.10	36.05
2005	7562	50.64
2006	8514.80	61.08
2007	9352.90	69.08

94.50	11043.70	2008
61.10	9968.025	2009
72.29	1199156	2010
112.92	14588.53	2011
111.51	16208.60	2012
109.38	16643.84	2013
84.075	17205.11	2014
54.98	181712	2015

المصدر:www.ons.dz بتاريخ 2017/05/16 وwww.oapecdbsys.oapec.orgبتاريخ 2017/05/16.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تمثله أسعار النفط على نمو الناتج الداخلي الاجمالي ، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطورات أسعار النفط ، و الواضح في الجدول هو أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام و النمو الناتج الداخلي الاجمالي بشكل خاص يرجع ألى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات اسعار النفط في الاسواق النفطية ، ولما كانت حصة الجزائر من الصادرات النفطية محددة من طرف منظمة الاوبك فإن أثر الاسعار سيظهر بقوة على حصيلة الصادرات ما دامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن إنخفاض الاسعار ، ومنه على حصيلة قطاع المحروقات وبالتالي على القيمة النهائية للناتج الاجمالي ،وللاشارة فقد بلغ متوسط إسهام الصادرات في الناتج الداخلي30.18%خلال الفترة 1999 – 2007مما يعني ان حوالي 30.18%من الناتج الداخلي الاجمالي مصدره الانفاق الاجنبي على السلع والخدمات المحلية ، وعليه فإن اضطربات الطلب الاجنبي على المنتجات المحلية التي تتكون اساسا من المحروقات تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني ، فينتعش بزيادته وينكمش بتراجعه، وتراوحت نسبة مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الاجمالي ما بين 12.39%و46.89 % وعرفت هذه النسبة معدلات مرتفعة خلال الفترة المدروسة وذلك بسبب إرتفاع حصيلة الصادرات نتيجة أرتفاع أسعار النفط ، والتي بلغت في متوسطها41.08 % . كما يتبين ايضا خلال الفترة الموالية 2008-2009 الانخفاض الحاد لاسعار النفط بقيمة 33.4 دولار للبرميل نتيجة للطفرة النفطية في 2008 والتي نجمت مع تغير انماط الطلب العالمي ومصادره وكذا بسبب ارتباط السوق النفطية بالسوق المالية،والذي انعكس سلبا على نمو الناتج الداخلي الاجمالي ليشهد هو الثاني انخفاضا كبيرا بقيمة 1070.3 مليار دج اما بالنسبة

لفترة 2009-2011 فلقد شهدت كل من اسعار النفط وقيم الناتج الداخلي الاجمالي اتجاها تصاعديا ليتغير المسار بالمعاكس في الفترة الموالية 2011-2015حيث اخذت اسعار النفط بالتنازل المستمر محدثة طفرة نفطية اخرى اواخر 2014 ويرجع الخبراء ذلك الى العديد من العوامل من بينها:[1]

- انتاج الغاز الصخري وماتشهده الو.م.ا بطفرة النفط الصخري استعاضت النفط به.
- التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط.
- الزيادة المتوقعة في الصادرات الايرانية وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وكذا تراجع الطلب العالمي وخاصة من الاسواق الصاعدة كالصين.

الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة

1-أثر تقلبات أسعار النفط على إيرادات العامة للدولة

تشكل الجباية البترولية المورد الاساسي للميزانية العامة للدولة ، وتتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط وسعر الدولار الامريكي ، ومع أنخفاض أسعار النفط سنة 1986 اضطرت الحكومة الجزائرية الى مراجعة الميزانية الابتدائية التي وضعت على أساس 24 دولار للبرميل ووضع قانون المالية التكميلي على اساس 14.5دولار للبرميل والجدول التالي يبين مساهمة الجباية النفطية في الايرادات الكلية.

الجدول رقم (6-1): يوضح نسبة الجباية النفطية من الايرادات الكلية في الفترة 1999-2015.

السنوات	الايرادات العامة	الجباية البترولية	الجباية العادية	سعر النفط (دولار أمريكي للبرميل)
1999	950.50	560.12	314.77	17.44
2000	1124.93	720	349.50	27.60
2001	1389.74	840.60	398.24	23.12
2002	1576.74	916.40	482.90	24.36

[1] عبد الحميد مرغيت،مقالة بعنوان **" تداعيات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"** ،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة محمد الصديق بن يحي،الجزائر، ص،ص،1 -2.

28.10	524.93	836.06	1525.55	2003
36.05	580.41	862.20	1606.40	2004
50.59	640.47	899	1713.99	2005
61	720.88	916	1841.93	2006
69.04	775.15	1890.61	1949.10	2007
94.1	965.3	1715.4	2902.4	2008
60.86	1146.6	1927	3275.3	2009
77.38	1297.7	1501	3074.6	2010
107.46	1527.1	15229.4	3489.8	2011
109.45	1595.7	1561.6	3455.6	2012
105.87	1914.1	1615.9	3820	2013
96.29	2352.45	1577.73	4218.18	2014
49.49	2817.68	1682.55	4747.43	2015

المصدر : بتاريخ: www.bank-of-algeria.dz.2017/05/04، بتاريخ www.mf.gov.dz. 2017/05/04

بعد الأزمة النفطية خلال التسعينات ومن خلال الجدول يتبين انتعاش أسعار النفط، إذ وصل متوسط السعر السنوي لعام 1999م إلى 17.48دولار للبرميل ، وبذلك إرتفعت نسبة الاسعار الجباية النفطية في الايرادات النفطية إلى 59%وما ان إرتفاعت أسعارالنفط سنة 2000إلى أكثرمن 27دولار للبرميل، أرتفعت الجباية النفطية 1173مليار دينار جزائري مسجلة نسبة زيادة قدرها 109 %عن سنة 1999لتصل نسبتها إلى 74 %من مجموع الايرادات ، إلا أنه تم تسجيل أنخفاض طفيف في قيمة ونسبة مساهمة الجباية النفطية خلال السنتين 2001 و 2002 بسبب انخفاض أسعار النفط.

ومنذ سنة 2004أخذت حصيلة الجباية النفطية منحنى تصاعدي بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية ، وقيام الدولة بفرض الضريبة على الارباح الاستثنائية على شركات النفط في حالة إرتفاع أسعار النفط عن 30دولار، وعرفت أكبر نسبة لها في سنة 2006بنسبة مساهمة قدرت بأكثر من78% وكل هذا يبين الدور الهام الذي تلعبه أسعار النفط في تحديد توازن الميزانية.

2-أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة

إن تحديد حجم النفقات العامة مسالة هامة ذلك انها ظاهرة عامة تشمل جميع الدول وهي ظاهرة إزدياد النفقات العامة ، ومن بين العوامل المحددة لحجم الانفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية ، وتعتبر الجباية النفطية من أهم الايرادات التي تعتمد عليها الجزائر في تغطية نفقاتها ، ويمكن قياسها من خلال معامل التبعية النفطية والمعرف بأنه النسبة بين النفقات غير المغطاة بالمرارد العادية الضرائب العادية و الايرادات الغير الضريبية والمغطاة بالجباية النفطية إلى مجموع النفقات ، والجدول الموالي يبين تطور النفقات العامة ودور الجباية النفطية في تغطيتها.

الجدول رقم (7-1):يوضح تطور النفقات العامة ودور الجباية النفطية في تغطيتها الوحدة : مليار دج

السنوات	الضرائب البترولية	النفقات العامة	معامل التبعية البترولية%
1999	560.12	961.68	58.24
2000	1173.24	1178.12	65.63
2001	956.39	1321.03	58.43
2002	1007.90	1550.65	61.62
2003	1350.00	1690.20	63.06
2004	1570.70	1891.80	65.51
2005	2352.70	2052.00	64.71
2006	2799.00	2428.50	67.76

المصدر : مذكرة غربال محمد انور ، رزقه سيدي عمر، تأثير اسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة دراسة حالة الجزائر والكويت،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر2011/2010، ص48.

من خلال الجدول أنه منذ سنة 2000 عرفت النفقات نموا طرديا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامجي الانعاش الاقتصادي ودعم النمو وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط ، ونلاحظ أن قيمة النفقات عرفت زيادة بنسبة 106%ما بين سنة2000إلى 2006وارتفع معامل التبعية النفطية إلى مستوياته 67% في سنة 2006.

وبذلك نستنتج أن عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له الدور الاساسي في تحديد حجم الانفاق العام في الجزائر ، الامر الذي يتأتى من حصيلة الجباية النفطية وبالتالي يتضح لنا جليا أن أسعار النفط تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الانفاق العام من خلال توفير الموارد اللازمة لتلك النفقات.

الفرع الرابع: كيف استجابت السلطات الجزائرية لصدمة انهيار أسعار النفط ومدى فعاليته

1-استجابة السلطات الجزائرية لصدمة انهيار اسعار النفط

لمواجهة هذه الصدمة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي شملت مايلي:

- كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبطالإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو.
- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري. فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض ب 25% مقابل الدولار الأمريكي و ب 6.7% مقابل اليورو خلال عام 2015.والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية.
- اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق، وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات ،حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016مقارنة بعام 2015بنسبة ،8.8%كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة ، 3.3% وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي(تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت ،و خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن60 سنة.

- وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت،و فرض حقوق جمركيةبـ 15%على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة[1].

2- مدى فاعلية هذه الإجراءات ؟ومالمطلوب مستقبلا؟

ان هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمجابهة الانتكاسة التي عرفتها أسعار النفط هي إجراءات ناجحة فقط في الأجل القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات) سوف تنفد في غضون بضع سنوات إذا استمر انخفاض أسعار النفط.كما أن باقي الإجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع أسعار الطاقة ...هي إجراءات لاتحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وأكثر من ذلك تحيط بالاقتصاد الجزائري الكثير من أجواء عدم اليقين التي قد تزيد الأمور تعقيدا ،ولاسيما أن الطلب على الطاقة الأحفورية (النفط والغاز) يواجه تحديات كبيرة مستقبلا أبرزها:

2) ظهور مصادر بديلة للطاقة، وخاصة الغاز الصخري الذي وجدت بعض احتياطاته الكبيرة في الصين، والولايات المتحدة، وكندا وأستراليا وغيرها، ما يمثل تحديا خطيرا للمنتجين في تجارة النفط والغاز الطبيعي العالمية، فالإمكانات التجارية للغاز الصخري يمكن أن تكون كبيرة في المستقبل.
3) ارتفاع معدلات الاستهلاك الداخلي في الجزائر من الطاقة ما يهدد بتراجع الفائض المتاح للتصدير
4) من النفط والغاز.
5) تزايد الاعتماد على تنمية مصادر طاقة متجددة منافسة بتكلفة منخفضة، وخاصة الطاقة الشمسية، وبذل جهود كبيرة لتطويرها.
6) رفع كفاءة المعدات في استهلاك الطاقة وتخفيض كميتها بسبب التطور التكنولوجي .
7) تغير أنماط الاستهلاك في المجتمعات المتقدمة، باتجاهها نحو استهلاك أقل للطاقة، متمثلة في تنامي التوجه نحو النقل الجماعي، وترشيد استهلك الطاقة في البيوت والأنشطة الاقتصادية المتنوعة.

[1]- عبد الحميد مرغيت،مرجع سابق ص،ص،2،1.

8) زيادة الضغوط الدولية لفرض قيود على الانبعاثات من الطاقة الأحفورية بغرض حماية أفضل للبيئة وقد تجلى ذلك مؤخرا نهاية 2015في التوصل إلى اتفاقية باريس حول المناخ ، والتي قضت بفرض قيود على انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون. كل هذه العوامل ستنعكس سلبا على الطلب على الطاقة الأحفورية ، وتؤدي إلى حصول اختلال في أمن الطلب على الطاقة، وتبعا لذلك تكون إيرادات الدولة في تناقص ، ما يهدد بحدوث أزمة اقتصادية عميقة ومستدامة في الجزائر ، إذا استمرت في اعتمادها المطلق على تصدير النفط والغاز.

9) كما ستكون له انعكاسات وخيمة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي نظرا لكون اكتساب الشرعية السياسية مرتبط بالسخاء المالي والاقتصادي للنظام الحاكم. وبناء ماسبق ينبغي على السلطات أن تكون أكثرا استعداد ا للتعامل مع التحديات الناشئة عن هذه المستجدات وأن تعمل على إعادة صياغة نموذج النمو الاقتصادي ،بما يساعد في وضع ماليتها العامة على مسار أكثر ثباتا أو بعبارة أخرى ضمان استدامتها المالية في المدى المتوسط وضمان العدالة بين الأجيال وفي هذا السياق لابد من الخروج من نظم الريع التقليدي والتوجه نحو التنويع الاقتصادي وزيادة الإنتاجية.

10) فزيادة معدلات الإنتاجية التي هي مفتاح القضاء على كل المشاكل الاقتصادية على حد تعبير الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد" ادوارد براسكوت" الذي يقول ..."**الأمر المهم اليوم هو على أي نحو يسير إنتاج الفرد و كيف لنا أن ندفع بالإنتاجية ...هي الحل لكل المشاكل**

هي التي تساعد في رفع الدخل، وهي التي تخلق الفرق بين الدول ومستوى معيشة الأفراد فيها"

وفي سبيل إنجاح هذا التحول المنشود تتوافر الجزائر على عدة مقومات لتحقيق التنوع الاقتصادي أهمها:

الأراضي الصالحة للزراعة والموارد الأولية من غير النفط والغاز، و المياه و عدد السكان... وهذا يزيد خيارات التنويع .فثمة قطاعات تستطيع الجزائر فيها المنافسة، مثل تلك التي تعتمد على يد عاملة كثيفة أو مياه وفيرة،... و لتحقيق هذا الهدف لابد من توافر إدارة حكومية سليمة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة،بما يسمح بترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وجودة المؤسسات ،و التي تعد شروطا أساسية للنمو القابل للاستمرار،إضافة إلى العمل زيادة مهارات العاملين الذين يحتاجهم سوق العمل عن طريق تحسين جودة التعليم، فالتنمية البشرية هي أساس التنمية الاقتصادية.

خلاصة:

من خلال النقاط التي تناولناها في هذا الفصل من عموميات حول النفط ، مراحل تطور أسعاره وطرق تسعيره الى ماهية الأسواق النفطية ،اتضح لنا ان النفط وسيلة مهمة لبلوغ الرخاء الاقتصادي وأداة لمساعدة الدول على الخروج من الفقر والحرمان.

ولعل أهم الخصائص التي يتميز بها: انه مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليه طبيعة دولية وأهمية خاصة.

ولأهميته البالغة فقد شهدت اسعاره تطورات عديدة الى غاية اليوم بين انخفاض وارتفاع إلا أن منظمة الاوبك كانت دائما ولازالت تسعى لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح الأسعار وجعلها عادلة لكل الأطراف.

كما تم تسليط الضوء على الجزائر للتعرف على اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي فيها.

وسنتطرق في الفصل الموالي الى الدراسة التطبيقية للتعرف على نوع العلاقة بين النمو الاقتصادي واسعار النفط.

الفصل الثاني

أسعار النفط و أثرها على النمو الإقتصادي

للجزائر دراسة قياسية للفترة

(2015-1980)

تمهيد

بعد ان تم التعرف على مختلف الجوانب النظرية لاسعار النفط والنمو الاقتصادي ،سنتطرق في هذا الفصل الى الجانب التطبيقي في دراسة تحليلية وقياسية لاسعار النفط والتعرف على اثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باعتبارها من بين الدول النفطية والتي يعتبر فيها اقطاع المحروقات من اهم الركائز التي يعتمد عليها اقتصادها كما سنتعرف على اثر الجباية النفطية على النمو الاقتصادي فيها لما لها من اهمية لمداخيلها وذلك باستعمال نموذج الانحدار المتعدد لتقدير النموذج وذلك باخضاعه لمجموعة من الاختبارات الاحصائية عن طريق البرنامج الاحصائي افيوز 9.

من خلال مبحثين هما:

- ✓ المبحث الاول:الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة
- ✓ المبحث الثاني: النتائج ومناقشات الدراسة

المبحث الاول:الطريقة والأدوات المستعملة ونتائج الدراسة

نتناول في هذا المبحث الطريقة المستخدمة في جمع البينات الدراسة ومن ثم اختبار مجتمع العينة مصادر جمع المعلومات وأدوات الدراسة، والأساليب إحصائية المستخدمة في ذلك.

المطلب الاول: الطريق المستعملة في الدراسة

- **مجتمع وعينة الدراسة**

لدراسة العلاقة القائمة بين أسعار والنمو الاقتصادي قمنا بدراسة بعض المؤشرات والمتمثل في (أسعار النفط والناتج الحقيقي الخام والجباية البترولية) وهي على التوالي:

1) **أسعار النفط**

يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الإقتصاد الجزائري بحيث تعتبر الجزائر من الدول السباقة نسبيا في مجال النفط على صعيد دول منظمة الأوبك.

حيث مرت أسعار النفط بمجموعة من التطورات وقد سجلت سنة 1980ما يقارب 35دولار حيث تبدأ في التدني تدرجيا لتحقق 29.04سنة 1983نتيجة الأزمة 1982ثم تعود للارتفاع نسبيا حتى سنة 1985 ثم تعود للانخفاض لتحقق ادناها سنة 1986 ما يقارب 13.53وهذا بسب ازمة تلك الفترة تم تعود لصعود حيث سجلت سنة 2002-2003 ، 24.36و28.1 دولار على التوالي بسبب زيادة الاستثمار في قطاع المحروقات وتبدأ في الزيادة تدرجيا بتحقق ما يقارب 109.4 دولار سنة 2012تم نعود لنزول لتحقق 96.29دولار سنة2014.

انظر: الملحق رقم(1-2):يوضح تطورات أسعار النفط الخام في الجزائر (1980-2015)

2) **الناتج الوطني الحقيقي الخام:**

تسعى كل دول العام الى تحقيق معدلات مرتفعة في الناتج الحقيقي الخام فهو يعكس بنيتها الاقتصادية لكل دولة.

ففي الفترة (1988-1986) وصلت معدلات ناتج الوطني الى اقل دروة لها ويعد سبب ذلك الى انهيار أسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة 1980حيث وصل الى اقل 14 دولار للبرميل ولذلك عرف الاقتصاد عجز ماليا في ميزان المدفوعات ليستمر بتدهور في الفترة(1994-1999) وهذا نظرا لحالة عاشتها الجزائر في أوائل التسعينات مع نقص أسعار النفط، والتمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي اما في (2200-2003) فهناك زيادة في الناتج الإجمالي ما يقارب 56760288973-67863829880 على التولي ليستمر في الارتفاع حتى السنوات الأخيرة ليسجل 1577.73دولار سنة 2014.

انظر: **الملحق رقم (2-2): يوضح الناتج الوطني الحقيقي الخام بدولار الأمريكي (2015-1980)**

3) **الجباية البترولية**

❖ **تعريف الجباية البترولية** :يمكن تعريف الجباية البترولية على النحو التالي:

ان الضرائب البترولية تدفع على اساس انها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الارض التى هي ملك للدولة .

ان الضرائب البترولية يمكن تكييفها على اساس انه مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الارض مملوكة للدولة.

تتركز الجباية البترولية على نوعين من الضرائب يحسب مراحل المشروع النفطي:

- الضرائب المفروضة فيس مرحلة البحث (الاستكشاف): في هذه المرحلة لا وجود لأثر الانتاج او الربح، لكن هناك العديد من الدول تقوم بفرض الضرائب على الشركات، من اجل السماح لها من الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها، ونميز في هذه في هذه المرحلة بين ضريبتين:
- ضريبة حق الدخول:يمنح الترخيص بالبحث بعد مناقصة المستفيد الذي يعطى اكبر ضريبة حق الدخول وتقدر هذه الضريبة بملايين الدولارات واول من عمل على فرضها الولايات المتحدة الامريكية،في سنة 1971 تحصلت بريطانيا على 15 رقعة بحث في بحر الشمال كحق للدخول.

- ضريبة حق الايجار : هذه الضريبة يدفعها صاحب الترخيص، بحسب المساحة التى استفاد منها وقد ظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الامريكية عندما استغلت شركات البترول الاراضي الخاصة، واخذت به بعد ذلك الدول الاخرى.

فقد بلغت الجباية في الفترة الثمانينيات والتسعينيات أدنى مستوياتها وهذا بسبب العوامل السياسية والاقتصادية في البلد التي كانت تعاني من تدهور حيث سجلت 222176دولار كأعلى مستوى لها في تلك الفترة سنة 1994 ومع حلول سنة 2000 بدأت الدولة في تغير مخططها السياسي وبدأت في استقطاب شركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال النفط حيث سجلت 11732904 من نفس السنة ثم تتناقص بسبب قانون الخوصصة وتولي سنطراك شراكة مع الشريك الأجنبي المستثمر في القطاع حيث سجلت في 4192-4399 سنتي2013-2014على التوالي.

انظر:الملحق رقم(3-2):يوضح الجباية البترولية بدولار(2015-1980)

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

الفرع الاول: الطرق المستخدمة في جمع البيانات

من اجل الوصول لجمع البيانات استعانا الى بعض التقارير والمتمثلة في تقرير الأوبك وهذا بنسب الى أسعار النفط الخام، وبالإضافة الى مواقع الأنترانات متمثل في البنك الدولي وهدا بنسبة الى لناتج الحقيقي الخام وديوان الوطني للإحصاء وذلك للجباية البترولية.

الفرع الثاني: أدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة

للخوض في الجانب التطبيقي للإجابة على ملتمسات الموضوع اعتمدنا على مجموعة من الأدوات وذلك استنادا الى المنهج التحليلي من اجل دراسة العلاقة وتقدير النموذج الأمثل اما الأدوات فهيExcel2010 لإدراج عينة الدراسة ،البرنامج الاحصائيeviews9 لدراسة العلاقة وتقدير النموذج الأمثل اما الأدوات فبطريقة الانحدار المتعدد .

المطلب الثالث : المنهج المستخدم و نوع الدراسة

الفرع الاول: المنهج المستخدم

المنهج هو الطريقة المؤدية إلى الوصول إلى نتيجة ما في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العمل وتحديد عملياته حتى يصل إلى نتيجة علمية.

وبمعنى أخر يشير مفهوم المنهج إلى الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة موضوع البحث ويرتبط بالمنهج الملائم للبحث ارتباطا وثيقا بكل من موضوع البحث وأهدافه ولما كان الموضوع يستعصى على المنهج الواحد لجأنا إلى الاستفادة من التكامل المنهجي باستخدام أكثر من منهج وفقا لمبدأ المرونة والكفاءة المنهجية، فقد استعنا بالمنهج التاريخي كمنهج تحدده الدراسة وهذا المنهج يهدف إلى سرد الحقائق والبيانات من الظاهرة أو موقف معين ثم قمنا بتحليل هذه الحقائق للوصول إلى تصميمات بشأن الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة أي اعتمدنا على المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي، أي وصف الظاهرة ثم تحليلها وهذا ما رأيناه مناسبا لعلاج موضوع بحثنا.

الفرع الثاني: نوع الدراسة

لا تقتصر طرائق الدراسة على منهج واحد فقط، بل يمكن توظيف العديد من المناهج وفقا لمبدأ المرونة والكفاءة المنهجية بل تحتاج كل طريقة إلى أداة بواسطة تجمع البيانات، فإذا كانت طبيعة الدراسة هي التي تحدد المنهج وهو بدوره الذي يحدد طريقة البحث، وعليه نعتمد في دراسة الحالة على طريقة الاستقراء، حيث تستهدف الدراسة بعض المؤشرات في الاقتصاد الجزائر وهو مجتمع الدراسة، وهذه الدراسة تحاول إيجاد وربط بين الآثار الناجمة عن تغيرات أسعار البترول وبعض المؤشرات في معدلات النمو الاقتصادي.

وتعتبر دراسة الحالة من وجهة نظرنا طريقة تمكن من خلالها جمع البيانات ودراستها والخروج بنتائج تعطينا إجابات لأهم التساؤلات المتفرعة من الإشكالية الرئيسية، والمتمثلة في التعرف على أثار تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي الجزائري، وعليه فسنعتمد في الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي.

المبحث الثاني: النتائج ومناقشات الدراسة

نتناول في هذا المبحث اهم النتائج المتحصل عليها من مخرجات eviews9 ومناقشتها وفقا لطريقة الانحدار المتعدد.

المطلب الاول:عرض نتائج الدراسة:

سنتطرق اولا الى الدراسة الوصفية ثم الى تقدير النموذج.

الفرع الاول: الدراسة الوصفية

الشكل رقم(1-2): يوضح تمثيل متغيرات الدراسة

✓ **الجباية (F)**

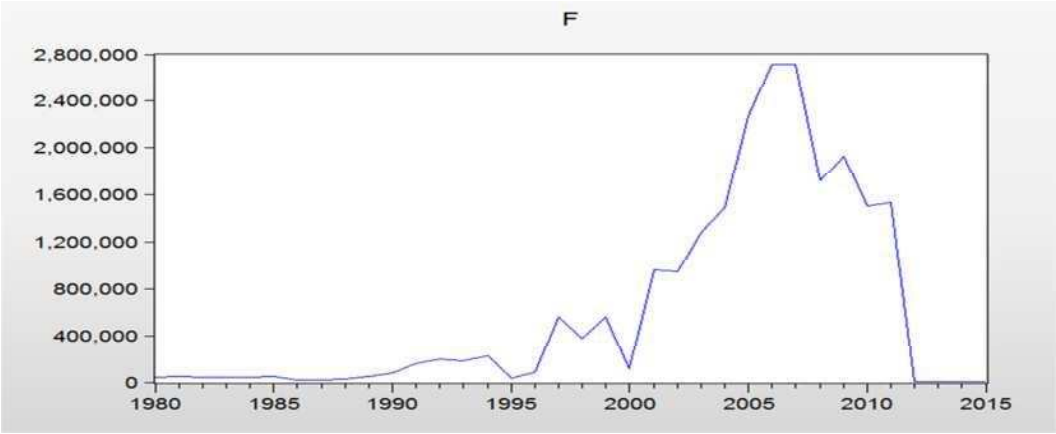

اعداد الطالبتين :مخرجات **Eveiws9**

✓ **أسعار النفط (P)**

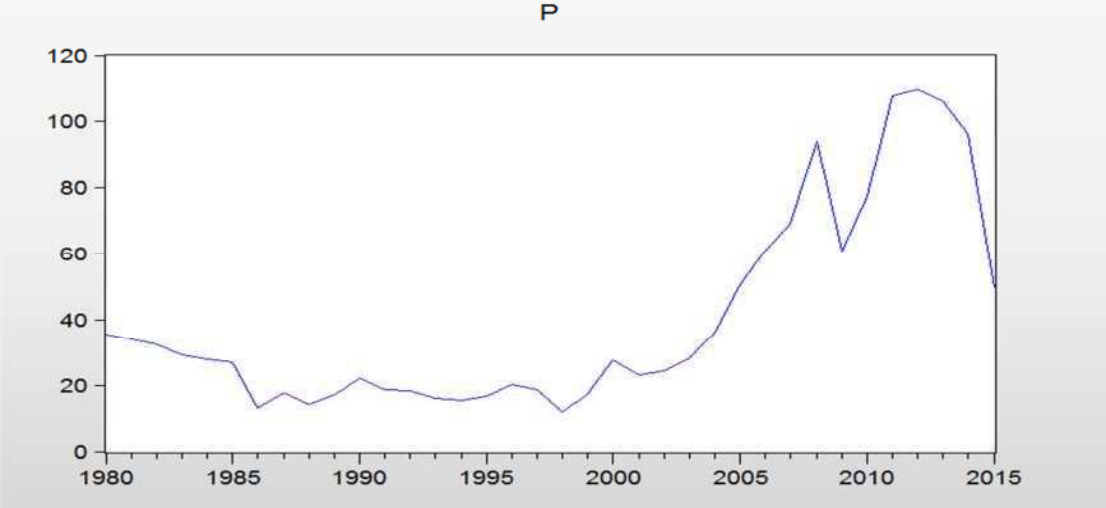

من اعداد الطالبتين :مخرجات **Eveiws9**

✓ **الناتج الوطني الحقيقي الخام(PIB)**

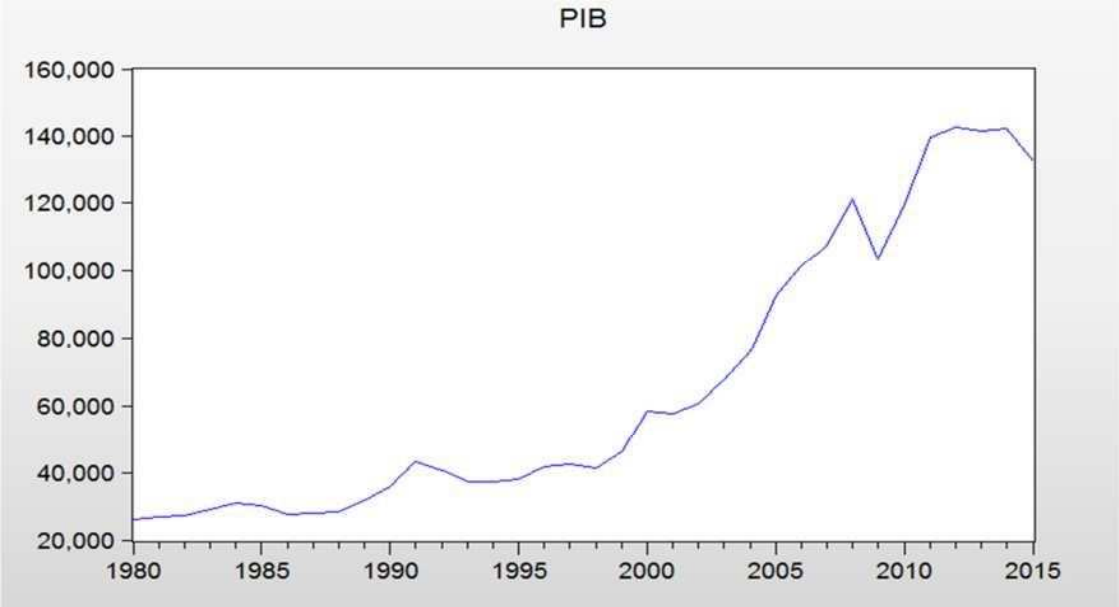

من اعداد الطالبتين :مخرجات **Eveiws9**

نلاحظ من خلال المنحنيات وجود تذبذبات عبر السنوات والمتمثلة في نتوءات ومقعرات، تختلف في ما بينها باختلاف العوامل المتحكم بها.

الشكل رقم(2-2): الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	F	P	PIB
Mean	610843.1	40.17917	65538.27
Median	139414.5	27.81000	42945.75
Maximum	2714000.	109.4500	142408.2
Minimum	1423.000	12.28000	26397.30
Std. Dev.	833348.5	30.20507	41043.63
Skewness	1.280427	1.211555	0.806497
Kurtosis	3.371620	3.107677	2.089490
Jarque-Bera	10.04411	8.824581	5.146164
Probability	0.006591	0.012127	0.076300
Sum	21990353	1446.450	2359378.
Sum Sq. Dev.	2.43E+13	31932.11	5.90E+10
Observations	36	36	36

من اعداد الطالبتين :مخرجات **Eveiws9**

نلاحظ من خلال الشكل رقم (**2-2**)،أن متوسط السلسلة الزمنية للجباية بلغ 610843.1 دولار وهو موجب أي أن سلسلة الجباية ذات نمو موجب خلال فترة الدراسة على العموم، حيث كان أكبر ارتفاع للسلسلة و المقابل لأعلى قيمة مقدرة بـ 2714000 دولار المقابل لسنة 2000 في المنحنى الأول من الشكل بسبب زيادة الدولة الاستثمار في مجال المحروقات أما أكبر انخفاض عرفته السلسلة فيتمثل في أدنى قيمة لها والمقدرة بـ 1423.000 دولار المقابل لسنة 1987وهدا بسبب ازمة 1986كما يقسم هذه السلسة مستوى وسيطي قدر بـ 139414.5 دولار، أما درجة تشتت القيم حول وسطها فممثلة بالانحراف المعياري الذي قيمته 833348.5 .

كما نلاحظ أيضا من خلال الشكل اعلاه ، أن متوسط السلسلة الزمنية لسعر النفط بلغ 40.17917 دولار ؛ أي أن سلسلة سعر النفط هي أيضا ذات نمو موجب خلال فترة الدراسة، حيث كان أكبر ارتفاع مقابل لأعلى قيمة و المقدرة بـ 109.4500 دولار المقابل لسنة 2011 في المنحنى الثاني بسبب ارتفاع أسعار البترول أما أكبر انخفاض عرفته السلسلة فيتمثل في أدنى قيمة لها و المقدرة بـ 12.28000 المقابل لسنة 1983بسبب الازمة الفارطة وكما يقسم هذه السلسة مستوى وسيطي قدر بـ 27.81000 دولار أما درجة تشتت القيم حول وسطها فممثلة بالانحراف المعياري الذي قيمته 30.20507دولار.

أما بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، فكان متوسط السلسلة بلغ65538.27 دولار وهو موجب؛ أي أن سلسلة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي هي ذات نمو موجب خلال فترة الدراسة، حيث كان أكبر ارتفاع مقابل لأعلى قيمة و المقدرة بـ 142408.2دولار المقابل لسنة 2013في المنحنى الثالث زيادة المداخيل البترولية أما أكبر انخفاض عرفته السلسلة فيتمثل في أدنى قيمة لها و المقدرة بـ 26397.30 دولار المقابل لسنة 1995 بسبب الوضع السياسي وتراجع المداخيل البترولية ،كما يقسم هذه ا لسلسة مستوى وسيطي قدر بـ 42945.75 دولار، أما درجة تشتت القيم حول وسطها فممثلة بالانحراف المعياري الذي قيمته41043.63 دولار.

1- دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة وتقدير النموذج

الشكل رقم (3-2): اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسةذ

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 05/04/17 Time: 11:40
Sample: 1980 2015
Included observations: 36

Covariance t-Statistic Probability	F	P	PIB
F	6.75E+11 ----- -----		
P	9281165. 2.389962 0.0225	887.0032 ----- -----	
PIB	1.59E+10 3.173318 0.0032	1103326. 13.26010 0.0000	1.64E+09 ----- -----

من اعداد الطالبتين :مخرجات **Eveiws9**

من خلال الشكل رقم(**3-2**)،نلاحظ أن هناك ارتباط بين الجباية والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وارتباط بين سعر النفط والناتج المحلي الاجمالي غير أنه ليس هناك ارتباطا بين الجباية وسعر النفط وهذا يعني أن هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين الجباية والناتج المحلي الاجمالي لأن إحصائية ستيودنت التي تساوي 3.17 أكبر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96قيمة الاحتمال التي تساوي 0.0032أصغر تماما من 0.05كما أن هناك ارتباطا ذا دلالة إحصائية بين سعر النفط والناتج المحلي الاجمالي حيث أن إحصائية ستيودنت التي تساوي 13.26010أكبر تماما هي الأخرى من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96قيمة الاحتمال التي تساوي 0.000أصغر تماما من 0.05إلا أن الارتباط بين الجباية وسعر النفط ليس ذا دلالة إحصائية باعتبار أن إحصائية ستيودنت التي تساوي 2.3899 أكبر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96قيمة الاحتمال التي تساوي 0.0225اصغر تماما من 0.05أي ان الزيادة في زيادة في الأسعار مرهونة بزيادة الجباية.

الفرع الثاني: صياغة النموذج:

1- النموذج الأول: $PIB_i = c_0 + c_1 F_i + c_2 p_i + \varepsilon_i$

الشكل رقم (4-2): يوضح تقدير النموذج الاول

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/04/17 Time: 12:43
Sample: 1980 2015
Included observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14126.84	4507.952	3.133759	0.0036
F	0.007527	0.003492	2.155417	0.0385
P	1165.123	96.34606	12.09310	0.0000

R-squared	0.857961	Mean dependent var	65538.27
Adjusted R-squared	0.849352	S.D. dependent var	41043.63
S.E. of regression	15930.41	Akaike info criterion	22.26950
Sum squared resid	8.37E+09	Schwarz criterion	22.40146
Log likelihood	-397.8510	Hannan-Quinn criter.	22.31556
F-statistic	99.66520	Durbin-Watson stat	0.428223
Prob(F-statistic)	0.000000		

من اعداد الطالبتين :مخرجات Eveiws9

من خلال الشكل رقم (4-2): ، نلاحظ أن المعلم الثابت ومعامل سعر البترول ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05حيث أن إحصائيتي ستيودنت بالقيمة المطلقة واللتين تساويان 3.133 و12.09أكبر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96 حيث نرفض الفرضية H0إو أن معامل الجباية ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05باعتبار أن إحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة التي تساوي 2.1554 اكبر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96أي نرفض في هذه الحالة الفرضيةH0.

يشير معاملا التحديد الكلاسيكي والمصححR^2و$\bar{R}^2$إلى وجود قدرة تفسيرية عالية جدا باعتبار أن المؤشرين يقتربان من الواحد كما أن إحصائية فيشر التي تساوي 99.665 أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع فيشر بدرجتي حرية 2و32عند مستوى معنوية 0.05أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر النفط والجباية والناتج المحلي الاجمالي المحلي عند مستوى معنوية 0.05.

تشير نتائج التقدير إلى وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وفق إحصائية دربين-واطسون، حيث أن الإحصائية تساوي 0.428223فهي تقع في منطقة رفض الفرضية H0.أي وجود ارتباط ذاتي موجب.

لا يمكن قبول هذا النموذج إحصائيا لان فرضية استقلالية الأخطاء غير محققة.

2-النموذج الثاني: $\log(PIB_i) = c_0 + c_1 \log(F_i) + c_2 \log(P_i) + \varepsilon_i$

الشكل رقم (5-2): يوضح نتائج تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: LOGPIB
Method: Least Squares
Date: 05/04/17 Time: 12:53
Sample: 1980 2015
Included observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.826868	0.407044	19.22858	0.0000
LOGF	0.043573	0.025275	1.723963	0.0941
LOGP	0.742615	0.080967	9.171803	0.0000

R-squared	0.727562	Mean dependent var	10.91114
Adjusted R-squared	0.711051	S.D. dependent var	0.596569
S.E. of regression	0.320680	Akaike info criterion	0.642907
Sum squared resid	3.393569	Schwarz criterion	0.774867
Log likelihood	-8.572326	Hannan-Quinn criter.	0.688965
F-statistic	44.06425	Durbin-Watson stat	0.257077
Prob(F-statistic)	0.000000		

من اعداد الطالبتين :مخرجات Eveiws9

قمنا بإعادة تقدير النموذج بإدخال اللوغاريتم النبيري على جميع المتغيرات، فمن خلال الشكل رقم (7-2)

، نلاحظ أن معلمتي الحد الثابت واسعار البترول بعد ادخال اللوغاريتم النيبيري عليها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05و ان معلمة الجباية البترولية ليست ذا دلالة احصائية حتى بعد ادخال اللوغاريتم النيبيري،حيث أن إحصائيات ستيودنت بالقيمة المطلقة والتي تساوي 19.22واكبر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96حيث نرفض الفرضية. و احصائية ستودنت لـ log F 9.17 اقل من 1.96.

يشير معاملا التحديد الكلاسيكي والمصححR^2و$\bar{R}^2$الى وجود قدرة تفسيرية عالية باعتبار أن الجباية وسعر النفط يفسران الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 71,105%أي تقترب من الواحد كما أن

إحصائية فيشر التي تساوي 44.06أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع فيشر بدرجتي حرية 2و32عند مستوى معنوية 0.05 أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر النفط والناتج المحلي الاجمالي من جهة والجباية والناتج المحلي الاجمالي من جهة أخرى عند مستوى معنوية 0.05 .

تشير نتائج التقدير أيضا إلى وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وفق إحصائية دربين–واتسون، حيث أن الإحصائية تساوي 0.257077 فهي تقع في منطقة رفض الفرضية H0أي وجود ارتباط ذاتي موجب.

لا يمكن قبول هذا النموذج إحصائيا باعتبار أن فرضية استقلالية الأخطاء غير محققة.

3–النموذج الثالث:

$$\log(PIB_t) = c_0 + c_1 \log(F_t) + c_2 \log(P_t) + c_3 \log(PIB_{t-1}) + c_4 \log(F_{t-1}) + c_5 \log(P_{t-1}) + u_i$$

الشكل رقم (6–2): يوضح نتائج تقدير النموذج الثالث

Dependent Variable: LOGPIB
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 05/04/17 Time: 12:56
Sample: 1980 2015
Included observations: 36
Convergence achieved after 16 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.04423	0.754097	13.31956	0.0000
LOGF	0.000508	0.016812	0.030199	0.9761
LOGP	0.251196	0.038968	6.446226	0.0000
AR(1)	0.995331	0.031876	31.22551	0.0000
SIGMASQ	0.004958	0.001052	4.711840	0.0000

R-squared	0.985671	Mean dependent var	10.91114
Adjusted R-squared	0.983822	S.D. dependent var	0.596569
S.E. of regression	0.075879	Akaike info criterion	-2.061218
Sum squared resid	0.178486	Schwarz criterion	-1.841285
Log likelihood	42.10192	Hannan-Quinn criter.	-1.984455
F-statistic	533.1118	Durbin-Watson stat	1.430723
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	1.00

من اعداد الطالبتين :مخرجات **Eveiws9**

بما أن هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء، نقوم بتصحيح النموذج من هذا الاختلال باستعمال تصحيح AR(1) من خلال الشكل رقم (**6–2**)،نلاحظ أن كل المعالم ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 (الا log f) حيث أن إحصائيات ستيودنت بالقيمة المطلقة والتي تساوي 13.31 و 0.030

و6.44 و 31.22 و 4.71 أكبر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96حيث نرفض الفرضية H0.

يشير معاملا التحديد الكلاسيكي والمصحح R^2و$\bar{R}^2$إلى وجود قدرة تفسيرية عالية جدا تساوي 98.56%باعتبار أن المؤشرين يقتربان من الواحد .

كما أن إحصائية فيشر التي تساوي 533.1118 أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع فيشر بدرجتي حرية 3و31عند مستوى معنوية 0.05أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر النفط والناتج المحلي الاجمالي من جهة والجباية والناتج المحلي الاجمالي من جهة أخرى عند مستوى معنوية 0.05.

تشير نتائج التقدير إلى وجود استقلالية تامة بين الأخطاء وفق إحصائية دربين–واتسون حيث أن الإحصائية تساوي 1.430723 فهي تقع في منطقة قبول الفرضية H0 ،أي أن فرضية استقلالية الأخطاء محققة.

يمكن مبدئيا قبول هذا النموذج إحصائيا باعتبار أن المعاملات ذات دلالة إحصائية وفرضية استقلالية الأخطاء محققة.

4–النموذج الرابع:

$$\log(PIB_t) = c_0 + c_1 \log(F_t) + c_2 \log(P_t) + c_3 \log(PIB_{t-1}) + \varepsilon_i$$

الشكل رقم (7–2):نتائج تقدير النموذج الرابع

Dependent Variable: LOGPIB
Method: Least Squares
Date: 05/04/17 Time: 12:59
Sample (adjusted): 1981 2015
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.565429	0.375033	1.507679	0.1418
LOGF	0.015554	0.006383	2.436960	0.0207
LOGP	0.086624	0.038271	2.263446	0.0308
LOGPIB(-1)	0.907834	0.044683	20.31719	0.0000

R-squared	0.983584	Mean dependent var	10.93200
Adjusted R-squared	0.981995	S.D. dependent var	0.591806
S.E. of regression	0.079410	Akaike info criterion	-2.121183
Sum squared resid	0.195483	Schwarz criterion	-1.943429
Log likelihood	41.12070	Hannan-Quinn criter.	-2.059822
F-statistic	619.1300	Durbin-Watson stat	1.694071
Prob(F-statistic)	0.000000		

من اعداد الطالبتين :مخرجات **Eveiws9**

بغية تحسين النموذج نقوم بإدراج متغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمتغير مبطأ ضمن المتغيرات المستقلة الأخرى، فمن خلال الشكل رقم (7-2)، نلاحظ أن كل المعاملات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05حيث أن إحصائيات ستيودنت بالقيمة مطلقة والتي تساوي 2.43و2.26و20.31أكبر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96حيث نرفض الفرضية H0. الا المعلم الثابت ليس ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لأن إحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة التي تساوي 1.507 اصغر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96ولكنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.10.

يشير معاملا التحديد الكلاسيكي والمصحح الى وجود قدرة تفسيرية عالية جدا باعتبار أن المؤشرين يقتربان من الواحد 98.35%كما أن إحصائية فيشر التي تساوي 619.130 أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع فيشر بدرجتي حرية 3و30عند مستوى معنوية 0.05أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر النفط والجباية والناتج المحلي الاجمالي المحلي عند مستوى معنوية 0.05.

الفرع الثالث: المفاضلة بين النماذج الأربعة:

يشير معاملا التحديد الكلاسيكي والمصحح R^2و$\bar{R}^2$إلى وجود قدرة تفسيرية عالية جدا باعتبار أن المؤشرين يقتربان من الواحد.

كما أن إحصائية فيشر التي تساوي 155.789أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع فيشر بدرجتي حرية 3و29عند مستوى معنوية 0.05أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر النفط والجباية والناتج المحلي الاجمالي المحلي عند مستوى معنوية 0.05.

الشكل رقم(8-2): المفاضلة بين النماذج الأربعة

النموذج	AIC	SCH	HQ
1	22.269	22.401	22.315
2	0.642	0.774	0.688
3	-2.061	-1.841	-1.984
4	-2.121	-1.943	-2.059

من اعداد الطالبتين :مخرجات Eveiws9

لتحديد النموذج الملائم الذي يعبر عن العلاقة بين الجباية وسعر النفط والناتج المحلي الاجمالي، نقوم باستعمال معايير المفاضلة AICوSchwarz وHannan-Quinn.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(8-2)،أن المعايير أصغر ما يمكن في النموذج الرابع.

أي أن الجباية وسعر النفط تفسر الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 98.19%.

نتأكد إذن من قبول النموذج الرابع المختار إحصائيا، فمن خلال الشكل نلاحظ أن هناك شبه تطابق بين الناتج المحلي الحقيقي المشاهد والمقدر كما أن بواقي التقدير تتذبذب حول وسط حسابي ثابت بشكل عشوائي.

الشكل رقم(9-2) :يوضح المقارنة بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والمقدر وبواقي التقدير

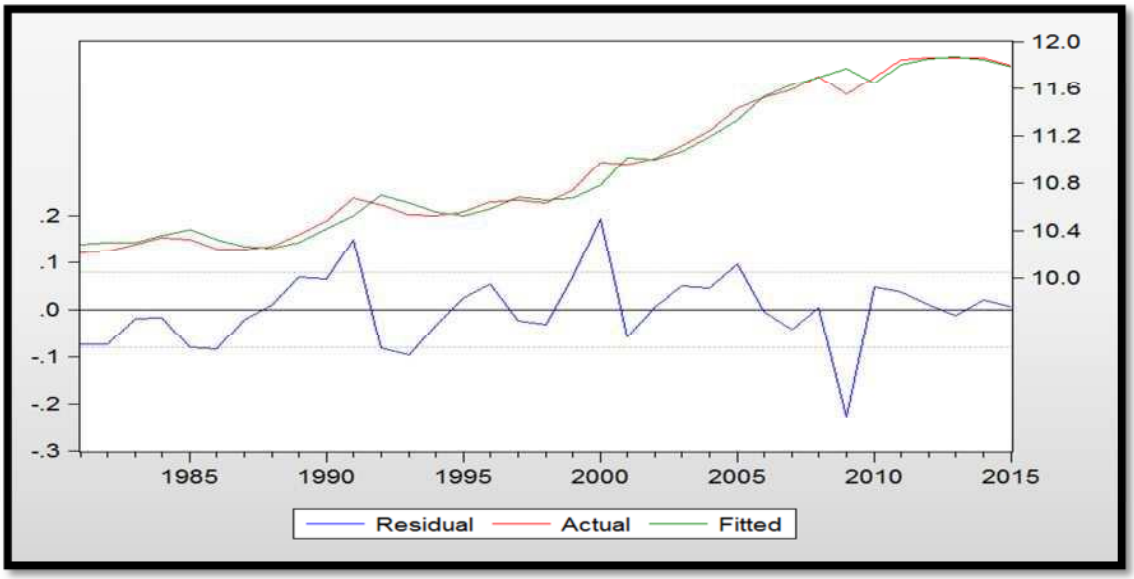

من اعداد الطالبتين :مخرجات Eveiws9

الفرع الرابع: التوزيع الطبيعي للبواقي التقدير واستقلالية الخطأ

1-اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم (10-2) :يوضح اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

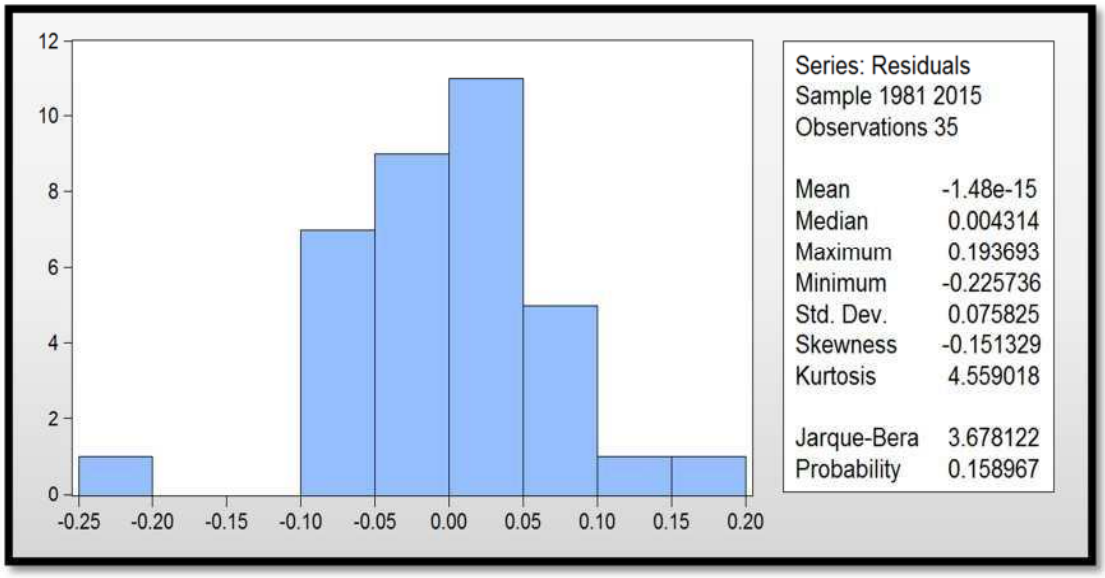

يظهر جليا من خلال الشكل رقم (10-2) أن بواقي التقدير لا تتوزع توزيعا طبيعيا باعتبار أن إحصائية Jarque-Bera التي تساوي 3.678 أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع k^2 بدرجة حرية 2عند مستوى معنوية 0.05كما أن قيمة الاحتمال الحرج الذي يساوي 0.1589اكبر تماما من نسبة المعنوية 0.05أي نقبل الفرضية H0بالإضافة إلى ذلك، معاملSkewness الذي يساوي 0.151329 - سالب وهذا ما يوحي إلى عدم تماثل وتناظر التوزيع الاحتمالي للبواقي حيث أن منحنى التوزيع ملتو نحو اليسار.

الشكل رقم (11-2) :يوضح التقدير غير المعلمي لدالة كثافة بواقي التقدير بطريقة النواة

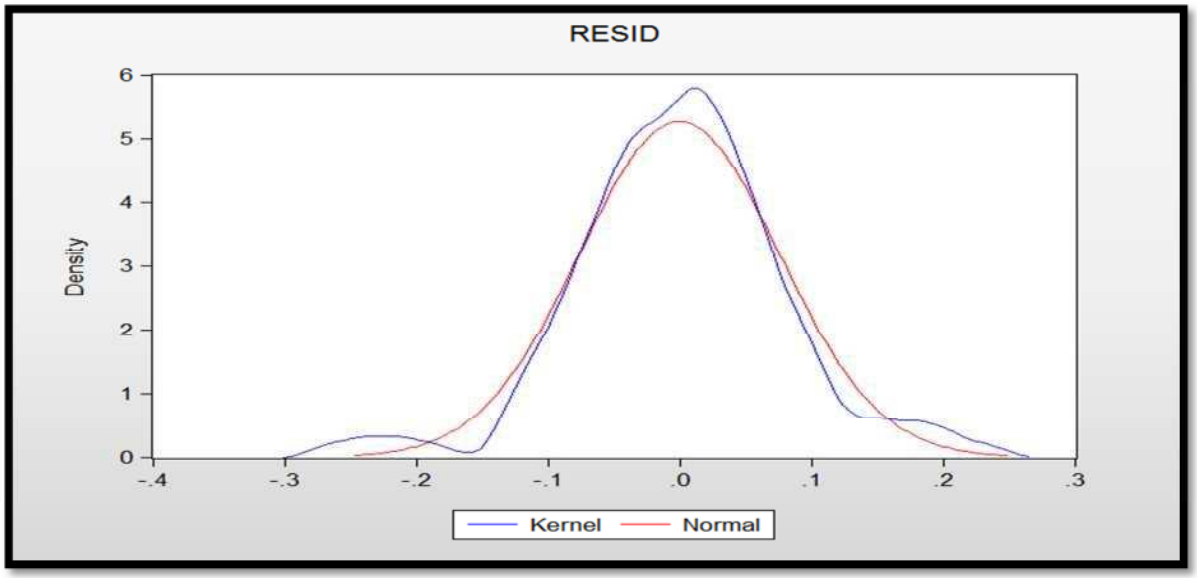

من اعداد الطالبتين :مخرجات **Eveiws9**

من خلال الشكل رقم (**11-2**)، نلاحظ أن دالة كثافة البواقي المقدرة بطريقة النواة لا تنطبق على دالة كثافة التوزيع الطبيعي وهذا ما يؤكد عدم طبيعية التوزيع الاحتمالي للبواقي.

2-اختبار استقلالية الأخطاء:

الشكل رقم(12-2): دالتا الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للبواقي

Date: 05/04/17 Time: 13:15
Sample: 1980 2015
Included observations: 35
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.139	0.139	0.7334	0.392
		2	-0.096	-0.117	1.0939	0.579
		3	-0.087	-0.058	1.3993	0.706
		4	-0.050	-0.041	1.5025	0.826
		5	0.053	0.053	1.6235	0.898
		6	-0.079	-0.113	1.9008	0.929
		7	-0.131	-0.104	2.6990	0.911
		8	0.046	0.071	2.8019	0.946
		9	-0.082	-0.139	3.1386	0.959
		10	-0.060	-0.050	3.3234	0.973

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

من اعداد الطالبتين :مخرجات **Eveiws9**

الملاحظ من خلال الشكل رقم (**12-2**)، أن معاملات الارتباط الذاتي البسيط تساوي معنويا الصفر عند مستوى دلالة 0.05أي أنها تقع كلها داخل مجال الثقة ،كما أن إحصائية Ljung-Boxالتي تساوي 3.3234أصغر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع $\chi 2$بدرجة حرية 10عند مستوى دلالة 0.05.

قيمة الاحتمال الحرج الذي يساوي 0.974أكبر تماما من0.05وبالتالي سلسلة بواقي التقدير مستقرة وهذا يعني أن فرضية استقلالية الأخطاء محققة.

للتأكد من ذلك نستعمل إحصائية دربين-واتسون، نلاحظ من خلال الشكل اعلاه أن الإحصائية التي تساوي 1.69تقع في منطقة قبول الفرضية H0أي أن فرضية استقلالية الأخطاء محققة، إلا أن هذه الإحصائية غير صالحة وغير دقيقة في حالة ظهور المتغير التابع كمتغير مبطأ ضمن المتغيرات المستقلة وعليه نستعمل إحصائيتي h-Durbin وBreusch-Godfrey.

تتوزع توزيعا طبيعيا بتوقع معدوم وتباين يساوي 1.

هذه الإحصائية أصغر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96أي نقبل فرضية استقلالية الأخطاء H0عند مستوى معنوية 0.05.

الشكل رقم (2-13): نتائج اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.492608	Prob. F(2,29)	0.6161
Obs*R-squared	1.149984	Prob. Chi-Square(2)	0.5627

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/04/17 Time: 13:16
Sample: 1981 2015
Included observations: 35
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.005963	0.404779	-0.014732	0.9883
LOGF	1.92E-06	0.006542	0.000294	0.9998
LOGP	-0.001636	0.040621	-0.040264	0.9682
LOGPIB(-1)	0.001059	0.047924	0.022090	0.9825
RESID(-1)	0.154539	0.187615	0.823701	0.4168
RESID(-2)	-0.119063	0.193286	-0.615997	0.5427

R-squared	0.032857	Mean dependent var	-1.48E-15
Adjusted R-squared	-0.133892	S.D. dependent var	0.075825
S.E. of regression	0.080742	Akaike info criterion	-2.040306
Sum squared resid	0.189060	Schwarz criterion	-1.773675
Log likelihood	41.70535	Hannan-Quinn criter.	-1.948265
F-statistic	0.197043	Durbin-Watson stat	1.991583
Prob(F-statistic)	0.961112		

من اعداد الطالبتين :مخرجات **Eveiws9**

من خلال الشكل رقم(13-2)، نلاحظ أن إحصائية مضاعف لاغرانج التي تساوي 1.14998أصغر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع k^2 بدرجة حرية 2عند مستوى معنوية 0.05 قيمة الاحتمال الحرج التي تساوي 0.56 اكبر تماما من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية استقلالية الأخطاء H0عند مستوى معنوية 0.05.

3-اختبار تجانس التباين

الشكل رقم(14-2):يوضح دالتا الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لمربعات البواقي

Date: 05/04/17 Time: 13:20
Sample: 1980 2015
Included observations: 35

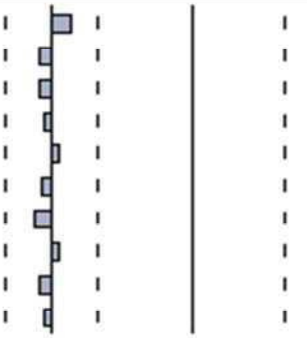

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.139	0.139	0.7334	0.392
		2	-0.096	-0.117	1.0939	0.579
		3	-0.087	-0.058	1.3993	0.706
		4	-0.050	-0.041	1.5025	0.826
		5	0.053	0.053	1.6235	0.898
		6	-0.079	-0.113	1.9008	0.929
		7	-0.131	-0.104	2.6990	0.911
		8	0.046	0.071	2.8019	0.946
		9	-0.082	-0.139	3.1386	0.959
		10	-0.060	-0.050	3.3234	0.973

من اعداد الطالبتين :مخرجات Eveiws9

من الملاحظ من خلال الشكل رقم(14-2) نلاحظ،أن معاملات الارتباط الذاتي البسيط لسلسلة مربعات البواقي تساوي معنويا الصفر عند مستوى دلالة 0.05أي أنها تقع كلها داخل مجال الثقة.

كما أن إحصائية Ljung-Box التي تساوي 5.3908 أصغر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع k^2بدرجة حرية 10عند مستوى دلالة 0.05نسبة الاحتمال الحرج الذي يساوي 0.864 أكبر تماما من 0.05بالتالي سلسلة مربعات البواقي مستقرة وهذا يعني أن فرضية تجانس التباين الشرطي للأخطاء محققة.

للتأكد من ذلك، نستعمل إحصائية ARCH-LM لهذا الغرض.،نلاحظ من خلال االشكل رقم

(**15-2**)، أن إحصائية مضاعف لاغرانج التي تساوي 0.107356 أصغر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع k^2بدرجة حرية 1عند مستوى دلالة 0.05نسبة الاحتمال الحرج الذي تساوي 0.7432أكبر تماما من0.05وبالتالي نقبل فرضية تجانس التباين الشرطي للأخطاء.

الشكل رقم (15-2): يوضح نتائج اختبار ARCH-LMعلى البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.101361	Prob. F(1,32)	0.7523
Obs*R-squared	0.107356	Prob. Chi-Square(1)	0.7432

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/04/17 Time: 13:21
Sample (adjusted): 1982 2015
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.005912	0.002144	2.757024	0.0096
RESID^2(-1)	-0.056422	0.177220	-0.318373	0.7523

R-squared	0.003158	Mean dependent var	0.005588
Adjusted R-squared	-0.027994	S.D. dependent var	0.010851
S.E. of regression	0.011002	Akaike info criterion	-6.124431
Sum squared resid	0.003874	Schwarz criterion	-6.034645
Log likelihood	106.1153	Hannan-Quinn criter.	-6.093811
F-statistic	0.101361	Durbin-Watson stat	2.004787
Prob(F-statistic)	0.752271		

من اعداد الطالبتين :مخرجات **Eveiws9**

لاختبار تجانس التباين الهامشي للأخطاء، نستعمل إحصائية Whiteلهذا الغرض.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(18-2)،ان إحصائية مضاعف لاغرانج التي تساوي 17.3837أصغر تماما من القيمة المجدولة لتوزيعk^2 بدرجة حرية 9عند مستوى دلالة 0.05.

قيمة الاحتمال الحرج الذي تساوي 0.430أكبر تماما من0.05 وبالتالي نقبل فرضية تجانس تباين الأخطاءH0.

إذن نقبل النموذج الرابع إحصائيا واقتصاديا حيث أن المعاملات تعتبر موجبة فهي موافقة للنظرية الاقتصادية أي أن هناك علاقة طردية بين الجباية والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وهناك علاقة طردية بين سعر النفط والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي أي ان الزيادة في أسعار النفط الخام او الجباية البترولية يترتب عن ذلك الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (16-2) : يوضح نتائج اختبار White على البواقي

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.741126	Prob. F(9,25)	0.0224
Obs*R-squared	17.38378	Prob. Chi-Square(9)	0.0430
Scaled explained SS	24.26788	Prob. Chi-Square(9)	0.0039

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/04/17 Time: 13:23
Sample: 1981 2015
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.921979	1.809492	1.614806	0.1189
LOGF^2	-0.002952	0.000876	-3.370783	0.0024
LOGF*LOGP	-0.003607	0.002839	-1.270825	0.2155
LOGF*LOGPIB(-1)	0.007168	0.004904	1.461786	0.1563
LOGF	0.001520	0.054960	0.027653	0.9782
LOGP^2	-0.031724	0.013366	-2.373405	0.0256
LOGP*LOGPIB(-1)	0.023254	0.024144	0.963130	0.3447
LOGP	-0.006960	0.186610	-0.037295	0.9705
LOGPIB(-1)^2	0.020522	0.017437	1.176904	0.2503
LOGPIB(-1)	-0.568466	0.353022	-1.610287	0.1199

R-squared	0.496679	Mean dependent var	0.005585
Adjusted R-squared	0.315484	S.D. dependent var	0.010691
S.E. of regression	0.008845	Akaike info criterion	-6.383001
Sum squared resid	0.001956	Schwarz criterion	-5.938615
Log likelihood	121.7025	Hannan-Quinn criter.	-6.229599
F-statistic	2.741126	Durbin-Watson stat	2.236486
Prob(F-statistic)	0.022362		

من اعداد الطالبتين :مخرجات **Eveiws9**

المطلب الثاني: ربط نتائج الدراسة بالفرضيات

عند اجراء مقارنة بين النتائج المتحصل عليها و بالفرضيات تبين ما يلي:

- ✓ وجود علاقة طردية بين المتغيرين حيث كلما زادت أسعار النفط الخام يزداد الناتج الحقيقي الاجمالي.
- ✓ اعتبار الجباية البترولية تتأثر بأسعار النفط بطريقة غير مباشرة باعتبارها مقتطع من مداخيل النفط.

- ✓ تساهم الجباية البترولية في بناء الاقتصاد الوطني باعتبارها من اهم الضرائب المباشرة عن النفط.

الاســتنتــاجات

بعد التحقق بفرضيات الدراسة يمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها ومقارنتها بالدراسات السابقة.

- ✓ بعد الدراسة الوصفية تبين ان متغيرات الدراسة ليست مستقرة
- ✓ بعد إدراج متغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كتغير مبطأ ضمن المتغيرات المستقلة الأخرى تبين ان كل المعاملات ذات دلالة إحصائية يشير معاملا التحديد الكلاسيكي والمصحح إلى وجود قدرة تفسيرية عالية جدا باعتبار أن المؤشرين يقتربان من الواحد.
- ✓ باستعمال معايير المفاضلة AICوSchwarz وHannan-Quinn. نجدأن المعايير أصغر ما يمكن في النموذج الرابع أي أن الجباية وسعر النفط تفسر الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة . 96.18%.
- ✓ نقبل النموذج الرابع إحصائيا واقتصاديا حيث أن المعاملات تعتبر موجبة فهي موافقة للنظرية الاقتصادية أي أن هناك علاقة طردية بين سعر النفط والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي أي ان الزيادة في أسعار النفط الخام او الجباية البترولية يترتب عنها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

خلاصة:

في هذا الفصل تم القيام بدراسة التطبيقية لدراسة تأثير أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي باعتماد على طريقة الانحدار المتعدد وباستعمال البرنامج الإحصائيeveiws9، حيث تم دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة وتقدير النموذج الامثل حيث نقبل النموذج الرابع إحصائيا واقتصاديا لأن المعاملات تعتبر موجبة فهي موافقة للنظرية الاقتصادية أي أن هناك علاقة طردية بين الجباية والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وهناك علاقة طردية بين سعر النفط والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي أي ان الزيادة في أسعار النفط الخام او الجباية البترولية يترتب عن ذلك الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

في هذه الدراسة حاولنا معرفة مدى تأثير تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري فمن خلال الدراسة التحليلية تبين ان الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على الصادرات النفطية بصفة خاصة .

حيث اصبحت العوائد النفطية كمصدر أساسي لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وفي الدراسة القياسية للموضوع حاولنا اسقاط بعض المتغيرات التي من شأنها قياس تأكدي من صحة بعض الفرضيات ولإجابة على التساؤلات الفرعية ومن ثم إشكالية الدراسة وذالك اعتمادا على طريقة الانحدار المتعدد فهي طريق تمكننا من دراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة ،وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على فصلين وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: يمكن حصر محددات كل من الطلب والعرض البترولي في الأسواق العالمية في الاتي:

- ✓ بالنسبة لطلب البترولي: هناك مجموعة من المحددات وهي:
  - النمو الاقتصادي العالمي
  - الاستقرار السياسي في العالم
  - المناخ
  - النمو السكاني
  - أسعار السلع البديلة
- ✓ بالنسبة للعرض البترولي: هناك مجموعة من المحددات وهي:
  - الاحتياطات والطاقة الإنتاجية
  - السعر
  - المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج
  - المصادر البديلة للنفط وأسعارها
  - الحروب والأحداث السياسية:
  - السياسات النفطية للدول المنتج

- ✓ **الفرضية الثانية** : هناك جملة من العوامل التي تلعب دورا أساسيا في الجهود الهادفة إلى تطوير نظرية عامة للنمو الاقتصادي ، ويتم قياس النمو الاقتصادي بالاعتماد على الناتج الوطني و معدل الدخل الفردي .

الفرضية الثالثة:يوجد علاقة طردية بين اسعار النفط والناتج المحلي الخام، فكما ارتفعت اسعار النفط يرتفع معها الناتج الحقيقي الخام.

الفرضية الرابعة:يمكن صياغة نموذج متعدد و بعد مجموعة من التحسينات بغية تحسين النموذج وقبول النموذج الرابع وذلك قمنا بإدراج متغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمتغير مبطأ ضمن المتغيرات المستقلة الأخرى، حيث لاحظننا أن كل المعاملات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05حيث أن إحصائيات ستيودنت بالقيمة مطلقة والتي تساوي 2.43و2.26و20.31أكبر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96حيث نرفض الفرضية H0. الا المعلم الثابت ليس ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لأن إحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة التي تساوي 1.507 اصغر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96ولكنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.10.

يشير معاملا التحديد الكلاسيكي والمصحح الى وجود قدرة تفسيرية عالية جدا باعتبار أن المؤشرين يقتربان من الواحد 98.35%كما أن إحصائية فيشر التي تساوي 619.130أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع فيشر بدرجتي حرية 3و30عند مستوى معنوية 0.05أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر النفط والجباية والناتج المحلي الاجمالي المحلي عند مستوى معنوية 0.05.

النتائج الموصل اليها:

من خلال التطرق الى اهم جوانب الموضوع يمكن ابجاز اهم النتائج

- ✓ وجود علاقة طردية بين المتغيرين حيث كلما زادت أسعار النفط الخام يزداد الناتج الحقيقي الاجمالي.
- الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على المحروقات
- حتى الآن لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة ،وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو مايعرف "بصندوق ضبط الإيرادات4 "الذي

أنشأته عام 2000مع انطلاق فترة طفرة أسعار النفط، و قد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطيات لدعم النشاط الاقتصادي.

- ورغم ذلك كانت هنالك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني أهمها:
  - ✓ انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط: فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا ،حيث لم تسجل سنة 2015سوى 14.91مليار دولار مقابل 27.35مليار دولار سنة 2014 ، أي بانخفاض قدره45.47بالمائة.
  - ✓ خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة: حيث تضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى16%من إجمالي الناتج المحلي في2015ومن المتوقع اتساع هذا العجز في عام 2016حيث ان تعادل موازنة2016يتطلب سعر بترول عند مستوى 110دولار.
  - ✓ لمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات ،الذي انخفضت موارده بشكل حاد ،حيث تراجع ب 1.714,6مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية يونيو 2014ونهاية يونيو 2015أي انخفاض ب 33,3بالمائة على مدى 12شهرا.
  - ✓ عجز في الحسابات الخارجية: حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 7.78مليار دولار في النصف الأول من ، 2015و هذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات. وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71بالمائة عوض 111بالمائة في النصف الأول لعام2014.
  - ✓ انخفضت احتياطيات الصرف بمقدار 35مليار دولار في 2015لتبلغ 143مليار دولار، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194مليار دولار في 2013.
  - ✓ وفي حال استمرار انخفاض أسعار النفط في السنوات القادمة ، فانه لا محال ستؤدي التدابير الرامية مستقبلا لتحقيق وفورات في الميزانية العامة إلى إبطاء وتيرة النمو و ضعف خلق فرص العمل في القطاع العام.
- اعتبار الجباية البترولية تتأثر بأسعار النفط بطريقة غير مباشرة باعتبارها مقتطع من مداخيل النفط
- هناك العديد من العوامل التي تحكم أسعار النفط.
- لنمو الاقتصادي أهمية كبيرة على عدة مستويات (بالنسبة للدولة ، بالنسبة للأفراد).

- إن لنمو الاقتصادي العديد من معاير التي يقاس بها .
- تساهم الجباية البترولية في بناء الاقتصاد الوطني باعتبارها من أهم الضرائب المباشرة عن النفط.
- لنمو الاقتصادي مجموعة من المحددات (كمية ونوعية الموارد البشرية،كمية ونوعية الموارد الطبيعية،تراكم رأس المال،معدل النمو التكنولوجي).
- تؤثر تقلبات أسعار النفط ايضا على إيرادات العامة للدولة.
- تشكل الجباية البترولية أكثر من 60 %من إيرادات الميزانية العامة للدولة ، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية.
- تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعها في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95%في المتوسط.
- ان طريقة الانحدار المتعدد يمكننا من دراسة مدى الربط او العلاقة بين المتغيرت الداخلية والخارجية.
- تؤثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة.
- هنالك مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا خافضة لأسعار النفط وأهمها ظهور إنتاج النفط الصخري،التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك، الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية، راجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة،كالصين،الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة، وخاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدائل أخرى
- ان معايير المفاضلة AICوSchwarz وHannan-Quinn تمكننا من دراسة مدى قدرة تفسير الظاهرة واختيار افضل نموذج.
- النموذج المناسب هو النموذج الرابع الافضل.

توصيات الدراسة:

- تشجيع القطاعات الأخرى البديلة عن قطاع المحروقات التي من شأنها ان ترفع مقدار النمو مراقبة اعمال شركات البترولية الأجنبية من اجل المحافظة على الثروة على المدى الطويل خلق استثمارات بديلة تتميز بالطابع التدفقي لرؤوس الأموال.
- تشجيع المؤسسات الصغير والمتوسطة التي من شانها تنمية رؤوس الأموال.
- إيجاد بدائل عن قطاع المحروقات للتمويل بالعملة الصعبة.

- تفعيل الدور المؤسساتي بما يكفل دعم النمو الاقتصادي من منطلق نعمة المورد الطبيعي(البترولي) كما هو الحال الحاصل لدى النرويج وقطر والإمارات العربية المتحدة(إمارة أبوظبي وإمارة دبي على وجه الخصوص
- العمل على إيجاد بدائل سلعية موجهة للتصدير خارج المحروقات
- العمل على إيجاد بدائل طاقوية غير الموارد الأولية حماية للاقتصاد، والبيئة
- .الانفتاح أكثر نحو العالم، وخلق صناعات أكثر تنافسية، والعمل على اكتساب ميزة نسبية إنتاجية.
- دعم توسيع فرص ومجالات الاستثمار وتنويعها أمام القطاع الخاص في شتى الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية.
- تبني تشريعات داعمة للمستثمر الخاص بغرض زيادة قدراته التنموية والصمود في مواجهة المنافسة الدولية.
- فتح الأسواق أمام القطاع الخاص، وتحسين مناخ الاستثمار، ونظم الحوافز، والإعفاءات للمستثمرين، ودعم القطاع الخاص، وتنويع النسيج الإنتاجي متأصلا من إيرادات البترولية المهمة.
- الحكم الراشد للموارد المالية البترولية، والخروج من الإنفاق الاستهلاكي غير المنتج
- الاندماج والانفتاح التجاري والمالي على السواء
- السعي للحصول على الموضة التكنولوجية الحديثة.
- انتهاج استراتيجيات وقائية من الأزمات، والصدمات المالية؛ والنقدية؛ والبترولية والاقتصادية.
- انتهاج القطاع الخاص خطط تعديلات جذرية، وسريعة في الهياكل التنظيمية، والإنتاجية والتسويقية والتقنية والعمالية والتصديرية والاستيرادية من أجل التوافق مع التحديات المحلية، والعالمية.
- يعتبر الإنتاج خارج المحروقات أمرا ضروريا و لا مفر منه من أجل التنويع الاقتصادي، والتخصيص في سلع، وخدمات تحقق نمو مستدام في ظل ما يقال حول البترول. يتم بذلك تحسين مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، وغير المباشر، الخاص، والعام وتوليد فرص العمل التي تعطي قيمة مضافة فعلية منطلقة من الوفرة البترولية،والثروات المالية المحققة، بما يكفل دعم القطاع الاستخراجي في مساهمته ضمن الناتج المحلي الخام.
- البحث العلمي، وإشراك المخابر، والجامعات في النشاط الاقتصادي.

أفاق الدراسة:

في درستنا هذه نجد أن هناك بعض الجوانب التي لم يتم التطرق وتغطيتها ونذكر منها:

- ✓ طريقة تنبؤ باستخدام طريقة بوكس جنكيز بنسبة للنمو الاقتصادي وأسعار النفط
- ✓ دراسة التأثير القائم بين تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي بطرق أخرى مثل نماذج بانل.
- ✓ دراسة المقارنة مع دول أخرى نفطية استطاعت النهوض باقتصادها وتجنبت الآثار السلبية تقلبات أسعار النفط.

- **المراجع باللغة العربية:**

- **الكتب:**

1. اسماعيل عبد الرحمان، حزبي محمد موسى عريقات **'' مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد''**، دار وائل ، عمان، 1999.
2. حسين سيد ابو العينين،**''الموارد الاقتصادية''**، دار الثقافة الجامعة للطبع والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1979.
3. حسين عبد الله، **''مستقبل النفط العربي''**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، 2006.
4. حسين عبد الله،**''مستقبل النفط العربي''**،الطبعة الثانية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
5. سالم عبدالحسن رسن،**''اقتصاديات النفط''**، دار الكتب الوطنية، طرابلس_ليبيا ، الطبعة الاولى ،1999.
6. صديق محمد عفيفي،**''تسويق البترول''**،مكتبة عين شمس،القاهرة،2003.
7. عبد العالي دبلة، **''الدولة رؤية سوسيولوجية''**، دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة: ،طبعة 1، 2004.
8. محمد احمد الدوري،**''محاضرات في الاقتصاد البترولي''**،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983.
9. محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر أحمد،**'' النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية''**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر ،1999.
10. مديحة حسن الدغيري،**''اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها''**،الطبعة الثانية، دار الجميلة،بيروت،1998.
11. مندور احمد ورمضان احمد:**''اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية ''**، مدرس الاقتصاد، جامعة الاسكندرية وبيروت ، الدار الجامعية، 1990.

12. ميشيل تودارو،" **التنمية الاقتصادية**"، تعريب محمود حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.

13. نواف الرومي،" **منظمة الاوبك واسعار النفط العربي الخام**"، الطبعة الاولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان 2000.

14. هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم" **اقتصاديات الموارد الطبيعية**"، بغداد 1992.

- **المذكرات والرسائل والاطروحات:**

15. أمينة مخلفي،" **أثر تطور المنظمة إستغلال النفط على الصادرات(دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للعلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص دراسات إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011- 2012

16. بنابي فتيحة، "**السياسة النقدية والنمو الاقتصادي _دراسة نظرية_**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس

17. بيطام ريمة، "**اسعارالنفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر(2000-2008)**"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر،جامعة محمد خيضر، بسكرة.

18. زغبي نبيل،" **اثر السياسات الطاقوية للاتحاد الاوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**"،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية،غير منشورة،تخصص اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرحات عباس سطيف، الجزائر 2011-2012.

19. شكوري سيدي محمد،"**وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية جامعة ابي بكر بلقايد_تلمسان_الجزائر،2011.

20. صليحة مقاوسي وهند جمعوني،"**نحو مقاربات نظرية لدراسة التنمية الاقتصادية ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية** "،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، السنة الجامعية 2010/2009 .

21. عبد المالك مباني،'' **الاقتصاد للمحروقات الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة استشرافية''**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2008/2007

22. غربال محمد انور ، رزقه سيدي عمر، **''تأثير اسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة دراسة حالة الجزائر والكويت''**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر2011/2010

23. قويدر قويشح بوجمعة ، **''مذكرة انعكاسات تقلبات اسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر''**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 2008،2009

24. قويدري قويشح بوجمعة،**''انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر''**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر،2009/2008

25. كبداني سيد أحمد،**''أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية''**، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، السنة الجامعية: 2013/2012.

26. مصطفى بن ساحة، **'' اثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي ''**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر،2010.

27. موري سمية، **''اثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر''** ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات،2010/2009، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

- **الدوريات والمجلات:**

28. أمال رحمان،**''النفط التنمية المستدامة''**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، ديسمبر 2008،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة

29. توفيق عباس عبد عون المسعودي،**"دراسة في معدلات النمو للازمة لصالح الفقراء (العراق_دراسة تطبيقية)"**،مجلة العلوم الاقتصادية،العدد 26، المجلد السابع، 2010

30. روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، إبريل 1962

31. صباح نعوش،**"الى اين اسعار النفط"**، مجلة النفط والصناعة، الامارات العربية المتحدة، 2000،

32. قصي عبد الكريم ابراهيم،**"اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)"**،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق 2010

- **التقارير والقوانين:**

33. تقارير الديوان الوطني للإحصاء، حسابات إقتصادية 2000 – 2014 .

34. التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول 2016.

35. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الاوبك، اعداد مختلفة.

36. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008 – 2012

37. تقرير منظمة الاوبك،العدد29، سنة 2002

38. **وزارة المالية الجزائرية، قوانين المالية** 2013 – 2015.

- **المؤتمرات والملتقيات والندوات :**

39. عبد الحميد مرغيت، مقالة بعنوان **" تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"** ،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة محمد الصديق بن يحي،الجزائر.

- **المواقع الالكترونية:**

40. www.opec.org

41. جلال خشيب، بحث حول **"النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات"**،www .alukah.net

42. مصطفى مقدم ، بحث حول **"النمو الاقتصادي"**، www.startimes.com

43. عبلة عبدالحميد بخاري،**"التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية"**، الجزء الثالث، **www.faculty.mu.du.sa**

44. مطانيوس حبيب، شومبيتر (جوزيف)، الموسوعة العربية، المجلد الحادي عشر.
http://www.arab-ency.com

45. عبداللطيف مصيطفى وعبدالرحمن بن سانية،انطلاق الاقتصاديات النامية رؤية حديثة
www.digitallibrary.univ-batna.dz.

46. .www.al-hakawati.net

47. رغد زكي قاسم السعدي، مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية. **http://econ.to-relax.net**

2- المراجع باللغات الأجنبية

1- Jean Pierre Angelier ,''energie international 1987_1986'' ,Economica 1987.

2- Longatte et vanhove,economie jenral

الملحق رقم(1-2): يوضح تطورات أسعار النفط الخام في الجزائر (1980-2015)

الوحدة برميل/دولار

السنة	سعر النفط بالدولار	السنة	سعر النفط بالدولار
1980	35.52	1998	12.28
1981	34	1999	17.44
1982	32.38	2000	27.6
1983	29.04	2001	23.12
1984	28.02	2002	24.36
1985	27,01	2003	28.1
1986	13,53	2004	36.05
1987	17,73	2005	50.59
1988	14,24	2006	61
1989	17,31	2007	69.04
1990	22,26	2008	94.1
1991	18,62	2009	60.86
1992	18,44	2010	77.38
1993	16,33	2011	107.46
1994	15.53	2012	109.45
1995	16,86	2013	105.87
1996	20,29	2014	96.26
1997	18,86	2015	49.49

الملحق رقم (2-2): يوضح الناتج الوطني الحقيقي الخام بدولار الأمريكي (1980-2015)

الوحدة مليون دولار

السنة	الناتج الوطني الحقيقي	السنة	الناتج الوطني الحقيقي
1980	42345277342,0195	1998	48187747528,899
1981	44348672667,8715	1999	48640574566,9786
1982	45207088715,6483	2000	54790245600,6141
1983	48801369800,3675	2001	54744714396,5684
1984	53698278905,9678	2002	56760288973,3478
1985	57937868670,1937	2003	67863829879,9395
1986	63696301892,8116	2004	85324998813,9719
1987	66742267773,1959	2005	103198228458,489
1988	59089067187,3943	2006	117027304746,615
1989	55631489801,5508	2007	134977087734,369
1990	62045099642,7774	2008	171000691878,381
1991	45715367087,1001	2009	137211039897,737
1992	48003298223,1178	2010	161207268655,591
1993	49946455210,966	2011	200013051408,161
1994	42542571305,5136	2012	209047389309,727
1995	41764052457,8814	2013	209722675517,938
1996	46941496779,8499	2014	213983107815,848
1997	48177862501,9495	2015	164779467702,947

الملحق رقم(3-2): يوضح الجباية البترولية بدولار(2015-1980) الوحدة مليون دولار

السنة	الجباية البترولية	السنة	الجبابية البترولية
1980	37658	1998	378556
1981	50954	1999	560121
1982	41458	2000	117329.04
1983	37711	2001	956389
1984	43841	2002	942904
1985	46787	2003	1284975
1986	21439	2004	1485699
1987	20479	2005	2267836
1988	24100	2006	2714000
1989	45500	2007	2711850
1990	76200	2008	1715400
1991	161500	2009	1927000
1992	193800	2010	1501700
1993	179218	2011	1529400
1994	222176	2012	4192
1995	33628	2013	4399
1996	84388	2014	1577.73
1997	564765	2015	1423